مصرف السلام
Al Salam Bank
Bahrain البحرين

البناء على أسس ثابتة. تحقيق نمو مستدام.

2019

التقرير السنوي

صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي الأمير
خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس الوزراء الموقر

هاتف: 5500 1700 973+
www.alsalambahrain.com

خاضع ومرخص كمصرف تجزئة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي

المحتويات

التقرير الإستراتيجي

04 نبذة عن المصرف
05 رؤيتنا ورسالتنا
06 المؤشرات المالية
07 المؤشرات التشغيلية
08 أعضاء مجلس الإدارة
15 هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
16 أعضاء فريق الإدارة التنفيذية
23 تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين
26 كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة
31 تقرير الهيئة الإدارية عن الأداء التشغيلي

حوكمة الشركات

38 تقرير حوكمة الشركات
53 الهيكل التنظيمي
54 سياسة المكافآت
60 إدارة المخاطر وإدارة الالتزام
62 المسئولية الاجتماعية
64 تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين

البيانات المالية

66 تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين
67 بيان المركز المالي الموحد
68 بيان الدخل الموحد
69 بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
70 بيان التدفقات النقدية الموحد
71 إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

115 اتفاقية بازل 3 العنصر 3 الإفصاحات

نبذة عن المصرف

تأسس مصرف السلام–البحرين في 19 يناير 2006 في مملكة البحرين برأس مال مدفوع يبلغ 120 مليون دينار بحريني (318 مليون دولار أمريكي)، وقد طرح أكبر اكتتاب عام في تاريخ المملكة حيث بلغت حصيلته أكثر من 2.7 مليار دينار بحريني (7 مليار دولار أمريكي). بدأ المصرف عملياته التجارية في 17 أبريل 2006، وتم إدراجه في بورصة البحرين في 27 أبريل 2006، ثم في سوق دبي المالي في 26 مارس 2008.

في أعقاب قرار الجمعية العمومية غير العادية لمصرف السلام–البحرين خلال الاجتماع الذي عقد في 4 مايو 2009، استكمل المصرف إجراءات الدمج مع بنك البحرين السعودي في 22 ديسمبر 2011. وفي 2 فبراير 2014، أعلن مصرف السلام–البحرين وبي ام اي بنك ش.م.ب (م) عن استكمال عملية دمج المؤسستين الرائدتين بعد الحصول على موافقة مساهمي المصرفين في اجتماعي الجمعية العمومية غير العادية لكل منهما. وقد تمت عملية الدمج عن طريق تبادل 11 سهماً من أسهم مصرف السلام –البحرين مقابل كل سهم واحد من أسهم بي ام اي بنك، والذي بموجبه استحوذ مصرف السلام–البحرين على 58,533,357 سهماً من أسهم بي ام اي بنك بقيمة دينار بحريني واحد لكل سهم مع إصدار 643,866,927 سهماً من أسهم مصرف السلام–البحرين تبلغ قيمة كل منها 100 فلس. وكما في 30 مارس 2014 قام المصرفان بتحديث بيانات سجلهما التجاري بما يعكس عملية تبادل الأسهم، ومن ثم أصبح بي ام اي بنك شركة تابعة مملوكة بالكامل لمصرف السلام–البحرين.

يوفر مصرف السلام–البحرين، المصرف الرائد المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في مملكة البحرين، لعملائه مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة والمتميزة وذلك من خلال شبكته الواسعة من الفروع وأجهزة الصراف الآلي التي تعتمد على أرقى مستويات التكنولوجيا المتطورة، بما يفي بالاحتياجات المصرفية المتنوعة. وبالإضافة إلى الخدمات المصرفية للأفراد، يوفر المصرف أيضاً الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الأصول، والمعاملات المصرفية الدولية، والخزينة والأسواق المالية. ويضم فريق الإدارة ذو الكفاءة العالية في مصرف السلام–البحرين نخبة مؤهلة من ذوي الاختصاص والخبرة العالمية ممن يملكون معرفة ودراية واسعة في المجالات الأساسية للخدمات المصرفية والتمويل والمجالات ذات الصلة.

وتتجسد الإنجازات العديدة الحاصل عليها المصرف من جوائز مرموقة مثل جائزة "أفضل مصرف إسلامي في البحرين" لعام 2019 من مجلة غلوبال فاينانس الأميركية المرموقة، وجائزة "أفضل مصرف تجزئة إسلامي في البحرين" لعام 2019 و 2018، وجائزة "أفضل المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في البحرين" لعام 2019، وجائزة "المنتجات المصرفية الإسلامية الأكثر ابتكاراً في البحرين" لعام 2018 وذلك ضمن سياق جوائز مجلة "جلوبال بزنس آوتلوك Global Business Outlook" البريطانية، كما حاز المصرف على جائزة التميز للشركات في مجال تدريب القوى العاملة الوطنية وتطويرها في الحفل السنوي 34 الذي تنظمه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. والجدير بالذكر بأن المصرف قد حصد بالجائزة المرموقة "اختيار النقاد – كأفضل مصرف تجزئة إسلامي في البحرين لعام 2017" من قبل Cambridge IFA المتخصصة في تقديم المشورة الاستراتيجية في مجال الخدمات المالية وإجراء البحوث الأكاديمية والمهنية للمؤسسات المالية.

ومن أهم العوامل التي ساهمت في تعزيز مكانة المصرف المتميزة في الأسواق:

- قاعدة قوية لرأس المال المدفوع؛
- نخبة مرموقة من المساهمين المؤسسين؛
- فريق إدارة من ذوي الكفاءة والخبرة العالية؛
- بنية تحتية لتقنية المعلومات تعتمد على أعلى مستويات التكنولوجيا المتطورة؛
- حلول ومنتجات مبتكرة، تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- نموذج أعمال عالمي، يغطي الودائع والتمويل والمنتجات والخدمات الاستثمارية.

رؤيتنا ورسالتنا

رؤيتنا

أن نصبح قوة إقليمية مؤثرة في صناعة الصيرفة الإسلامية من خلال توفير منتجات مصرفية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لمختلف القطاعات المستهدفة.

رسالتنا

- أن نصبح مصرفاً متكاملاً يوفر خدمات مالية إسلامية شاملة.
- أن نخلق حضوراً قوياً في عدد من البلدان المختارة.
- أن نبني ونشكل إسماً تجارياً رائداً في عالم الصيرفة الإسلامية.
- أن نحقق العوائد المالية المجزية لمستثمرينا ومساهمينا بناءً على رغباتهم الإستثمارية ونسبة المخاطر المستهدفة.

المؤشرات المالية

مجموع الإيرادات التشغيلية
(مليون)

54 مليون دينار بحريني

صافي الأرباح
(مليون)

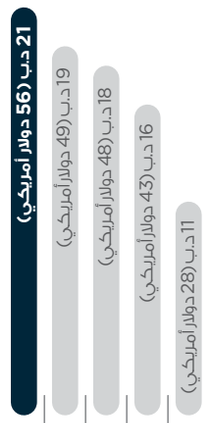

21 مليون دينار بحريني

مجموع الأصول
(مليون)

2,038 مليون دينار بحريني

مجموع الحقوق
(مليون)

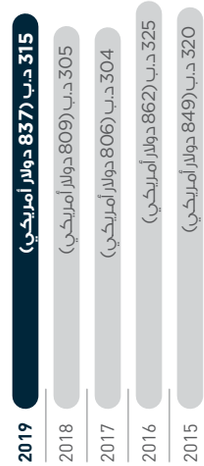

315 مليون دينار بحريني

النصيب للسهم
(فلس)

10 فلس

نسبة التكلفة إلى الدخل
(نسبة مئوية)

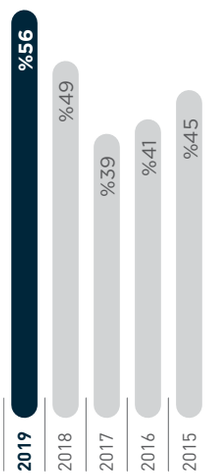

%56

المؤشرات التشغيلية

إن النمو الذي حققته كافة وحدات الأعمال يؤكد التنفيذ الناجح لاستراتيجية المصرف الجديدة والتي تعززت أيضاً بعملية تحديث الأنظمة التقنية لعمليات المصرف وتنفيذ المبادرات الرامية إلى خلق بيئة عمل مهنية تتميز بالكفاءة والإنتاجية العالية.

- لتنفيذ مبادراتنا الرقمية، عقدنا عام 2019 شراكة مع "ام إس ايه كابيتال" لإطلاق صندوق الاستثمار المشترك المتعدد القطاعات "ام إي سي فنشرز" الذي يبلغ حجمه 50 مليون دولار أمريكي.
- تم خلال العام إطلاق برنامج دانات للتوفير الذي يقدم أكبر جائزة نقدية في مملكة البحرين تبلغ قيمتها 1.5 مليون دولار أمريكي.
- تم طرح برنامج وكالة الجوهر، وهو برنامج توفير طويل الأمد يشمل مزايا تأمين التكافل التي صُممت لتشجيع ثقافة الادخار والتخطيط المالي طويل الأجل.
- يعتبر إطلاق مركز الخدمات المصرفية السريعة عام 2019 المبادرة الأولى من نوعها في البحرين، حيث يتم إنهاء معاملات التمويل خلال 90 دقيقة.
- أمّن مصرف السلام التزامه الكامل مع متطلبات مصرف البحرين المركزي بشأن نظام حماية الرواتب، وتم تسجيل آلاف الموظفين في هذا النظام خلال السنة الأولى.
- عمل فريق الخدمات المصرفية للشركات على زيادة الخدمات للشركات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جداً وعلى توفير منصة للأعمال المصرفية الرقمية من خلال تدشين تطبيق جديد للهاتف الذكي لإدارة النقود والدفعات للشركات.
- تم تحويل كافة بطاقات الائتمان وبطاقات الدفع المسبق بحيث يمكن استخدامها في الدفع اللاتلامسي تماشياً مع الاستراتيجية الرقمية لمصرف البحرين المركزي.
- شهدت عملية التحول الرقمي إطلاق خدمة حجز المواعيد مسبقاً، الأمر الذي يمكن العملاء من تأكيد موعدهم في الفرع إلكترونياً قبل زيارتهم ومن ثم توفير الكثير من الوقت وفترة الانتظار.
- أنهت دائرة الموارد البشرية 16,282 ساعة تدريب خلال العام،أي بما يشكل 192% من أهداف التدريب المرسومة للعام. وتعتبر استراتيجية تطوير الموظفين للعام 2020 جاهزة الآن لمساندة جهود تنمية وتطوير أعمال المصرف في كافة القطاعات والخدمات التي يقدمها.
- استضاف اول حلقة نقاش حول البرمجة الحاسوبية (هاكاثون) للبحث عن منصات تقنية مالية جديدة ومبتكرة من شأنها أن تثري التجربة المصرفية وتحقق رضا أكبر عند العملاء وتزيد ولائهم، إضافة إلى توسيع الحصة السوقية.

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة السيد خليفة بطي بن عمير بن يوسف المهيري

رئيس مجلس الإدارة

غير تنفيذي

عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: أكثر من 17 عاماً

السيد خليفة بطي بن عمير المهيري مؤسس ورئيس مجلس إدارة مجموعة (KBBO)، وهي مجموعة استثمارية مع محفظة متعددة المصالح تعمل في الإمارات العربية المتحدة وتتشعب نشاطاتها عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية. وتتضمن محفظة الشركة الاستثمارية ونشاطاتها التشغيلية إدارة الشركات المتخصصة في مجال الرعاية الصحية، والتعليم، والتجزئة، والخدمات المالية، والتكنولوجيا، وغيرها من التخصصات.

والسيد المهيري رجل أعمال إماراتي مرموق، يتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 17 عاماً في مجال المشاريع الاستثمارية والمالية. إذ بدأ مسيرته المهنية في شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، حيث اكتسب خبرة واسعة في المجال المالي، ثم أسس "بيت الوساطة للأوراق المالية المحدودة" وعُين في العام 2006 مديراً تنفيذياً ورئيساً لمجلس الإدارة. أسس السيد المهيري شركة "ون فاينينشال ماركيتس"، وهي شركة وساطة تخضع لرقابة هيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة وتتميز بتواجدها العالمي وخبراتها المحلية عبر المكاتب التي تمتلكها بشكل كامل أو مكاتبها الرديفة المنتشرة في الشرق الأوسط، وأوروبا، وأمريكا الجنوبية، وآسيا الوسطى، وجنوب شرق آسيا. كما تضمنت مسؤولياته رئاسة مجلس إدارة مجموعة ترافيليكس المحدودة للصرافة، وشركة "إنفينيت إنفيستمنت ذ.م.م."، ومصرف الطاقة الأول (First Energy Bank)، كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة "سنتشورين للاستثمار".

أمضى السيد المهيري سنواته الدراسية المبكرة في المملكة المتحدة، ثم أكمل تعليمه في الولايات المتحدة حيث حصل على شهادة البكالوريوس في الدراسات المالية من جامعة سوفولك في بوسطن.

*استقال السيد خليفة بطي المهيري في تاريخ 12 أبريل 2020.

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني

نائب رئيس مجلس الإدارة

غير تنفيذي

عضو منذ: 5 مايو 2014
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: أكثر من 24 عاماً

يمتلك سعادة الشيخ خالد المعشني خبرة تتجاوز 24 عاماً، ويشغل مناصب إدارية هامة إذ أنه رئيس مجلس إدارة بنك مسقط ش.م.ع.ع. وعضو مجلس إدارة الشركة العمانية لخدمات التمويل المتحدة، ورئيس مجلس إدارة شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة ش.م.ع.ع.

يحمل سعادة الشيخ المعشني البكالوريوس في الاقتصاد، وشهادة الماجستير في دراسات الحدود الدولية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن.

السيد مطر محمد البلوشي

عضو مجلس الإدارة

غير تنفيذي

عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: أكثر من 23 عاماً

يتمتع السيد مطر محمد البلوشي بخبرة واسعة تمتد عبر أكثر من 23 عاماً في مجال القطاع المالي وقطاع إدارة الصناديق. بدأ مسيرته المهنية مع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في العام 1992 حيث شغل منصب وسيط في دائرة الخزانة. ومن ثم انضم في العام 1995 إلى شركة أبوظبي للاستثمار وعمل مدير محفظة، لينضم بعدها إلى بنك الخليج الأول في يونيو 1998 بصفته رئيساً لقسم الخزانة والاستثمار، ثم انتقل إلى بنك أبوظبي الوطني في العام 2001 ليعمل رئيساً لقسم النقد الأجنبي والسلع. وفي فبراير 2005، أصبح السيد البلوشي رئيساً لمجموعة «سوق رأس المال المحلية» ومديراً عاماً لشركة أبوظبي للخدمات المالية (التابعة لبنك أبوظبي الوطني)، وحصل بعد ذلك على لقب مدير أول في «مجموعة إدارة الأصول» في أكتوبر 2006. ويعمل السيد البلوشي حالياً رئيساً تنفيذياً للاستثمار في شركة داس القابضة، كما أنه عضو في مجلس إدارة مصرف السلام – البحرين، وبنك الطاقة الأول في البحرين، وشركة اتصالات مصر، والعربية للطيران، ورئيس مجلس إدارة شركة معالم القابضة في البحرين.

ويحمل السيد البلوشي شهادة البكالوريوس في الصيرفة والإدارة المالية من جامعة أركنساس في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد سلمان صالح المحميد

عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 15 فبراير 2010
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: أكثر من 33 عاماً

يعتبر السيد سلمان صالح المحميد من الشخصيات ذوي الخبرة في عالم المال والأعمال وذلك بفضل خبرته التي تمتد إلى أكثر من 33 عاماً. ويشغل السيد المحميد منصب الرئيس التنفيذي لشركة خدمات مطار البحرين الدولي، ونائب رئيس مجلس إدارة دار البلاد، وهو كذلك العضو المنتدب وممثل المالك في الشركة العالمية للفنادق، وجلوبال اكسبرس، وموفنبيك البحرين. وقد شغل السيد المحميد سابقاً منصب عضو مجلس إدارة البنك البحريني السعودي فضلاً عن كونه عضواً في اللجنة التنفيذية، واللجنة الاستثمارية ولجنة الاستراتيجيات، كما شغل أيضاً منصب المدير الاستثماري لشركة ماغنا القابضة.

السيد المحميد حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، وماجستير في إدارة الفنادق، وبكالوريوس في الإدارة العامة.

أعضاء مجلس الإدارة
(تتمة)

السيد حسين محمد الميزة

عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 20 مارس 2012
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: أكثر من 44 عاماً

بفضل خبرته التي تتجاوز أكثر من 44 عاماً، يعتبر السيد حسين محمد الميزة من أبرز الشخصيات في قطاع الصيرفة، والتمويل، والتكافل الإسلامي، إذ تعد من أبرز إنجازاته في حياته العملية اختياره في شهر ديسمبر من عام 2006م من قبل المؤتمر العالمي الثالث للمصارف الإسلامية الذي عقد في البحرين كأفضل شخصية مصرفية إسلامية. في عام 1975م، ابتدأ السيد حسين الميزة مشواره المهني مع بنك دبي الإسلامي حيث أمضى قرابة 27 عاماً في تحسين وتطوير خدمات المصرف. وقد لعب السيد حسين الميزة دوراً كبيراً في تأسيس مصرف السلام في السودان، والبحرين، والجزائر. وشغل السيد الميزة منصب رئيس مجلس الإدارة لمصرف السلام–سيشيل، ورئيس مجلس الإدارة لتوب انتربرايسز ذ.م.م. ورئيس مجلس إدارة Lycée Fracais Jean Mermoz L.L.C.، ومنصب نائب رئيس مجلس الإدارة، ورئيس اللجنة التنفيذية لمصرف السلام –الجزائر. وكان السيد حسين الميزة عضواً مؤسساً لشركة إعمار العقارية، وشركة أملاك للتمويل، وشركة إعمار للصناعة والاستثمار، وشركة إعمار للخدمات المالية، وشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان)، ونائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية لمصرف السلام–السودان، ورئيس مجلس إدارة السيولة المالية البحرين، ورئيس اللجنة التنفيذية لشركة التجارة الإسلامية في البحرين، وعضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية بشركة أملاك للتمويل - دبي، ورئيس مجلس إدارة شركة إعمار للخدمات المالية – دبي، ونائب رئيس مجلس الإدارة لجمعية الإمارات التعاونية – دبي، وعضو مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ورئيس اللجنة التأسيسية لرابطة شركات التأمين وإعادة التأمين الإسلامية. كما أنه كان عضواً في مجلس الإدارة لجمعية الإمارات للتأمين.

السيد الميزة خريج جامعة بيروت العربية، وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لاجولا بالولايات المتحدة الأمريكية.

*استقال السيد حسين محمد الميزة في تاريخ 17 يونيو 2020.

السيد سالم عبدالله العوادي

عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: أكثر من 31 عاماً

يشغل السيد سالم عبدالله العوادي مناصب مختلفة في عدة شركات مرموقة في سلطنة عمان، حيث يتولى منصب نائب الرئيس التنفيذي للشركة العمانية لخدمات التمويل (ش.م.ع.ع.)، كما إنه عضو مجلس إدارة في شركة المدينة للاستثمارات (ش.م.ع.ع.) في سلطنة عمان، وعضو مجلس إدارة شركة اعلاف ظفار (ش.م.ع.ع.) في سلطنة عمان، ورئيس مجلس إدارة شركة دواجن ظفار (ش.م.ع.ع.)، وعضو مجلس إدارة شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة (ش.م.ع.ع.) في سلطنة عمان. ويشغل السيد العوادي منصب عضو في اللجنة المصرفية والمالية في غرفة تجارة وصناعة عمان.

السيد العوادي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال، كما يحمل شهادة الدبلوم العالي في المحاسبة من جامعة ستراثكلايد في المملكة المتحدة، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لينكولن في المملكة المتحدة.

السيد خالد سالم الحليان

عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 24 فبراير 2015
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: أكثر من 37 عاماً

يتمتع السيد خالد سالم الحليان بخبرة عالية المستوى تربو على 37 عاماً شملت مختلف قطاعات المال والأعمال، وهو يتقلد حالياً منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر في مؤسسة مدينة دبي للطيران. خلال مسيرته المهنية الحافلة، شغل السيد الحليان عدد من المناصب القيادية في مصرف الإمارات المركزي، ودائرة التنمية الاقتصادية بدبي، إلى جانب دوره المحوري في تأسيس المنطقة الحرة بمطار دبي، ورئاسة دائرة المالية، وتأسيس دائرة التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر في مؤسسة مدينة دبي للطيران. كما دعم السيد الحليان تأسيس إدارة التنمية الاقتصادية، وشركة إعمار العقارية، وجمعية المدققين الداخليين الإماراتية، وجمعية الجولف الإماراتية، وهيكلة المشاريع لشركة ألمنيوم دبي، والمركز التجاري العالمي بدبي، والطيران المدني بدبي، ومراقبة الخدمات المصرفية بمصرف الإمارات المركزي. كما أشرف السيد الحليان على تنفيذ إنشاء المبنى الجديد لمركز النور لتدريب وتأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في دبي. ويتقلد السيد الحليان عدداً من المناصب الهامة فهو نائب الرئيس لجمعية التدقيق الإماراتية، ورئيس مجلس إدارة مركز النور للاحتياجات الخاصة بدبي، ورئيس مجلس إدارة إعمار الجنوب بدبي، ومستشار شركة أملاك العقارية.

يحمل السيد الحليان شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة برادفورد – المملكة المتحدة، وبكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الإمارات – إمارة العين.

السيد زايد علي الأمين

عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: أكثر من 21 عاماً

السيد زايد علي الأمين رجل أعمال بحريني يتمتع بخبرة تزيد عن 21 عاماً في قطاعي المالية والاستثمار، ويشغل حالياً منصب عضو مجلس الإدارة التنفيذي للاستثمارات في مجموعة علي راشد الأمين، عضو مجلس إدارة شركة مداد الخليج للطاقة، عضو مجلس إدارة مصرف السلام البحرين، وعضو مجلس إدارة بنك الخليج الأفريقي "كينيا"، وعضو مجلس إدارة شركة غلف غورميه "السعودية"، كما كان في السابق عضو مجلس إدارة تنفيذي في شركة تخزين الأغذية "السعودية"، عضو مجلس إدارة توماتو للدعاية، وعضو مجلس إدارة راما كازا اللوجستية "قطر". وقبل انضمامه إلى مجموعة الأمين عمل لدى بنك البحرين الوطني، وتوري لو الدولية لإدارة الأصول.

السيد الأمين حاصل على دبلوم إدارة الأعمال من كلية ناڤارو "تكساس"، ودرجة الدراسات العليا في المالية والاستثمار من كلية لندن للإدارة والمالية "لندن"، كما حضر العديد من الدورات التنفيذية في الإدارة والمالية والاستثمار.

أعضاء مجلس الإدارة
(تتمة)

السيد الحر محمد السويدي

عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: أكثر من 16 عاماً

السيد الحر محمد السويدي هو خبير استراتيجي في الاستثمار يتمتع بخبرة تزيد عن 16 عاماً في مجال الاستثمارات وإدارة المحافظ الاستثمارية في كل من الأسهم المدرجة والخاصة. وهو يشغل حالياً منصب عضو مجلس إدارة في مصرف السلام–البحرين ومدير محفظة في هيئة أبوظبي للاستثمار (ADIA)، الإمارات العربية المتحدة. في بداية مسيرته المهنية في عام 2004، شغل السيد السويدي مناصب قيادية في هيئة أبوظبي للاستثمار كمدير للصندوق ومدير للاستثمار. كما عمل أيضاً في عدد من المجالس الاستشارية للشركاء العامة والشركات الدولية الخاصة التي تضم ليونارد غرين وشركاؤه، ومجموعة بلاكستون، ومجموعة كارلايل، وأبولو للإدارة العالمية، وآريس للإدارة، وشركة سيلفر ليك بارتنرز.

والسيد السويدي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة شابمان، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد خالد شهاب الدين ماضي

عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: أكثر من 25 عاماً

يمتلك السيد خالد شهاب الدين ماضي خبرة واسعة تزيد على الخمسة وعشرون عاماً شملت جميع قطاعات المصرفية الخاصة والتجارية والاستثمارية. ويشغل حالياً منصب عضو مجلس إدارة لمصرف السلام – البحرين، وعضواً منتدباً لشركة أدفانسد ليفينغ سولوشنز المؤسسة عام 2013. وقد بدأ مسيرته المهنية مع شركة «ميريل لينش» حيث عمل مستشاراً مالياً أول لمدة ثماني سنوات، وأسس بعدها في العام 2002 شركة إنفينيتي للحلول الاستثمارية التي حققت نجاحاً كبيراً في مجال الاستشارات المالية في الإمارات العربية المتحدة، حيث عمل بها شريكاً إدارياً. وفي العام 2005، أصبح السيد ماضي أحد الأعضاء المؤسسين، ومديراً تنفيذياً، وعضواً في مجلس شركة «المال كابيتال» التي تم تأسيسها بناء على توجهات تجارية رئيسية ثلاث تضمنت توسعة بارزة في خدمات الوساطة في المملكة العربية السعودية، وإدارة الأصول في البحرين، والتجارة العالمية للملكية مع التركيز على آسيا..

ويحمل السيد ماضي شهادة البكالوريوس في التسويق والتمويل من كلية إدارة الأعمال (Questorm) في جامعة بوسطن.

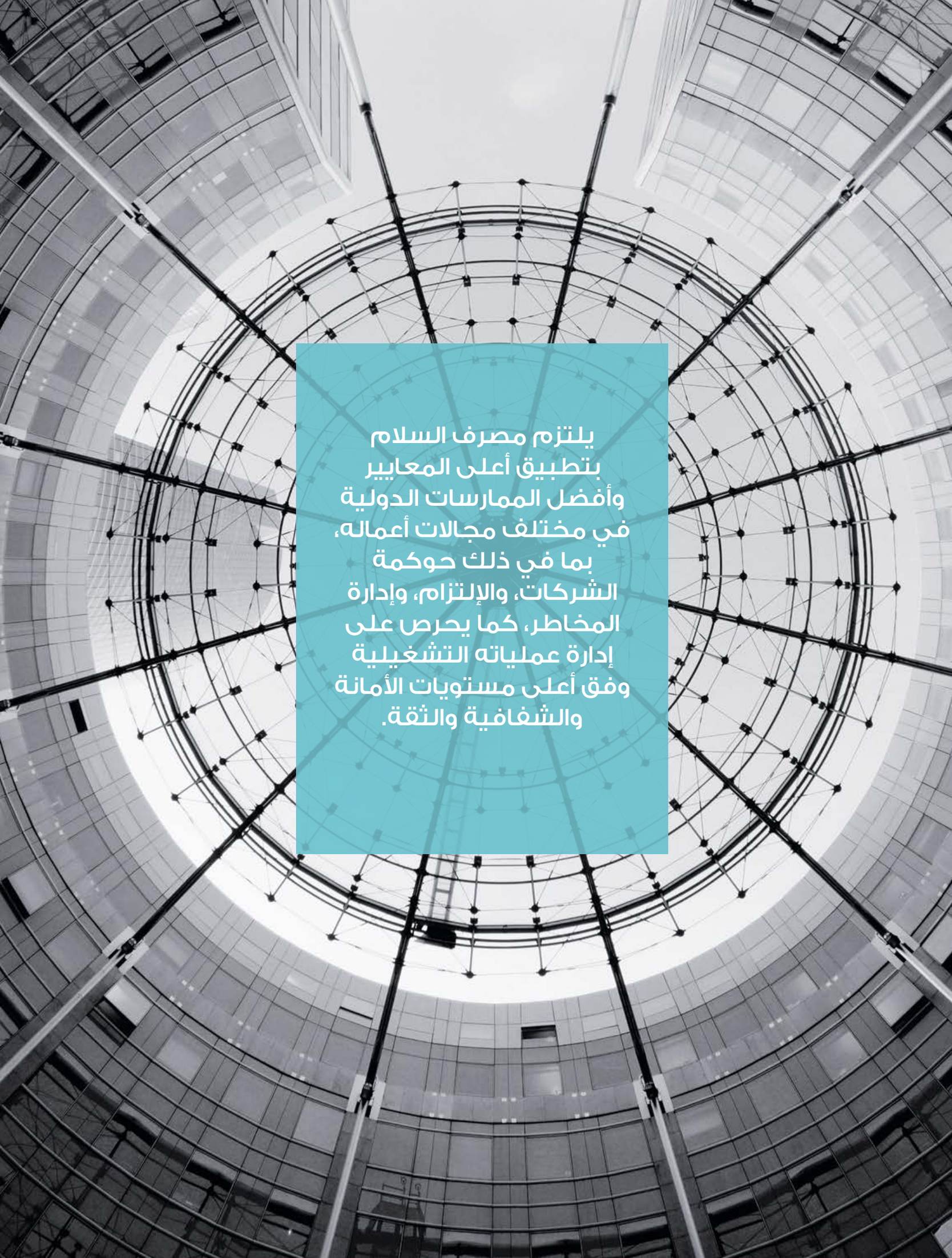

يلتزم مصرف السلام
بتطبيق أعلى المعايير
وأفضل الممارسات الدولية
في مختلف مجالات أعماله،
بما في ذلك حوكمة
الشركات، والإلتزام، وإدارة
المخاطر، كما يحرص على
إدارة عملياته التشغيلية
وفق أعلى مستويات الأمانة
والشفافية والثقة.

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

الشيخ عدنان عبد الله القطان

رئيس الهيئة

الشيخ عدنان القطان حائز على درجة الماجستير في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف من جامعة أم القرى في مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية وهو قاضي بالمحكمة الشرعية الكبرى التابعة لوزارة العدل بمملكة البحرين. الشيخ عدنان القطان عضو في هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في عدد من البنوك والمؤسسات المالية، كذلك يرأس جمعية السنابل لرعاية الأيتام بمملكة البحرين، وهو أيضا رئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية الملكية التابعة للديوان الملكي بمملكة البحرين، ورئيس بعثة البحرين للحج. وهو أيضا خطيب جامع مركز أحمد الفاتح الإسلامي. كما أسهم الشيخ عدنان القطان في وضع مسودة قانون الأحوال الشخصية بوزارة العدل. ويشارك بصورة منتظمة في اللجان الإسلامية والدورات التدريبية والحلقات الدراسية والمؤتمرات.

د. فريد يعقوب المفتاح

عضو الهيئة

يشغل الدكتور فريد المفتاح منصب وكيل وزارة الشؤون الإسلامية بوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في مملكة البحرين، وهو عضو في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وقاضي سابق في المحكمة الكبرى الشرعية الاستئنافية. يرأس الدكتور فريد الهيئة الشرعية للمصرف الخليجي التجاري، كما عمل سابقاً بصفته محاضراً في جامعة البحرين، وله العديد من البحوث والأوراق العلمية المنشورة. الدكتور فريد حاصل على شهادة الدكتوراة في الفلسفة الإسلامية من جامعة أدنبرة في بريطانيا.

د. نظام محمد يعقوبي

عضو الهيئة

يعتبر الشيخ نظام محمد يعقوبي من أكبر وأهم علماء الشريعة المتخصصين في الصيرفة الإسلامية، لديه إلمام بالعلوم الإسلامية والاقتصادية من خلال التقائه بكبار العلماء من مختلف أنحاء العالم الإسلامي. حاصل على شهادة الدكتوراه في الشريعة من جامعة ويلز كما أنه حاصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد ومقارنة الأديان من جامعة "ماك غيل" في كندا. قام الشيخ بتعليم الدراسات الشرعية في البحرين وحاضر في جميع أنحاء العالم. وهو عضو في العديد من المجالس الدولية: المجلس الشرعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة الرقابة الشرعية لمؤشر داو جونز الإسلامي، المجلس الشرعي بمصرف البحرين المركزي، المجلس الشرعي للسوق المالية الإسلامية الدولية، وهو أيضا عضو في عديد من الهيئات الشرعية المحلية والدولية. كما قام الشيخ بتحقيق العديد من المخطوطات الإسلامية، وله أكثر من 500 محاضرة مسموعة ومرئية باللغتين العربية والانجليزية.

**تم تعيينه عضو هيئة الرقابة الشرعية في 27 مارس 2019.*

الدكتور أسامة محمد بحر

عضو الهيئة

الشيخ أسامة محمد بحر من علماء الشريعة المتخصصين والمعروفين في التمويل الإسلامي، وهو يمتلك خبرة كبيرة في مجال هيكلة المنتجات المالية والإسلامية والعقود الإسلامية بالإضافة إلى مساهمته في إعداد العديد من الأبحاث حول التمويل والصيرفة الإسلامية. يحمل الشيخ أسامة بحر درجة البكالوريوس من جامعة الأمير عبد القادر للدراسات الإسلامية في الجزائر، وكذلك درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي من كلية الإمام الأوزاعي في لبنان ودرجة دكتوراه في الهندسة المالية الإسلامية من جامعة أوروبا الإسلامية. وهو عضو في عدد من الهيئات الشرعية.

**تم تعيينه عضو هيئة الرقابة الشرعية في 27 مارس 2019.*

أعضاء فريق الإدارة التنفيذية

السيد رفيق النايض

الرئيس التنفيذي للمجموعة

الخبرة: أكثر من 27 عاماً

السيد رفيق النايض من المصرفيين المتمرسين بالمنطقة حيث يتمتع بخبرة تزيد عن 27 عاماً في قطاع المصارف والخدمات المالية. وقد انضم إلى مصرف السلام–البحرين قادماً من دويتشه بنك حيث كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة دويتشه بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى جانب عمله كرئيس إقليمي لدويتشه بنك بدولة الإمارات العربية المتحدة كما شغل منصب رئيس تنفيذي لفرع دويتشه بنك بمركز دبي المالي العالمي. وقبل انضمامه إلى دويتشه بنك شغل السيد النايض منصب الرئيس التنفيذي للمؤسسة الليبية للاستثمار. وقبل ذلك تولى العديد من المناصب العليا الدولية في قطاعي النفط والغاز والخدمات المالية.

السيد أنور محمد مراد

نائب الرئيس التنفيذي

الخبرة: أكثر من 26 عاماً

يتمتع السيد أنور مراد بخبرة تربو على 26 عاماً في مجالات الصيرفة الخاصة، والخزانة، وإدارة مخاطر السوق، والخدمات المصرفية. قبيل تقلده المنصب الحالي مع مصرف السلام–البحرين، شغل السيد مراد منصب نائب الرئيس التنفيذي رئيس إدارة الصيرفة الخاصة بالمصرف منذ مايو 2006م. قبل انضمامه إلى مصرف السلام–البحرين، عمل السيد مراد في بنك مسقط – البحرين كرئيس للصيرفة الخاصة. وقبل ذلك شغل أيضاً منصب مدير مخاطر السوق الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورئيس عمليات الخزانة مع بنك إي بي إن أمرو البحرين، هذا بالإضافة إلى تقلده لعدد من المناصب الإدارية الهامة مع سيتي بنك البحرين. يمتلك السيد مراد معرفة مستفيضة، وخبرة طويلة في الخدمات المصرفية للمستهلكين الدوليين، والخزانة، ومنتجات الاستثمار بدءاً من سوق المال، وأوراق النقد الأجنبية، والديون الثانوية، وهيكلة المنتجات.

السيد إيهاب عبداللطيف أحمد

رئيس الشئون القانونية، أمين سر مجلس الإدارة ومستشار رئيس مجلس الإدارة

الخبرة: أكثر من 24 عاماً

يمتلك السيد إيهاب أحمد مجموعة واسعة من الخبرات المهنية تزيد عن 24 عاماً في جميع التخصصات القانونية الرئيسية، بما في ذلك الخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية للشركات، والقانون الجنائي، و قانون العمل، والقوانين الدولية العامة والخاصة. وقبل انضمامه إلى مصرف السلام، كان المستشار العام وأمين سر مجلس الإدارة ورئيس الشؤون القانونية ورئيس قسم الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال في مصرف الطاقة الأول – البحرين (First Energy Bank–Bahrain). وكان السيد أحمد نقطة الاتصال الرئيسية بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكذلك بين المصرف والمساهمين، حيث يقدم المشورة والتوجيهات الإرشادية حول مبادئ وممارسات حوكمة الشركات. وعمل السيد إيهاب كرئيس قسم الشؤون القانونية والإلتزام ومكافحة غسيل الأموال في بنك الاستثمار الدولي – البحرين (IIB) وشغل منصب رئيس الشؤون القانونية ورئيس قسم مكافحة غسيل الأموال وأمين سر مجلس الإدارة لشركة الخليج للتمويل والاستثمار. كما عمل أيضاً في عدد من الشركات الرائدة في مملكة البحرين وقبل 15 عاماً من وصوله إلى مملكة البحرين، خدم السيد أحمد كمستشار قانوني لوزارة العدل في السودان.

يحمل السيد أحمد درجة البكالوريوس في القانون من كلية الحقوق – جامعة الخرطوم، السودان. وفي يناير 2017، حصل على الدبلوم الدولي في الحوكمة والمخاطر والإلتزام من وكالة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وجامعة مانشستر بالمملكة المتحدة. وهو حاصل أيضا على شهادة بار السودانية من السودان وهو عضو مسجل في جمعية المحامين السودانيين كمحامي أمام مختلف محاكم القانون وهو موظف الإلتزام المعتمد من الأكاديمية الأمريكية للإدارة المالية – دبي، الإمارات العربية المتحدة. في عام 2014، تم منح السيد أحمد جائزة أفضل مسؤول مكافحة غسيل الأموال في مجلس التعاون الخليجي.

السيد يوسف أحمد إبراهيم

الرئيس المالي

الخبرة: أكثر من 26 عاماً

السيد يوسف إبراهيم هو مصرفي متمرس يمتلك أكثر من 26 عاماً من الخبرة في مجالات المالية والتدقيق. وهو المسؤول الأول عن إدارة ومراقبة الإدارة المالية والضريبية للمصرف والشركات التابعة لها ومن بين أهم مسؤولياته المساهمة في التخطيط الإستراتيجي للمصرف وقيادة وتوجيه عملية الميزانية والمحافظة على إطار محاسبي مناسب وإنشاء نظام فعال لإدارة التكاليف والرقابة الداخلية. قبل انضمامه إلى مصرف السلام، شغل السيد إبراهيم منصب الرئيس المالي في بنك الطاقة الأول لأكثر من 9 سنوات. كما عمل في بنك الخليج الدولي كنائب الرئيس للتدقيق الداخلي وعمل أيضاً في دائرة التدقيق وضمان جودة الأعمال في برايس ووتر هاوس كوبرز "PricewaterhouseCoopers". السيد إبراهيم هو محاسب قانوني معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية وهو عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين.

السيد عبدالكريم تركي

الرئيس المسئول عن العمليات

الخبرة: أكثر من 39 عاماً

السيد عبدالكريم تركي مصرفي محنك يتمتع بخبرة تربو على 39 عاماً في مجال الخزانة، والعمليات، والتدقيق، والرقابة الداخلية، إدارة معالجة الأصول وإدارة المخاطر، وقد كان من المشاركين الرئيسيين في إنشاء وهيكلة المصرف، وتأسيس إدارة العمليات. وقد تم تعيينه عضواً رئيسياً في لجنة الاختيار والتنفيذ للنظام الأساسي للخدمات المصرفية وكان له دوراً رئيسياً في نجاح عمليتي الاستحواذ وتحويل كافة أعمال بي ام اي بنك إلى مصرف السلام–البحرين بالإضافة إلى عضويته في لجان إدارية رئيسية أخرى. قبيل انضمامه للعمل مع المصرف في عام 2006م، شغل السيد تركي منصب نائب رئيس عمليات الخزانة في سيتي بنك البحرين حيث اكتسب خبرته من خلال ترؤسه للعديد من الإدارات والوحدات. كما شارك تركي أيضاً في إطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية للاستثمار سيتي بنك. السيد تركي حاصل على درجة الماجستير في الاستثمار والتمويل من جامعة هال في المملكة المتحدة.

السيد أحمد عبد الله سيف

رئيس الإستراتيجية والتخطيط

الخبرة: أكثر من 13 عاماً

يمتلك السيد أحمد سيف خبرة تتجاوز 13 عاماً في القطاع المصرفي. قبيل التحاقه بمصرف السلام في عام 2008م كمدير ضمن فريق الاستثمار، عمل السيد سيف في مصرف "دي بي اس" بسنغافورة كمحلل استثماري. في عام 2012م، تقلد السيد سيف منصب قسم رئيس إدارة الاستثمارات، ليتولى بعدها في عام 2016م منصب رئيس االإستحواذات الإستراتيجية وإدارة الاستثمارات للمجموعة. السيد سيف عضو في مجالس الإدارة عدد من الشركات التابعة لمصرف السلام منها مصرف السلام–سيشيل، شركة "إن إس القابضة ذ.م.م"، وشركة ساما الاستثمارية، وهو يحمل شهادة الماجستير في المالية والقانون المالي مع مرتبة الشرف من جامعة "سو أس" في لندن بالمملكة المتحدة، وشهادة البكالوريوس في التجارة، تخصص المال والاقتصاد من جامعة "دي بول" الأمريكية.

أعضاء فريق الإدارة التنفيذية
(تتمة)

السيد حسين علي عبدالحق

رئيس الخزينة والأسواق المالية

الخبرة: أكثر من 19 عاماً

يتمتع السيد حسين عبد الحق بخبرة متميزة في مجال الخزينة والأسواق المالية من خلال خبرته العملية التي امتدت إلى اكثر من 19 عاماً حيث عمل في مجال إدارة السيولة والاستثمار في أسواق المال المختلفة، هيكلة المنتجات الإسلامية، وأدوات التحوط وإدارة العلاقات مع المؤسسات المصرفية. انضم السيد عبدالحق إلى مصرف السلام–البحرين في عام 2007م كتنفيذي في دائرة الخزينة، حيث اضطلع بمسؤولية تأسيس مختلف أقسام الدائرة، وقاد عملية دمج قسمي الخزينة في مصرفي السلام وبنك البحرين السعودي في العام 2010م، ومرة أخرى مع بي ام اي بنك في عام 2014م. قبل التحاقه للعمل مع مصرف السلام، عمل السيد عبدالحق سابقاً في دائرة الخزينة مع بيت التمويل الكويتي بالبحرين لمدة تزيد عن 5 سنوات. السيد عبدالحق خريج جامعة البحرين بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف في برنامج الماجستير في التمويل والصيرفة الإسلامية، كما أنه يحمل شهادة محلل المالي المعتمد (CFA) من الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد أحمد جاسم مراد

رئيس الخدمات المصرفية للشركات

الخبرة: أكثر من 23 عاماً

يمتلك السيد أحمد جاسم مراد أكثر من 23 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي والتي تغطي مجالات تشمل الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات التجارية. قبل انضمامه إلى مصرف السلام–البحرين، شغل منصب رئيس الخدمات المصرفية للشركات وعضو في لجنة الائتمان في بنك البحرين الوطني. يحمل السيد مراد درجة البكالوريوس في التسويق من جامعة سينت إدوارد – أوستن، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية و ودبلوم في الدراسات التجارية من جامعة البحرين وشهادة الدبلوم من جامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى حضوره لعدد من الدورات التدريبية داخل وخارج مملكة البحرين.

السيد علي حبيب قاسم

رئيس الخدمات المصرفية الخاصة

الخبرة: أكثر من 20 عاماً

السيد علي حبيب قاسم هو مصرفي متمرس ومختص في إدارة علاقات العملاء، وذلك بفضل خبرته التي تتجاوز 20 عاماً في العمل المصرفي الاستثماري الخاص والمؤسسي. قبيل التحاقه بمصرف السلام في عام 2011م، وعمل في عدد من المصارف المحلية، إذ كان مسؤولاً عن العمليات المصرفية المؤسسية، وإدارة علاقات العمل مع المؤسسات المالية والحكومية. وهو حاصل على شهادة الماجستير في العلوم من جامعة إيمرسون ببوستن في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد محمد يعقوب بوحجي

رئيس الخدمات المصرفية للأفراد

الخبرة: أكثر من 18 سنة

لدى السيد محمد بوحجي خبرة تزيد عن 18 عاماً في مجال الاستشارات والخدمات المصرفية، وقد انضم في عام 2006م للعمل مع مصرف السلام–البحرين حيث تولى عملية تأسيس قسم التدقيق الداخلي، ووضع السياسات والإجراءات المصرفية لمختلف دوائر المصرف خلال عملية التأسيس. وقد انتقل السيد بوحجي في عام 2009م إلى قسم الخدمات المصرفية للأفراد حيث عمل على تطوير المنتجات والخدمات المقدمة للأفراد، ووضع الأنظمة التقنية والسياسات الرئيسة للمصرف. ولقد كان له دوراً هاماً في نجاح عمليتي الاستحواذ التي قام بها المصرف على البنك البحريني السعودي وبي ام اي بنك، حيث كان عضواً في لجنة الاندماج، وفي عدد من اللجان الأخرى بما في ذلك لجنة تقنية المعلومات ولجنة أمن المعلومات. قبل التحاقه للعمل مع المصرف، عمل السيد بوحجي مع شركة إرنست ويونغ في دائرة خدمات مخاطر الأعمال، حيث كان مسؤولاً عن التدقيق، وتقديم الاستشارات لمؤسسات مالية كبرى والعديد من الهيئات الحكومية داخل البحرين وخارجها. يحمل السيد بوحجي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلايد للأعمال الإدارية من جلاسكو، بالمملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في المحاسبة. كما استكمل أيضاً دورات إدارية في كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، وكلية آيفي للأعمال في كندا.

السيد صادق الشيخ

رئيس المعاملات المصرفية الدولية

الخبرة: أكثر من 22 عاماً

السيد صادق الشيخ هو مصرفي محترف يتمتع بخبرة تزيد عن 22 عاماً في القطاع المصرفي التجاري بمملكة البحرين. يدير السيد الشيخ الاستثمارات في دول مجلس التعاون الخليجي، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وشرق إفريقيا وجنوب آسيا، ورابطة الدول المستقلة (CIS)، حيث عمل على تطوير المنتجات التمويلية التي تشمل على التمويلات الدولية، والخدمات المصرفية المراسلة، وأدوات تمويل التجارة العالمية، وتأمين ائتمان الصادرات، هذا بالإضافة إلى توليه مهام مراجعة الحد الائتماني للبلدان والمصارف. قبل انضمامه إلى مصرف السلام–البحرين في عام 2014، تقلد السيد الشيخ منصب رئيس المؤسسات المالية والمصرفية الدولية في بي ام اي بنك لمدة 10 سنوات، كما شغل أيضاً العديد من المناصب العليا لمدة 7 سنوات في الشركة العربية للاستثمار في دائرة العمليات وإدارة المخاطر، ودائرة الخدمات المصرفية الدولية، والتي تغطي المؤسسات المالية، والشركات العاملة في الأسواق الدولية. السيد الشيخ حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص المالية والتسويق من جامعة بنغالور.

السيد كريشنان هاريهاران

رئيس إدارة المخاطر

الخبرة: أكثر من 35 عاماً

السيد كريشنان هاريهاران هو مصرفي متمرس يتمتع بخبرة تزيد عن 35 عاماً في البنوك التقليدية والإسلامية في المنطقة والهند. قبل انضمامه إلى مصرف السلام – البحرين في عام 2019، عمل السيد كريشنان في بنك الإثمار – البحرين كرئيس إدارة المخاطر. وقبل ذلك كان جزءاً من فريق تأسيس لبنك العز الإسلامي في سلطنة عُمان. وهو حاصل على درجتي بكالوريوس في التجارة والاقتصاد من جامعات في الهند. كما يحمل درجة الماجستير في الإدارة المالية من معهد جامانالال باجاج للدراسات الإدارية في مومباي – الهند.

أعضاء فريق الإدارة التنفيذية
(تتمة)

السيد عيسى عبدالله بوحجي
رئيس التدقيق الداخلي

الخبرة: أكثر من 19 عاماً

لدى السيد عيسى بوحجي خبرة تزيد عن 19 عاماً في مجالات الاستشارات، والخدمات المالية، والمؤسسات التجارية والهيئات الحكومية، والتدقيق الداخلي. قبل انضمامه إلى مصرف السلام–البحرين، شغل السيد بوحجي منصب رئيس التدقيق الداخلي، وأمين سر مجلس إدارة أحد البنوك الاستثمارية الإسلامية في مملكة البحرين، كما أنه قضى سنواته الأولى المهنية في العمل مع شركة إرنست ويونغ حيث عمل في مجموعة خدمات التدقيق والضمان ومجموعة خدمات الاستشارات التجارية والمخاطر والتي هي من شأنها تقديم خدمات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. شغل السيد بوحجي منصب عضو مجلس إدارة ولجنة التدقيق في مصرف السلام–الجزائر، وعضو غير تنفيذي في لجنة التدقيق في شركة منارة للتطوير العقاري ش.م.ب (مقفلة)، وعضو مجلس إدارة في بي ام اي بنك، وعضو مجلس إدارة ولجنة التدقيق في البنك البحريني السعودي، وعضو مجلس إدارة مرحلي في بي ام اي أو بنك في سيشل. السيد بوحجي هو محاسب قانوني معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية، ويحمل ترخيص من ولاية نيو هامشاير، وهو عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وحاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين.

السيدة منى البلوشي
رئيس الموارد البشرية والشئون الإدارية

الخبرة: أكثر من 20 عاماً

انضمت السيدة منى البلوشي إلى مصرف السلام–البحرين منذ التأسيس في العام 2006م، وهي تمتلك خبرة تتجاوز 20 عاماً في مجال الموارد البشرية، وقوانين العمل، اكتسبتها من خلال عملها السابق كرئيسة لدائرة الموارد البشرية في ديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد، ومن قبلها كإدارية في دائرة الموارد البشرية في شركة كي بي إم جي. ولقد كان للسيدة البلوشي دوراً رئيسياً في نجاح عمليتي الاستحواذ التي قام بها المصرف على البنك البحريني السعودي، وبي ام اي بنك بما يتعلق باندماج الموارد البشرية لتلك البنوك مع المصرف. وتحمل السيدة البلوشي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديبول بمدينة شيكاغو الأمريكية، كما تحمل زمالة معهد تطوير الموارد البشرية البريطاني (CIPD). شاركت السيدة البلوشي في برنامج إعداد وتأهيل القياديين المنظم من صندوق الـ WAQF بالتعاون مع جامعة أيفي في هونغ كونغ وتورنتو.

السيد قاسم تقوي
المستشار العام

الخبرة: أكثر من 17 عاماً

السيد قاسم تقوي هو مستشار قانوني محترف ذو خبرة أكثر من 17 عاماً في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية الإسلامية، والخدمات المصرفية للأفراد، والشؤون المالية، وقانون الشركات، وقانون العمل، والعقارات، والمقاولات. خلال حياته المهنية، قام السيد تقوي بمتابعة الأمور القانونية المستجدة للمصرف في دول مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. شغل السيد تقوي عدة مناصب تنفيذية في عدد من المؤسسات المصرفية والمالية في المنطقة. وبالإضافة إلى المسؤوليات التنفيذية الحالية كرئيس للشؤون القانونية للمجموعة، فإن السيد تقوي عضو في عدد من لجان الإدارة بما فيها لجنة الاستثمار، ولجنة المعالجات والتحصيل. السيد تقوي حاصل على درجة البكالوريوس في القانون، وهو محام مسجل لدى وزارة العدل والشئون الإسلامية في مملكة البحرين.

د. محمد برهان أربونا

رئيس الرقابة الشرعية

الخبرة: أكثر من 22 عاماً

يمتلك الدكتور محمد أربونا خبرة تربو على 22 عاماً في القطاع المصرفي الإسلامي. قبل التحاقه بمصرف السلام–البحرين عمل الدكتور أربونا كرئيس قسم الرقابة الشرعية، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في مصرف سيرة الاستثماري بمملكة البحرين. وقد تقلد قبل ذلك في بيت التمويل الكويتي في البحرين منصب رئيس قسم الرقابة الشرعية. كما عمل الدكتور أربونا أيضاً في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية–البحرين (ايوفي) كباحث ومستشار شرعي. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الدكتور أربونا محاضرات في مجالي الصيرفة الإسلامية، والتمويل الإسلامي، إضافة إلى تقديمه الخدمات الاستشارية لبرامج التوجيه والتمهين لعدد من المؤسسات التعليمية الاحترافية. الدكتور أربونا عضو سابق في اللجنة المنشأة من قبل مصرف البحرين المركزي لإدارة السيولة بين المصارف الإسلامية، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في القانون المقارن تخصص الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ودرجة الماجستير في القانون المقارن، كما أنه حاصل أيضاً على درجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية، والدبلوم العالي في التربية من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

السيد علي الخاجة

رئيس قسم الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال

الخبرة: أكثر من 11 عاماً

يتمتع السيد علي الخاجة بخبرة طويلة في مجال الإلتزام تمتد إلى 11 عاماً. قبل التحاقه للعمل مع مصرف السلام–البحرين، عمل مع بيت التمويل الكويتي–البحرين حيث كان مسؤولاً عن مختلف الجوانب التنظيمية بما فيها التأكد من توافق استثمارات العملاء وتداولاتهم مع تشريعات وقوانين مصرف البحرين المركزي. كما قضى السيد الخاجة فترة من حياته المهنية مع مصرف البحرين المركزي، حيث تولى مهمة الإشراف والتدقيق على المؤسسات المالية الإسلامية في البحرين. يحمل السيد الخاجة شهادة البكالوريوس في الأعمال المصرفية والمالية من جامعة البحرين، وشهادة الدبلوما العالمية في الإلتزام من الجمعية الدولية للإلتزام.

السيد أحمد بن عبدالرحيم آل محمود

رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

الخبرة: أكثر من 13 عاماً

يتمتع السيد أحمد آل محمود بخبرة مهنية في مجال الرقابة والتدقيق الشرعي تربو على 13 عاماً. قبل التحاقه بمصرف السلام–البحرين، قام بتأسيس الإدارة الشرعية في كل من بي ام اي بنك والمصرف العالمي، بالإضافة إلى انضمامه لفريق الدائرة الشرعية بمصرف أبوظبي الإسلامي. ولقد كان له دوراً هاماً في نجاح عملية الاستحواذ التي قام بها المصرف على بي ام اي بنك، حيث كان عضواً في لجنة تحول بي ام اي بنك.

حاصل على الماجستير في التمويل الإسلامي من جامعة بولتون – المملكة المتحدة، ويعمل حاليا على تحضير رسالة الدكتوراة في نفس الجامعة. كما أنه حاصل على البكالوريوس في الدراسات الإسلامية من جامعة البحرين. حصل على العديد من الشهادات المهنية والمتقدمة في مجال التخصص مثل عضوية زمالة برنامج المراقب والمدقق الشرعي المعتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ودبلوم عالي في الفقه المالي الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية (BIBF). قام بتقديم العديد من ورش العمل التدريبية عن مبادئ المصرفية الإسلامية وصيغ التمويل والمنتجات المختلفة، وله العديد من المقالات والبحوث الصغيرة المتعلقة بالتدقيق والرقابة الشرعية وفقه المعاملات المالية والتمويل الإسلامي.

تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين

يسر مجلس إدارة مصرف السلام–البحرين ش.م.ب ("المصرف") أن يُقدم لمساهميه الكرام تقريره السنوي بشأن الأداء المالي للمصرف وشركاته التابعة ("المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

صافي الربح

21.1 مليون د.ب.

(2018: 18.5 مليون دينار بحريني)

+14.0%

خسائر الائتمان وانخفاض القيمة

2.6 مليون د.ب.

(2018: 10.7 مليون دينار بحريني)

نسبة التكلفة التشغيلية إلى الدخل

حافظ المصرف على النسبة العالية لكفاءة رأس المال التي بلغت 20.9% عام 2019، وهذه النسبة أعلى جداً من النسبة التي يتطلبها مصرف البحرين المركزي البالغة 12.5%.

لقد شهدت مملكة البحرين استقراراً في أوضاعها الاقتصادية خلال العام 2019، حيث بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي 1.8%. وأظهرت بيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني أن حجم الإنتاج الصناعي ارتفع خلال العام بنسبة 4.1%، فيما شهد قطاع الفنادق والمطاعم نمواً قوياً بلغ 6.4%. وتعكس هذه النسب متانة الاقتصاد البحريني والنمو الملحوظ في القطاعات غير المرتبطة بإنتاج النفط والتي تعزز أداؤها نتيجة للاستثمارات في ميادين الاتصالات وتوسعة شبكة الكهرباء والماء والاستعدادات المرحلية لإنشاء جسر الملك حمد الذي سيربط البحرين بالمملكة العربية السعودية.

وفي نفس الوقت، ارتفع الناتج الاقتصادي العالمي بنسبة 2.2% خلال العام 2019، وهو أدنى مستوى نمو له منذ الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي عام 2008–2009. لكن معظم الاقتصادات الكبرى تجنبت الدخول في حالة كساد اقتصادي خلال العام وحافظت على استقرار أوضاعها الاقتصادية في ظل ظروف جيوسياسية صعبة. ويتوقع المصرف الدولي أن يشهد معدل النمو الاقتصادي العالمي ارتفاعاً طفيفاً خلال العام 2020 بنسبة 2.5%، في حين ستشهد الأسواق النامية معدلات نمو أسرع.

وبالرغم من معدلات النمو الاقتصادي المحدودة عالمياً والأوضاع الجيوسياسية المضطربة، فقد نجحت المجموعة في تحقيق زيادة كبيرة في صافي الدخل الذي ارتفع من 18.5 مليون دينار بحريني عام 2018 إلى 21.1 مليون دينار بحريني في نهاية العام 2019، أي بنسبة نمو بلغت 14%. كذلك انخفضت الخسائر الائتمانية بنسبة كبيرة جداً بلغت 76% لتصل إلى 2.6 مليون دينار بحريني فقط، مقارنة مع 10.7 مليون دينار بحريني في العام 2018، وقد ساهم في تحقيق هذا الإنجاز استمرار التحسن في جودة الموجودات وانخفاض نسبة التمويلات المتعثرة بشكل ملحوظ من 9% في العام 2018 إلى 5.6% في العام 2019. ويُعزى هذا الأداء القوي للمصرف إلى نجاحه في توسيع حصته في السوق خلال العام 2019 نتيجة لتنفيذه الفعّال لاستراتيجية أعماله الجديدة التي تُركز على تنمية الأنشطة المصرفية الرئيسية للمصرف والتي يتم تنفيذها على مدى ثلاث سنوات. وقد أدى ذلك إلى تحقيق نمو مضطرد في كافة الأعمال الرئيسية للمصرف، حيث ارتفع حجم ودائع العملاء بشكل قياسي ليبلغ 1.14 مليار دينار بحريني، من 987 مليون دينار بحريني عام 2018، أي بزيادة سنوية بلغت نسبتها 15.8%. كما ارتفعت التمويلات بنسبة 30% لتصل إلى 1.07 مليار دينار بحريني، مقابل 826 مليون دينار بحريني لعام 2018.

إضافة إلى ذلك، ارتفع مجموع موجودات المجموعة بشكل جوهري من 1.7 مليار دينار بحريني عام 2018 إلى 2.0 مليار دينار بحريني في 31 ديسمبر 2019. أما نسبة التكاليف إلى الدخل فقد ازدادت إلى 55.6% من 48.9% في عام 2018 بسبب كلفة الاستثمار في تنفيذ المبادرات الإستراتيجية الهادفة إلى تعزيز عمليات المصرف وتمكينه من تحقيق العوائد المرجوة. وقد حافظ المصرف على النسبة العالية لكفاءة رأس المال التي بلغت 20.9% عام 2019، وهذه النسبة أعلى جداً من النسبة التي يتطلبها مصرف البحرين المركزي البالغة 12.5%.

تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين
(تتمة)

إن هذا النمو الذي تم تسجيله في كل من حجم حصتنا السوقية والدخل الصافي والودائع والتمويلات وصافي الأرباح يُعد مؤشراً قوياً على فعالية ونجاعة استراتيجية المصرف الجديدة التي أثمرت منذ السنة الأولى من بدء تنفيذها، حيث أدت إلى تحسين وتعزيز جودة المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى طرح الخدمات المصرفية للعملاء المتميزين. كذلك ساهمت عملية تطوير وتحديث نظام تقنية المعلومات المركزي لأعمالنا المصرفية التي أنجزت خلال العام 2019 في زيادة مستويات الكفاءة ومن ثم تهيئة المصرف جيداً للتوسع في أعماله عالمياً خلال العام 2020. كما تم في بداية العام 2019 إطلاق مصرف السلام–سيشل المحدود، وهو شركة مشتركة مع صندوق التقاعد في سيشل، الذي بدأ أعماله كمصرف تجاري متكامل، مما ساهم في تعزيز شبكة مصرف السلام الدولية ومساندة الأهداف الموضوعة لأنشطته الإقليمية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن النمو الذي حققته كافة وحدات الأعمال يؤكد التنفيذ الناجح لاستراتيجية المصرف الجديدة والتي تعززت أيضاً بعملية تحديث الأنظمة التقنية لعمليات المصرف وتنفيذ المبادرات الرامية إلى خلق بيئة عمل مهنية تتميز بالكفاءة والإنتاجية العالية.

إن تمتع البحرين باقتصاد قوي ومتنوع يعزز من مركزها في دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن النمو الذي تشهده الاقتصادات النامية يمنح مصرف السلام فرصاً جوهرية للتوسع جغرافياً في تقديم خدماته المصرفية الرئيسية مع دخوله العام الثاني في تنفيذ استراتيجيته التطويرية. لذلك فإن مجلس الإدارة لعلى ثقة تامة بأن المستويات العالية للسيولة وكفاية رأس المال والحجم القياسي للموجودات التي يتمتع بها مصرف السلام سوف تعزز موقعه وقدرته على تحقيق المزيد من التقدم، وفي نفس الوقت تحقيق النمو من خلال التوسع في أعماله الرئيسية رغم الظروف الصعبة في الأسواق العالمية، الأمر الذي سيمكنه من توفير جيل جديد من الخدمات المتميزة عبر كافة أنشطته المصرفية الرئيسية في العام 2020 وما بعده.

وأخيرا، يسر مجلس الإدارة أن يعرب عن امتنانه الكبير للقيادة الرشيدة تحت راية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد، نائب القائد الأعلى والنائب الأول لرئيس الوزراء. والشكر موصول أيضا إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة وإلى السادة مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين، وسوق دبي المالي والبنوك المراسلة. ونتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع عملائنا ومساهمينا وموظفي المصرف الكرام على دعمهم المتواصل منذ إنشاء المصرف، متطلعين إلى مشاركتهم عاما منتجاً وناجحاً على جميع الأصعدة في عام 2020 بإذن الله وتوفيقه.

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته،،،

خليفة بطي بن عمير بن يوسف المهيري

رئيس مجلس الإدارة

12 فبراير 2020

المنامة، مملكة البحرين

إن النمو الذي تم تسجيله في كل من حجم حصتنا السوقية والدخل الصافي والودائع والتمويلات وصافي الأرباح يُعد مؤشراً قوياً على فعالية ونجاعة استراتيجية المصرف الجديدة التي أثمرت منذ السنة الأولى من بدء تنفيذها، حيث أدت إلى تحسين وتعزيز جودة المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى طرح الخدمات المصرفية للعملاء المتميزين.

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة

يسرني أن أعلن عن استمرار النتائج المالية القوية لمصرف السلام–البحرين للعام 2019 والتي سجلت أداءً متميزاً في كافة قطاعات أعماله الرئيسية بالرغم من التحديات والظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي. فقد سجل المصرف زيادة بلغت 14% في صافي الربح العائد للمساهمين ليصل إلى 21.1 مليون دينار بحريني، كما ارتفع حجم الأصول بنسبة 19%.

ودائع العملاء

2018 987 مليون دينار بحريني

2019 1.14 بليون دينار بحريني

+15.8%

من أبرز الإنجازات خلال العام 2019 تحقيق زيادة الكبيرة في عدد العملاء الجدد، كما قفز حجم إجمالي الودائع بنسبة 15.8% ونمت قاعدة الموجودات لتفوق ملياري دينار بحريني لأول مرة في تاريخ المصرف.

صندوق الاستثمار

50 مليون دولار أمريكي

لتنفيذ مبادراتنا الرقمية، عقدنا عام 2019 شراكة مع "ام إس ايه كابيتال" لإطلاق صندوق الاستثمار المشترك المتعدد القطاعات "ام إي سي فنشرز" الذي يبلغ حجمه 50 مليون دولار أمريكي.

إن هذا الأداء القوي جاء نتيجة للجهود الحثيثة من قبل جميع العاملين في مصرف السلام – البحرين لتحقيق مستوى عال من العوائد للمساهمين.

إن استراتيجية الأعمال الجديدة التي تبناها المصرف في أواخر عام 2018 ويتم تنفيذها على مدى ثلاث سنوات تسعى إلى تطوير نموذج عمل المصرف ليصبح مؤسسة مالية عالية الأداء تتطلع إلى تحقيق النمو عن طريق التوسع في أعمالها الرئيسة من جهة، وعبر عمليات الاستحواذ والتملك من جهة أخرى. وقد تم إعداد هذه الاستراتيجية لتمكين المصرف من مواصلة تطوير خدماته المالية ورفع جودتها وتعزيز الأعمال المصرفية الرئيسة. ويواصل المصرف بذل جهود مكثفة لتحديث أنظمة تقنية المعلومات بهدف رفع كفاءة العمليات وتحسين تجربة العملاء. وفي ظل التغيرات الكبيرة التي يشهدها قطاع الخدمات المصرفية والمالية، نستعد حالياً لتدشين أنظمة تقنية جديدة تُركز على زيادة انسيابية تقديم الخدمات للعملاء وتحسين التجربة المصرفية وذلك لتعزيز قدرتنا التنافسية. ولمساندة مبادرات المصرف الرقمية، عقدنا في عام 2019 شراكة مع "ام إس ايه كابيتال" لإطلاق صندوق "ام إي سي فنشرز" بقيمة 50 مليون دولار للاستثمار في الشركات الناشئة في مختلف القطاعات.

في المرحلة الأولى من عملية تنفيذ الاستراتيجية الجديدة خلال عام 2019، تم التركيز على تعزيز الأعمال الرئيسة للمصرف التي تشمل الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة، والأعمال المصرفية للشركات، والمعاملات المصرفية الدولية وعمليات الخزينة والأسواق المالية. وضمن سعينا لتعزيز الأعمال الرئيسة للمصرف تم تطوير استراتيجية رقمية جديدة، وتم رفع كفاءة عمليات المصرف وطرح منتجات وخدمات مصرفية جديدة، كما تم تعزيز أطر الحوكمة وإدارة المخاطر. ومن ناحية أخرى، فإن التزام المصرف بتقليص نسبة التمويلات المتعثرة قد أثبت فعاليته وتوقيته المناسب حيث يشهد الاقتصاد العالمي فترة تتسم بعدم الاستقرار.

بالرغم من أن عملية تنفيذ استراتيجية المصرف قد أكملت سنتها الأولى فقط، إلا أننا بدأنا نشهد تنوعاً أكبر في أنشطة المصرف وسبلاً أفضل لاستثمار رأس المال وإدارة المخاطر. ومن أبرز الإنجازات خلال عام 2019 تحقيق زيادة كبيرة في استقطاب العملاء الجدد، حيث ارتفع حجم إجمالي الودائع بنسبة 15.8% ونمت قاعدة الأصول لتتجاوز ملياري دينار بحريني لأول مرة في تاريخ المصرف. و بالرغم من الظروف الاقتصادية غير المستقرة، استطاع المصرف وبحرص شديد أن يزيد حجم الميزانية العامة مع تقليل التأثير على نسبة كفاية رأس المال التي بلغت 20.9% في نهاية عام 2019، وتعتبر هذه النسبة أعلى من الحد الأدنى الذي يتطلبه مصرف البحرين المركزي والبالغ 12.5%. علاوةً إلى ذلك، فإن التغيير الإيجابي في بيئة العمل وتوسعة صلاحيات الموظفين قد أصبحا الأساس لنموذج عملنا الجديد، مما يساعد المصرف على إيجاد بيئة عمل خلاقة ومبدعة وتعاونية. إن هذه الإنجازات تشكل علامات فارقة في مسيرة المصرف والتي سوف تمكنه مستقبلاً من مواصلة تحقيق النمو مع دخوله العام الثاني من تنفيذ الإستراتيجية.

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة
(تتمة)

التوجُّه الإستراتيجي

يوفر عام 2020 مجموعة متنوعة من الفرص لمواصلة الإنجازات التي حققها المصرف خلال السنة الأولى من عملية تنفيذ إستراتيجيته الجديدة. فقد قام قسم الخدمات المصرفية الخاصة خلال العام الحالي بعقد شراكات إستراتيجية جديدة بهدف تعزيز قدرة المصرف على التوسع في أنشطة إدارة الأصول في الأسواق الإقليمية، بما في ذلك أسواق إستراتيجية تم انتقاؤها بعناية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما يستعد قسم الخدمات المصرفية الخاصة لإطلاق تشكيلة من الخدمات الاستشارية في إدارة الأصول وتداول العملات في عام 2020.

من جهة أخرى، يستعد قسم الخدمات المصرفية للأفراد للبناء على إنجازاته في عام 2019 والتي شملت نمو التمويلات بنسبة 50% واستقطاب العملاء الجدد الذين ارتفع عددهم بشكل ملحوظ. كما أطلق المصرف خلال العام برنامج دانات للتوفير الذي يقدم أكبر جائزة نقدية في مملكة البحرين التي تبلغ قيمتها 1.5 مليون دولار أمريكي. علاوةً على ذلك، قام المصرف بتدشين مركز الخدمات المصرفية السريعة والذي يعتبر الأول من نوعه في مملكة البحرين حيث يقوم المركز بإنهاء معاملات التمويل خلال 90 دقيقة.

أما قسم الخدمات المصرفية للشركات فسوف يواصل دوره النشط كمشارك رئيس في أسواق التمويلات المشتركة المحلية والإقليمية. وسوف يغتنم المصرف دوره كمنظم رئيسي ووكيل في العديد من الصفقات التمويلية المشتركة خلال العام 2019 من أجل زيادة مشاركته في التمويلات عالية الجودة والتمويلات المشتركة. وسيستمر تركيز قسم الخدمات المصرفية للشركات على مكامن قوته الرئيسة في السوق بالإضافة إلى قيامه بتوفير أحدث التقنيات لخدمة عملائه. كما يستعد المصرف للبدء في توفير خدمات مصرفية رقمية جديدة تلبي احتياجات عملائه من الشركات خلال عام 2020.

من جهة أخرى، بذل قسم المعاملات المصرفية الدولية جهوداً حثيثة خلال عام 2019 لوضع الأسس المطلوبة لتطوير وتوسيع خدماته في الأسواق التي تشهد نمواً اقتصادياً عالياً لمساندة استراتيجية المصرف للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا.

كذلك قام قسم الخزينة والأسواق المالية بزيادة تنويع أنشطة أعماله خلال عام 2019 من خلال إعادة موازنة محفظة الصكوك لتغطي مناطق جغرافية أوسع. كما سيواصل القسم مساعيه لتوسيع أنشطته وتنويع محافظه لتحقيق عوائد عالية موزونة المخاطر وفي نفس الوقت مواصلة ممارساته الحصيفة فيما يتعلق بإدارة الأصول والمطلوبات.

مواصلة التطوير

سوف يركز المصرف جهوده في عام 2020 على تنمية الأعمال المصرفية الخاصة والمعاملات المصرفية الدولية، بالإضافة إلى طرح خدمات مصرفية جديدة للأفراد وتمويل التجارة الدولية. كما سيواصل المصرف توفير برامج تدريب وتطوير للموظفين لتمكينهم من رفع مستوى الأداء وتحسين التجربة المصرفية للعملاء من خلال تبني استراتيجية تهدف إلى تطوير ثقافة العمل في المصرف من خلال إيجاد بيئة عمل تركز بشكل أكبر على تحقيق النتائج وتستند على معايير الكفاءة والقدرة، وهذا الأمر يتطلب منح الموظفين صلاحيات إضافية وتفعيل الآليات المناسبة لتطوير وتقييم الأداء الفردي. وتم خلال العام تطوير وتنفيذ عدة مبادرات جديدة في هذا المجال لتحقيق الأهداف المنشودة، بما في ذلك برنامج الجوائز للموظفين ذوي الأداء العالي وفرق العمل التي تتفوق بمهاراتها وقدراتها في عدد من المجالات المختارة.

إن تركيزنا الكبير على تطوير وصقل مهارات الكادر البشري خلال عام 2019 يتجسد في العدد القياسي لبرامج التدريب الداخلي والخارجي التي تم إنجازها، بما في ذلك تدريب الخريجين الجدد وانتداب مجموعة من الموظفين إلى مؤسسات دولية. وقد أنهى قسم الموارد البشرية 16.282 ساعة تدريب خلال العام، بما يشكل 192% من أهداف التدريب المرسومة. وقد تم وضع استراتيجية تطوير الموظفين لعام 2020 بهدف مساندة جهود تنمية وتطوير أعمال المصرف في كافة القطاعات.

إن التزامنا الطموح والحيوي تجاه تحقيق المزيد من الإنجازات استناداً على القواعد الراسخة التي وضعناها خلال عام 2019 يؤكده التنفيذ المنضبط والدقيق لاستراتيجية أعمالنا والتحسن الجوهري في أنظمة وهياكل المصرف وثقافة العمل الجديدة التي تركز على تحقيق النتائج المرجوة لأعمال المصرف.

بالنيابة عن مصرف السلام– البحرين، يسرني أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري البالغ للقيادة الحكيمة لمملكة البحرين بقيادة مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء على قيادتهم الرشيدة ودعمهم المستمر للمصرف.

كما أعبر عن خالص امتناني للدعم المتواصل الذي نتلقاه من مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة وبورصة البحرين وسوق دبي المالي وهيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات العربية المتحدة. وأتقدم بخالص الشكر أيضاً إلى مجلس إدارة المصرف على دعمه الدائم وإلى مساهمينا الكرام وعملائنا الأوفياء الذين يساهمون في تحقيق نجاحنا المستمر. إن هذا الدعم يشكل حافزاً لفريق العمل بمصرف السلام لمواصلة الالتزام والتفاني في العمل بهدف مواصلة النمو وتحقيق المزيد من الانجازات خلال العام 2020 وما بعده.

رفيق النايض

الرئيس التنفيذي للمجموعة

12 فبراير 2020
المنامة، مملكة البحرين

من أجل تحصين وتهيئة المصرف في ظل التغيرات الكبيرة التي يشهدها سوق الخدمات المالية، نستعد حالياً لتشغيل أنظمة تقنية جديدة تُركز على تقديم الخدمات الحديثة اللاتلامسية وإثراء التجربة المصرفية من خلال زيادة قدرتنا التنافسية. ولتنفيذ هذه المبادرات الرقمية، عقدنا عام 2019 شراكة مع "ام إس ايه كابيتال" لإطلاق صندوق الاستثمار المشترك المتعدد القطاعات "ام إي سي فنشرز" الذي يبلغ حجمه 50 مليون دولار أمريكي.

إن الأداء القوي لمصرف السلام يعكس التنفيذ الناجح والثابت لاستراتيجية أعماله وجهوده المتواصلة لرفع كفاءة العمليات ووضع أهداف الأداء الطموحة والاستثمار في رأس المال البشري والقدرات التقنية والرقمية.

تقرير الهيئة الإدارية عن الأداء التشغيلي

البيئة الاقتصادية

بعد فترة من التوسع في السياسة المالية في الولايات المتحدة عام 2018، قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة ثلاث مرات خلال العام 2019 في ظل الغموض الناجم عن مخاطر التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وأثره على الاقتصاد الأمريكي. وخلال الربع الرابع من العام 2019، توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن يبلغ النمو الاقتصادي العالمي نسبة 2.9% خلال العام 2019، وهذا المعدل أقل من تقديرات المنظمة في شهر مايو 2019 التي توقعت نمواً بنسبة 3.2%، وكان معدل النمو عام 2018 قد بلغ 3.5%. وبذلك يكون التوسع الاقتصادي خلال العام 2019 هو الأقل منذ انتهاء الأزمة المالية العالمية الأخيرة. كما تتوقع المنظمة أن تستمر القيود على النمو الاقتصادي العالمي خلال العامين 2020 و 2021.

وتراجع حجم التجارة الدولية مع تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني إلى 6% خلال الربع الثالث من العام 2019، وهو أدنى مستوى نمو خلال ثلاثين سنة، الأمر الذي يمثل مخاطر على صحة الاقتصاد العالمي خلال العام 2020. وقامت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي التي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي، بما في ذلك مصرف البحرين المركزي، بتخفيض أسعار الفائدة. ونتيجة لهذين العاملين معاً، تباطأ النمو الاقتصادي في الأسواق المتقدمة والناشئة على حد سواء. ومثلت هذه الأوضاع الاقتصادية تحدياً للعديد من أعمال مصرف السلام–البحرين وخصوصاً لأنشطة الخزينة والأسواق المالية والخدمات المصرفية الخاصة.

بيئة الأعمال

استمرت القيود على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام 2019، ولكن الاقتصاد البحريني شهد المزيد من التنوع. فقد حقق قطاع الفنادق والمطاعم نمواً قوياً بلغ 6.3%، فيما ارتفع نمو القطاع الصناعي بنسبة 4.1% مدعوماً بتدشين شركة ألمنيوم البحرين "ألبا" لخط الإنتاج السادس. واستقر نمو الناتج المحلي الإجمالي في البحرين عند 1.8% خلال العام، مدعوماً باستثمارات البنية الأساسية وخصوصاً في مجال تقنيات الاتصال "برودباند" وتوسعة شبكات الكهرباء والمياه وبدء المرحلة الانتقالية لجسر الملك حمد.

وفي شهر نوفمبر 2019 منحت وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد أند بورز مملكة البحرين تصنيفاً بدرجة +B مع منظور إيجابي للتصنيف. وواصل مؤشر بورصة البحرين اتجاهه التصاعدي، حيث ارتفع من 1339 نقطة في بداية العام إلى 1611 نقطة في 31 ديسمبر 2019. كما حققت البحرين تقدماً في تسريع الاستثمار التنموي وفقاً لتقرير البنك الدولي حول أنشطة الأعمال لعام 2020 والذي وضع البحرين ضمن قائمة العشرة الأوائل عالمياً والثانية عربياً بين الدول التي حققت تقدماً في هذا الميدان. إن قوة واستمرار تنوع الاقتصاد البحريني يوفر لمصرف السلام منصة جيدة للتوسع في أعماله المختلفة في دول مجلس التعاون الخليجي وخارجها تماشياً مع استراتيجيته الجديدة التي تنفذ على مدى ثلاث سنوات.

الأداء المالي

حافظت مجموعة مصرف السلام على مسار النمو القوي خلال العام في كافة قطاعات الأعمال وأعلنت أرباحاً صافية عائدة إلى المساهمين بلغت 21.1 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2019 بعد تسجيل خسائر ائتمانية بلغت 2.6 مليون دينار بحريني (2018: 10.7 مليون دينار بحريني). وقد ارتفعت هذه الأرباح بنسبة 14% عن العام السابق (2018: 18.52 مليون دينار بحريني).

إن هذا الأداء القوي لمصرف السلام يعكس التنفيذ الناجح والثابت لاستراتيجية أعماله وجهوده المتواصلة لرفع كفاءة العمليات ووضع أهداف الأداء الطموحة والاستثمار في رأس المال البشري والقدرات التقنية والرقمية. فقد نجح المصرف في زيادة حصته السوقية بشكل ملحوظ خلال العام 2019، الأمر الذي ساهم بشكل إيجابي في توسيع أعماله وتحقيق مستويات قياسية في حجم ودائع العملاء التي وصلت إلى 1.14 مليار دينار بحريني (2018: 987 مليون دينار بحريني) وارتفاع التمويلات إلى 1.07 مليار دينار بحريني، أي بزيادة مقدارها 15.8% و 30% على التوالي. وفي سعيه لتحقيق طموحاته لتنمية الأعمال، بذل مصرف السلام جهوداً عظيمة لتحسين جودة الميزانية العامة من خلال التركيز على الموجودات عالية الجودة وتسريع عملية التحصيل التي أدت إلى انخفاض كبير في نسبة التمويلات المتعثرة، من 9% عام 2018 إلى 5.6% عام 2019.

وقد تجاوز حجم الميزانية العامة لمصرف السلام في نهاية العام 2019 ملياري دينار بحريني للمرة الأولى منذ تأسيسه.

وارتفع حجم مجموع حقوق الملكية إلى 315.4 مليون دينار بحريني (2018: 304.8 مليون دينار بحريني)، فيما ازداد إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 8% ليصل إلى 92 مليون دينار بحريني (2018: 85 مليون دينار بحريني). أما الخدمات المصرفية للأفراد فقد واصلت هي أيضاً مسار النمو التصاعدي، حيث سجلت زيادة كبيرة في محفظة التمويلات التي قفزت بنسبة 50% لتبلغ 237 مليون دينار (2018: 158 مليون دينار)، فيما ازدادت ودائع العملاء بنسبة 27% إلى 176 مليون دينار (2018: 139 مليون دينار).

وقد عزز مصرف السلام التزامه خلال العام 2019 بتوسيع أعماله المصرفية الرئيسية وحافظ على مستويات عالية جداً من السيولة واستمر في تقليل تعرضه للقطاع العقاري، لكنه واصل التوسع في أنشطته الرئيسية في البحرين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كفاية رأس المال

واصل مصرف السلام تمتعه بمستويات عالية من الملاءة والسيولة المالية في العام 2019، وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال 20.9% وفقاً لإرشادات اتفاقية بازل الثالثة، وتعتبر هذه النسبة عالية جداً مقارنة بالحد الأدنى الذي يتطلبه مصرف البحرين المركزي البالغ 12.5%.

تقرير الهيئة الإدارية عن الأداء التشغيلي
(تتمة)

موجودات الخدمات المصرفية للأفراد

2018 158 مليون دينار بحريني

2019 237 مليون دينار بحريني

+50%

الأصول المصرفية الخاصة

2018 202 مليون دينار بحريني

2019 257 مليون دينار بحريني

+27%

موجودات الخدمات المصرفية للشركات

سجلت دائرة الخدمات المصرفية للشركات زيادة كبيرة في حجم موجوداتها التي ارتفعت بمقدار 149 مليون دينار بحريني إلى 548 مليون دينار بحريني، أي بزيادة بلغت نسبتها 38%.

جودة الموجودات

حافظ مصرف السلام على نهجه الحصيف والمحافظ فيما يتعلق بانتقاء الموجودات اللازمة للتمويل والاستثمار. وبتاريخ 31 ديسمبر 2019، تم تصنيف 97% من محفظة التمويلات ضمن الفئة الجيدة والمُرضية، (2018: 95%). وبلغت المخصصات لخسائر التمويلات 30.6 مليون دينار بحريني (2018: 37.6 مليون دينار بحريني). واستمرت وحدة تحصيل ومتابعة الموجودات في تكثيف جهودها لمراقبة ومتابعة التسهيلات التي تأخر سدادها بهدف تقليل حجمها.

الأنشطة المصرفية

استراتيجية الأعمال

إن استراتيجية الأعمال الجديدة التي تُنفذ على مدى ثلاث سنوات تُركز على تعزيز الأعمال الرئيسية للمصرف وتطبيق مجموعة من المبادرات التطويرية على شتى المستويات في المجموعة وذلك بهدف زيادة الكفاءة والتنافسية. وتتكون الاستراتيجية من مجموعة من المبادرات الهادفة الى رفع كفاءة نموذج عمل المصرف، تحسين إطار إدارة المخاطر، تطوير هيكل الحوكمة، والقيام باستثمارات كبيرة في البنية التقنية التحتية للمصرف استعداداً للنمو المستقبلي.

خلال العام الأول من تنفيذ الاستراتيجية، حقق المصرف تقدماً ملحوظاً في تنفيذ العديد من المبادرات ويشمل ذلك: إعادة تنظيم وتيسير مجموعة متنوعة من الإجراءات الداخلية، تدشين العديد من مشاريع التحول الرقمي، استحداث منتجات وخدمات مصرفية جديدة لخدمة فئات جديدة من العملاء، وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات. وقد أسهم تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة من خلال هذه المبادرات المتنوعة، إلى جانب استحداث منتجات وخدمات مصرفية جديدة، في زيادة الحصة السوقية وارتفاع ربحية المصرف وتحسن مستوى التنافسية.

الخدمات المصرفية للأفراد

استمر المصرف في تحقيق النمو الكبير في أعماله المصرفية للأفراد، حيث قفزت موجودات الأفراد بنسبة 50%، فيما ازدادت المطلوبات بنسبة 27%. وتم تحقيق هذا الإنجاز بشكل خاص نتيجة لاستقطاب سبعة آلاف عميل جديد تقريباً خلال العام.

كذلك شهدت الأعمال المصرفية للأفراد توسيع نطاق منتجاتها، حيث تم طرح برنامج وكالة الجوهر للتوفير الذي يجمع مزايا التأمين التكافلي والأرباح المتوقعة المجزية. وبفضل نظام الراتب لدفع الأجور، الذي تم طرحه بالتعاون مع شركة الخدمات المالية العربية (AFS)، بشأن نظام حماية الأجور، تم بنجاح تسجيل آلاف العمال في هذا النظام خلال السنة الأولى.

وحققت دائرة الخدمات المصرفية للأفراد مزيداً من التقليص لمحفظة التمويلات المتعثرة خلال العام 2019، الأمر الذي ساهم في زيادة الربحية وتحسين الأداء. كذلك تم تحديث معايير منح التمويلات خلال العام بهدف تقليل المخاطر وتحسين جودة محفظة التمويلات.

المنتجات والخدمات الجديدة

- تم طرح برنامج وكالة الجوهر عام 2019، وهو برنامج توفير طويل الأمد يشمل معدلات ربح تنافسية ومزايا التأمين التكافلي الذي صُمم لتشجيع ثقافة الادخار والتخطيط المالي للمستقبل.
- تم تحويل كافة بطاقات الائتمان وبطاقات الدفع المسبق بحيث يمكن استخدامها في الدفع اللاتلامسي تماشياً مع الاستراتيجية الرقمية لمصرف البحرين المركزي.
- تم إطلاق تسهيلات جديدة لدفع الفواتير للطلاب في الجامعة الأمريكية في البحرين عام 2019، مما يمكن الفروع من قبول مدفوعات الرسوم الدراسية.
- تم تدشين خدمة جديدة لدفع رسوم هيئة تنظيم سوق العمل في فروع المصرف عام 2019.
- طرح المصرف خدمة مبتكرة تمكن العملاء من تحديد المواعيد إلكترونياً قبل زيارتهم للفروع، الأمر الذي يمنع الازدحام من خلال جدولة المواعيد مسبقاً.
- تم التعاقد مع شركات التطوير العقاري لإنجاز صفقات تمويل شراء المنازل مع العملاء بأسعار وشروط تمويل تنافسية جداً.

إن نمو حجم محفظة مطلوبات الخدمات المصرفية للأفراد أصبح عاملاً رئيسياً في نمو الميزانية العامة لمصرف السلام خلال العام 2019، وقد جاء الجزء الأكبر من هذا النمو من ودائع الوكالة وحسابات الاستثمار غير المقيدة. وتم خلال العام إطلاق عدة حملات ترويجية، بما في ذلك حملة ودائع الوكالة، مما أدى إلى زيادة الطلب على هذه المنتجات. وقد حظي برنامج وكالة الجوهر بقبول واسع وبشكل إيجابي مما أدى إلى ازدياد عدد قاعدة عملاء الوكالة بشكل كبير. كذلك تم تحديث برنامج دانات للتوفير، وهو أحد أبرز الخدمات المقدمة، ليشمل الجائزة الكبرى السنوية بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي نقداً. وقد نما حجم الطلب على هذا البرنامج بنسبة 28% خلال العام ومثل أعلى زيادة سنوية في القيمة في تاريخ الخدمات المصرفية للأفراد.

كما حقق المصرف عام 2019 نمواً كبيراً في استخدام العملاء لبطاقاته أثناء السفر وخصوصاً من خلال بطاقات الدفع المسبق بالعملات الأجنبية. وعلاوة على ذلك، تم تدشين مركز الخدمات المصرفية السريعة في الربع الأول من العام، الأمر الذي مكن العملاء من الحصول على الموافقة ومبلغ التمويل في غضون 90 دقيقة.

الخدمات المصرفية الخاصة

إن إستراتيجية الخدمات المصرفية الخاصة الهادفة إلى توفير مجموعة أوسع من الخدمات للعملاء والتركيز على الأفراد والعائلات ذوي الدخل العالي وأصحاب الثروات قد حققت نتائج مالية ممتازة خلال العام 2019. فقد ارتفعت أصول الدائرة بنسبة مُبهرة بلغت 27% لتصل إلى 257 مليون دينار بحريني (2018: 202 مليون دينار بحريني)، أما إجمالي الإستحقاقات فقد ارتفعت بنسبة 6% لتصل إلى 555 مليون دينار بحريني (2018: 523 مليون دينار بحريني). وقد تم إنجاز عدة صفقات استشارية مما أدى إلى زيادة كبيرة في الدخل من الرسوم الإدارية.

حيث تم تحقيق هذه الإنجازات في ظل الظروف الصعبة والمتقلبة في الأسواق. ومع توفر السيولة في السوق، فإن فريق العمل كان يعمل بالرغم من هذه التحديات من حيث الأجواء التنافسية والتوترات السياسية. ومع كل ذلك فإن عام 2019 قد شهد نمواً كبيراً. وكان التركيز الأساسي خلال النصف الثاني من العام على تجزئة العملاء ومن ثم تم تحديد شريحة جديدة للعملاء ذوي الدخل العالي، بالإضافة إلى أصحاب الثروات وذوي الأصول الكبيرة.

ونعمل جاهدين بشأن منصة أعمال إدارة الموجودات وتنويع مصادر الدخل التي سوف تمكننا من التفاعل أكثر مع العملاء من خلال توفير واستحداث حزمة أكبر من الخدمات المصرفية الخاصة، مع التركيز على شرائح العملاء المستهدفة لتحقيق نمو أكبر.

ولقد تم تعزيز أنشطة الخدمات المصرفية الخاصة عام 2019 من خلال تدشين خدمة إدارة الموجودات التي يساندها فريق استشاري جديد، وستساهم هذه الخدمة الجديدة في تحقيق المزيد من النمو خلال العام 2020 وما بعده. وتم بذل جهود كبيرة لعقد شراكات مع العديد من البنوك، والتي سوف تسهم في دعم أعمال فريق العمل وتحقيق نتائج طيبة لكافة الأطراف في المستقبل.

وفي أعقاب وضع الأسس لمنصة أعمال إدارة الموجودات عام 2019، فإن فريق عمل الخدمات المصرفية الخاصة الآن أصبح يمتلك البنية الأساسية اللازمة لطرح منتجات جديدة في الأسواق عام 2020، حيث سيتم خلال الربع الثاني من العام طرح أول خدمة لإدارة الموجودات. وفي المنظور القريب سيقوم الفريق بتعيين استشاريين ذوي خبرة عالية في إدارة الموجودات وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، الأمر الذي سيمكننا من توفير خدمات مصرفية خاصة متكاملة ومتنوعة وتنافسية تشمل إدارة الثروات وإدارة الأصول. وسوف يتم تعزيز هذه الخدمات باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي والاستشارات الآلية لتوفير تجربة عملاء فعالة وجيدة.

الخدمات المصرفية للشركات

حققت دائرة الخدمات المصرفية للشركات نجاحاً باهراً خلال العام 2019، حيث سجلت زيادة كبيرة في حجم موجوداتها التي ارتفعت بمقدار 149 مليون دينار بحريني إلى 548 مليون دينار بحريني، أي بزيادة بلغت نسبتها 38%. كذلك نمت المطلوبات بقوة وارتفع حجمها بنسبة 23%، بزيادة مقدارها 57 مليون دينار بحريني، لتبلغ في نهاية العام 309 مليون دينار بحريني. كما تم خلال الربع الأخير من العام تدشين الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للشركات، وتُمكن هذه المنصة العملاء من الشركات من إجراء معاملاتهم المصرفية بشكل أسرع وأكثر مرونة.

ومع أن سوق التمويل المشترك قد شهد هدوءاً، إلا أن دائرة الخدمات المصرفية للشركات قد نشطت لاغتنام الفرص في السوق الثانوي وفي تمويل الهيئات الحكومية منخفضة المخاطر وقامت بدور الوكيل في ترتيب هذه الصفقات، إضافة إلى الأنشطة المحلية. وحافظ المصرف على نشاطه القوي في مجال خدمات العقود المالية.

بالإضافة إلى توسيع قاعدة العملاء والحفاظ على جودة محفظة الموجودات، عمل فريق الخدمات المصرفية للشركات على زيادة الخدمات للشركات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جداً وعلى توفير منصة للأعمال المصرفية الرقمية من خلال تدشين تطبيق جديد للهاتف الذكي لإدارة النقود والدفعات للشركات.

تقرير الهيئة الإدارية عن الأداء التشغيلي
(تتمة)

الخزينة والأسواق المالية

من خلال مسؤوليتها الهامة في توفير السيولة، قامت دائرة الخزينة والأسواق المالية بدور كبير في دعم النمو القوي الذي حققه مصرف السلام عام 2019. فقد ازدادت موجودات المصرف بنسبة 19.2% وارتفع حجم محفظة التمويل بنسبة 30%. كذلك قدمت الدائرة مساهمات قيمة لتمكين المصرف من التركيز على أنشطة التمويل المشترك الكبيرة وذلك من خلال توفير مصادر وأدوات تمويل متعددة.

وبالإضافة إلى دورها في إدارة الموجودات والمطلوبات، عملت الخزينة على توسيع شبكة العلاقات مع المؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية. ويعود الفضل في تحقيق هذا التوسع جزئياً إلى نجاح الدائرة في بناء علاقات مع شركاء أعمال جدد في منطقة الخليج العربي وشمال إفريقيا وتطوير شبكة أوسع للتعاملات ما بين البنوك.

وواصلت دائرة الخزينة والأسواق المالية جهودها لتنمية وتنويع محفظة الدخل الثابت وحققت تقدماً في مستوى العوائد من خلال اتباع أسلوب حذر في استخدام التمويل الخاص للمحفظة، الأمر الذي ساهم في تعزيز مستوى الربحية والسيولة للمصرف. كما استمر مصرف السلام في مساندة جهود مملكة البحرين التمويلية عبر توزيع الصكوك التي يصدرها مصرف البحرين المركزي لقاعدة كبيرة من عملائه محلياً وإقليمياً. ونجح المصرف في تسويق مجموعة شرائح من صكوك مشروع بوابة الاستثمار – البحرين، وهي إصدار متميز لشركة محلية في البحرين، حيث تم توكيل دائرة الخزينة والأسواق المالية بتسويق هذه الصكوك.

وتماشياً مع توجيهات الإدارة التنفيذية للمصرف، نجحت الدائرة في هيكلة منتجات تحوط متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك منتج "الوعد" لتبادل العملات المتعددة، كما قدمت المساندة لوحدات المجموعة الخارجية في جمهورية سيشل وكينيا من خلال المساندة في توفير المنتجات المناسبة لدوائر الخزينة لديها.

وبالرغم من الأحداث الكثيرة خلال عام 2019، حققت دائرة الخزينة والأسواق المالية المزيد من التنويع في مصادر التمويل. كما استخدمت مجموعة متعددة من الأدوات المالية مثل اتفاقيات إعادة الشراء للأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتمويل الطويل من مصادر مختلفة. ومع دخول العام الثاني من تنفيذ استراتيجية المصرف الجديدة، سوف يستمر التركيز على تكثيف التنويع في مصادر التمويل من مناطق جغرافية متعددة وعلى هيكلة أدوات الدخل الثابت المبتكرة والمنتجات الأخرى التي يتم تمويل الاستثمار فيها بالتعاون مع البنوك الدولية.

كذلك سوف تواصل الدائرة دورها المحوري في مساندة وحدات الأعمال المختلفة في المجموعة من أجل ضمان الاستخدام الأمثل للسيولة، وفي نفس الوقت ضمان الالتزام بالمؤشرات التنظيمية المطلوبة لنسب السيولة المعتمدة من المصرف المركزي.

المعاملات المصرفية الدولية

بدأت دائرة المعاملات المصرفية الدولية أنشطتها عام 2019 كجزء من استراتيجية المصرف الجديدة. وقد وضعت الدائرة خلال العام الأطر والسياسات الخاصة للمعاملات بكل دولة بالتعاون الوثيق مع دائرة إدارة المخاطر لصياغة حدود المعاملات مع الدول والمؤسسات المالية النظيرة اقليمياً ودولياً. كذلك تعاونت الدائرة بشكل وثيق مع إدارة الالتزام لتحديد المؤسسات المالية التي ستتعامل معها من خلال عملية دراسة وتحليل عميقة لمعرفة العملاء بشكل وثيق في افريقيا وآسيا. وقد ازداد حجم فريق العمل من ثلاثة إلى خمسة كوادر عام 2019، مما أدى إلى مساندة أعمال الدائرة وإيجاد علاقات جديدة مع العملاء في أسواق نامية رئيسية. وقد ساهم هذا الفريق في تحقيق إيرادات جيدة وتوسيع شبكة علاقات المصرف الدولية، وفي نفس الوقت لبّى الاحتياجات التجارية للعملاء في السوق المحلية فيما يتعلق بإدارة النقود وخدمات المراسلات المصرفية.

إضافة إلى ذلك، تم الاستعداد للتوسع في الأعمال عام 2020 وذلك بتطوير أعمال تمويل التجارة الدولية في أفريقيا وآسيا. وعملت الدائرة عام 2019 على تقوية علاقاتها مع مؤسسات تمويل التجارة مثل البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وبرنامج جسور التجارة العربية الأفريقية والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير وبرنامج تمويل التجارة العربية.

واستطاعت دائرة المعاملات المصرفية الدولية عام 2019 أن توسع أنشطتها وتسجل إيراداً جيداً من الرسوم. فقد ارتفع حجم ودائعها بنسبة 51% ليصل إلى 156 مليون دينار بحريني. كما تم بناء علاقات وطيدة مع شركاء أعمال إقليميين مثل بنك ستاندرد تشارترد والبنك الإسلامي للتنمية من خلال صفقات تمويلات مشتركة للحكومات في دول مثل مصر والباكستان. كما تم التعاون مع مؤسسات أخرى مثل بنك أبوظبي الأول وبنك المشرق، إضافة إلى المشاركة في تمويل مشترك لبنك التجارة والتنمية في كينيا. وشملت الأنشطة أيضاً وضع ترتيبات جديدة للتعاون مع مصرف السلام–سيشل وبنك الخليج الإفريقي، حيث قام فريق المعاملات المصرفية الدولية بتقديم هذا المصرف الجديد لشركاء الأعمال من المؤسسات المالية الإقليمية لرفع قدرته التنافسية في السوق المحلي من جهة وتمكينه من التفاعل مع الشبكة الإقليمية لتمويل التجارة الدولية يدعم من مصرف السلام–البحرين.

من جهة ثانية، حققت وحدة المعاملات المصرفية الدولية عام 2019 تقدماً ممتازاً في تنويع وزيادة حجم قاعدة تمويلها. وبفضل تركيز فريق العمل على فرص الأعمال الدولية، من المتوقع أن يتم عقد العديد من الصفقات عام 2020 وارتفاع حجم الطلب من العملاء الدوليين. وحصل المصرف على ودائع جيدة من مناطق جغرافية جديدة عام 2019، كما واصل توليد إيرادات جيدة من أفريقيا الشمالية. وتعتبر أفريقيا وجنوب شرق آسيا أسواق نمو مهمة لتعزيز الإيرادات من الرسوم وزيادة الأرباح.

في المستقبل المنظور، سيتحقق النمو إقليمياً ودولياً من خلال استقطاب العملاء والتجار والحصول على الودائع وتوسيع المناطق الجغرافية لأعمال المصرف الدولية ودخول أسواق جديدة. وتعتبر هذه الاستراتيجية حكيمة في الوقت الذي تشهد فيه المنطقة أوضاعاً جيوسياسية غير أكيدة. كذلك فإن وحدة المعاملات المصرفية الدولية أصبحت مهيأة لتفهم احتياجات ومتطلبات الأعمال في الأسواق النامية والناشئة بشكل

أفضل. فقد تم بناء قاعدة راسخة للتوسع في علاقات العمل مع البنوك الرائدة في هذا الميدان ولدخول أسواق جديدة وبناء قدرات أكبر لتمويل التجارة الدولية وتقديم الخدمات المصرفية للمؤسسات المالية، الأمر الذي سيمكن مجموعة مصرف السلام من المضي قدماً نحو هدفها المتمثل في تنويع الأعمال وتنميتها على المستوى الدولي.

الابتكار

يُعتبر تطوير المنتجات والخدمات والتقنيات الحديثة والمبتكرة من أهم الأولويات التي يركز عليها مصرف السلام. ولمساندة هذا التوجه، تم خلال العام 2019 تأسيس وحدة جديدة للابتكار تماشياً مع استراتيجية المصرف الجديدة التي تسعى إلى تحسين الجودة وتوسيع الخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وذوي الدخل العالي.

وعملت وحدة الابتكار خلال العام بنشاط كبير لإيجاد قنوات جديدة للعمل الرقمي، بما في ذلك منصة تواصل وتفاعل مباشر بين الموظفين تشمل نشر نبذة عن عمل كل موظف وتمكنهم من المشاركة في الاستطلاعات وغرف المحادثة وطرح الأسئلة والحصول على الأجوبة، إضافة إلى العديد من أدوات التعاون والتنسيق المستندة على تقنية السحابة. ومن المتوقع أن يتم تدشين هذه المنصة في أوائل العام 2020، وستعمل الوحدة أيضاً على طرح خدمات جديدة عبر الإنترنت. كذلك بدأت وحدة الابتكار بتطوير تطبيق جديد متكامل لتسجيل العملاء رقميا لتجربته في أوائل العام 2020.

وقد استضاف مصرف السلام عام 2019 أول حلقة نقاش حول البرمجة الحاسوبية (هاكاثون) للبحث عن منصات تقنية مالية جديدة ومبتكرة من شأنها أن تثري التجربة المصرفية وتحقق رضا أكبر عند العملاء وتزيد ولائهم، إضافة إلى توسيع الحصة السوقية. إن هذا التفاعل مع المبرمجين يمكّن المصرف من اغتنام هذه الفرصة الفريدة للقاء المبدعين والتعرف على حلول التقنية المالية المتاحة منذ بداياتها.

ومستقبلاً سوف تواصل وحدة الابتكار عملية تطوير الحلول الرقمية والتقنية التي من شأنها أن تزيد قدرة المصرف على دعم أعماله من كافة الأوجه، بما في ذلك أدوات لتعزيز العمل المشترك لإنهاء الأعمال وخدمة العملاء وتوفير مجموعة من الحلول التقنية السحابية لمعالجة الوثائق.

العمليات

لعبت دائرة العمليات دوراً محورياً في دفع عملية التغيير والتطوير في مصرف السلام خلال السنة الأولى من عملية تنفيذ استراتيجيته الجديدة، حيث قادت عدة مبادرات رئيسية وساندت جهود تطوير الإجراءات الداخلية للأعمال واستخدام التقنيات الجديدة وإدارة رأس المال البشري.

كذلك تحركت الدائرة بسرعة للاستجابة للمتطلبات الجديدة لمصرف البحرين المركزي، حيث عملت سوياً مع دائرة تقنية المعلومات ووحدة الابتكار لضمان التزام مصرف السلام بهذه المتطلبات ضمن الإطار الزمني المحدد. وشملت هذه المبادرات تطوير وتدشين خدمات رقمية مثل تحليل بيانات العملاء إلكترونياً والأعمال المصرفية المفتوحة وبرنامج حماية الأجور.

وحسنت الدائرة أيضاً خلال عام 2019 إجراءات إنجاز طلبات التمويل لتعزيز الدور الهام الذي يقوم به المصرف بصفته البنك الرائد في توفير تمويل الإسكان الاجتماعي الذي يزود العائلات ذات الدخل المحدود بتسهيلات تمويل مناسبة لشراء المنازل. وأصبحت عملية المبيعات وتقديم الطلبات ودراسة المخاطر والتمويل والعمليات المساندة تُجرى معاً لتسهيل والإسراع في الإجراءات، الأمر الذي سرّع عملية معالجة الطلبات التي أصبحت تنجز خلال 90 دقيقة.

تقنية المعلومات

ركزت دائرة تقنية المعلومات جهودها خلال العام 2019 على تطوير الحلول الرقمية لمساندة التوجه الاستراتيجي لمصرف السلام خلال السنوات الثلاث القادمة والتي تركز على تطوير أعماله المصرفية الرئيسية. وبالتعاون والتنسيق مع وحدة الابتكار التي أسست حديثاً، تم تطوير وطرح مجموعة من الخدمات المصرفية الرقمية مثل التسجيل الرقمي للعملاء الجدد.

كما شهدت عملية التحول الرقمي إطلاق خدمة حجز المواعيد مسبقاً، الأمر الذي يمكن العملاء من تأكيد موعدهم في الفرع إلكترونياً قبل زيارتهم ومن ثم توفير الكثير من الوقت وفترة الانتظار. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه تم التحول من الاعتماد على خادم كمبيوتر واحد إلى نظام جديد يوفر ضعف السعة والقوة والأمن لبيانات المصرف عبر خادمين حديثين. ويأتي هذا ضمن استراتيجية تشغيل أشمل تهدف إلى تحديث بنية تقنية المعلومات عبر المجموعة ككل لتحسين وزيادة مرونة خدمة العملاء ومنع تعطل الأجهزة وتقوية حماية البيانات وضمان استمرارية الخدمات المقدمة للعملاء.

وكجزء من سياسة الرقمنة والحفاظ على الموظفين الأكفاء في المصرف، تم توفير برامج تدريبية رقمية خلال العام 2019، كما تم تشجيعهم على المشاركة في الفعاليات والمؤتمرات التقنية الدولية مثل مؤتمر جايتكس وغيره. إن تعزيز القدرات الرقمية من خلال التدريب يعتبر أمراً حيوياً في توجه المصرف نحو توظيف وتدريب أكفأ الكوادر، وسيستمر هذا التوجه في المستقبل.

حوكمة الشركات وإدارة المخاطر

جرى خلال العام 2019 مراجعة وتعزيز إجراءات معاملات التمويلات، الأمر الذي أدى إلى تقليص حجم محفظة الديون المتعثرة. ولضمان نجاح وفعالية الإجراءات الجديدة، تم تحسين الممارسات المتبعة في اتخاذ القرارات بشأن التمويلات بحيث تشمل العوامل الكيفية وليس الكمية فقط. وفي ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة والعوامل الخارجية الأخرى، تم تحديد أطر تقبل المخاطر بشكل دقيق مع الأخذ بعين الاعتبار تقييم كافة الضغوطات المحتملة.

كذلك تم تقييم المخاطر الخارجية خلال العام تماشياً مع سياسة المصرف، وشملت عملية التقييم مراجعة البنية الأساسية لأنظمة تقنية المعلومات والعوامل الاقتصادية الخارجية وتقلبات أسعار صرف العملات والأوضاع الجيوسياسية. ومع أن مقايضات التعثر الائتماني في الأسواق خلال العام 2019 قد ازدادت عالمياً، لم يشهد مصرف السلام اي زيادة في تعرضه لهذا التعثر.

تقرير الهيئة الإدارية عن الأداء التشغيلي
(تتمة)

وواصل المصرف التزامه بالسياسة الخاصة بإدارة المخاطر التي تسعى إلى الحفاظ على ميزانية عامة قوية من خلال تقليص الموجودات المتعثرة وزيادة التركيز على إدارة السيولة ومخاطر السوق.

وقد واصلت دائرة حوكمة الشركات وإدارة المخاطر تركيزها على زيادة كفاءة ممارسات إدارة المخاطر والشفافية في تقديم تقارير المخاطر وتحسين عملية المتابعة للموجودات التي قد تواجه التعثر وتشديد الرقابة على مخاطر الائتمان والسوق وحماية المعلومات ومخاطر التشغيل.

اعرف عميلك

يُعتبر تطبيق السياسات والإجراءات الصارمة لمعرفة العميل جزءاً أساسياً من جهود المصرف لحماية أعماله ومصالح المساهمين من عمليات غسيل الأموال المحتملة. ويلتزم مصرف السلام بمتطلبات مكافحة الجرائم المالية لمصرف البحرين المركزي التي يعكس الإرشادات التي وضعتها مجموعة العمل المالي (FATF).

وفي ضوء استراتيجية المصرف الهادفة إلى تنويع الأعمال على المستوى الدولي ودخول مناطق جغرافية جديدة، كثفت دائرة المعاملات المصرفية الدولية تعاونها مع دائرة الالتزام للمجموعة خلال العام 2019. وساهم هذا التعاون في تعزيز إجراءات معرفة العميل في وقت شهد زيادة كبيرة في العملاء من إفريقيا وآسيا. وقد أعطيت أهمية عظمى لزيادة الوعي بسياسات معرفة العميل وكيفية تحديد المعاملات المشبوهة عبر عملية تسجيل العملاء بكاملها. لذلك تم اتخاذ إجراءات إضافية عام 2019 لرفع الوعي عند الموظفين بشأن إجراءات تسجيل العملاء وتقييم المخاطر. كما تم عقد دورات تدريبية لمكافحة غسيل الأموال، وسوف يواصل المصرف مراجعته للسياسات والإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع لضمان الالتزام الدائم والكامل للمصرف في هذا الشأن.

الموارد البشرية

قام مصرف السلام عام 2019 بعدة خطوات لمعالجة نقص الخبرات المهنية الرقمية في السوق. ومن بين هذه الخطوات عقد دورات تدريبية للموظفين والمشاركة في الفعاليات والمؤتمرات التقنية الدولية مثل مؤتمر جايتكس. ويعتبر هذا الموضوع حيوياً لجهود المصرف الرامية إلى استقطاب والحفاظ على أفضل الكوادر المهنية. ودشن المصرف أيضاً برنامج بناء القدرات الذي يُحدد 20 موظفاً بصفتهم من قادة المستقبل، وذلك تأكيداً على التزامه القوي بتوظيف وتطوير مهارات قوة العمل.

تطوير الموظفين

وفرت دائرة الموارد البشرية خلال العام 2019 موارد التطوير المهني اللازمة لبرامج التدريب القيادي، حيث تم ابتعاث أول دفعة من المشاركين في برنامج بناء القدرات لقادة المستقبل إلى مدرسة كاس للأعمال في لندن التي تقدم برنامجاً مكثفاً لتأهيل الموظفين لشغل مناصب إدارية أعلى في أعمالهم الحالية أو في أماكن أخرى.

إضافة إلى ذلك، تم ترشيح بعض الموظفين لحضور برنامج الريادة في كلية داردن للأعمال في جامعة فيرجينيا عام 2019، فيما شارك آخرون في برنامج كلية الأعمال في هارفارد. كما وفر المصرف لموظفيه فرص المشاركة في دورات للريادة على المستوى المتوسط كتلك التي توفرها كلية كوفنتري للأعمال في المملكة المتحدة. وبلغ إجمالي ساعات التدريب المقدمة خلال العام 16,282 ساعة، أي بما يعادل 192% من مستوى التدريب المستهدف، مقابل 13,452 ساعة عام 2018.

ومن أبرز المبادرات التي انطلقت عام 2019 جوائز الرئيس التنفيذي للموظفين الأكفاء والتي تم توزيعها خلال الحفل السنوي. اشتملت هذه الجوائز على عدة فئات مثل جائزة السفير وجائزة التغيير وجائزة التعاون وجائزة التحول التقني وجائزة القائد الشاب وجائزة البطل (للموظف الذي يحسّن أسلوب العمل) وجائزة القائد الشاب وجائزة التطوع.

صحة بيئة العمل

تم عقد العديد من الدورات خلال العام لزيادة الوعي بين الموظفين وتقديم النصائح والإرشادات بشأن العديد من القضايا الصحية مثل سرطان الثدي ومبادرة «موفمبر» السنوية (التي تشمل إطلاق الشارب للرجال لتعريف بقضايا صحة للرجل خلال شهر نوفمبر من كل عام) والعادات السليمة أثناء الصيام، علاوة عن إجراء الفحوص الطبية للموظفين للتعرف على التحديات الصحية الوراثية إن وُجدت.

المجتمع المحلي

يهتم مصرف السلام بمساعدة الشباب والخريجين الجدد للاستعداد لدخول معترك العمل. وفي عام 2019 اتفقت ستة بنوك إسلامية على المشاركة بمبادرة وطنية لتوفير برامج تدريبية للخريجين – وهي برنامج توظيف تدريبي لمن لا يمتلك بعد الخبرات المهنية الضرورية للعمل كموظف دائم – وذلك بالتعاون مع جمعية بنوك البحرين. وسوف يبدأ العمل بهذه المبادرة في أقرب وقت ممكن بعد انقشاع تأثيرات جائحة الكورونا. ولكن في العام 2019 قدم مصرف السلام عدة فرص تدريبية للخريجين الجدد لتمكينهم من اكتساب الخبرات للعمل في السوق المصرفي. كذلك تطوع بعض الموظفين للمشاركة في برامج "إنجاز" كجزء من التزام المصرف للتفاعل مع الشباب حول ريادة الأعمال.

برنامج بناء القدرات

20 من قادة المستقبل

دشن المصرف برنامج بناء القدرات الذي يُحدد 20 موظفاً لإعدادهم كقادة للمستقبل، وذلك تأكيداً لمساعيه في الحفاظ على أفضل الكوادر المهنية والتزامه القوي بتطوير مهارات القوى العاملة

إجمالي ساعات التدريب

16,282 ساعة

سجلت خلال العام

تقرير حوكمة الشركات

الإلتزام بضوابط الحوكمة

يعمل المصرف على تطبيق أعلى المعايير الأخلاقية عن طريق الإفصاح عن كافة نتائج المصرف بدقة وشفافية مع الحرص على الإستمرار في الإمتثال الكامل بالقوانين واللوائح وفقاً للقوانين واللوائح التي تحكم نشاطات المصرف. ومنذ قيام مصرف البحرين المركزي بمملكة البحرين بتطبيق قانون حوكمة الشركات الجديد، فقد إستمر المصرف في تطبيق المعايير والإجراءات الضرورية لتعزيز وضمان إلتزامه بضوابط الحوكمة.

المساهمون

المساهمون الرئيسيون كما في 31 ديسمبر 2019م

الرقم	الاسم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	الحصة %
1	بنك مسقط ش.م.ع.ع	سلطنة عمان	326,537,112	14.74
2	مصرف الطاقة الأول ش.م.ب (مقفلة)	مملكة البحرين	139,087,541	6.28
3	شركة عبر البحار للاستثمار ش.ش.و.	مملكة البحرين	133,280,449	6.01
4	شركة الرشد للاستثمار ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	108,675,000	4.90
5	شركة تصاميم العقارية ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	105,843,876	4.78
6	خليفة بطي عمير المهيري	الإمارات العربية المتحدة	95,363,500	4.30
7	المتحدة العالمية لتمثيل الشركات ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	80,160,750	3.62
8	شؤون البلاط السلطاني	سلطنة عمان	73,304,246	3.31
9	مصرف السلام - البحرين ش.م.ب	مملكة البحرين	72,694,133	3.28
10	سيكو ش.م.ب	مملكة البحرين	68,628,921	3.10
11	سيد حسين علي علوي القطري	الإمارات العربية المتحدة	55,661,841	2.51
12	شركة الفاتح للاستثمار	مملكة البحرين	42,111,562	1.90
13	شركة بوند للاستثمار المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	39,640,500	1.79
14	بنك الإمارات للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	27,501,796	1.24
15	شركة السوبان	مملكة البحرين	27,168,750	1.23
16	شركة جلوبال اكسبريس ذ.م.م.	مملكة البحرين	25,875,000	1.17
17	مصعب منذر توفيق	العراق	22,127,488	1.00

حصص المساهمين كما في 31 ديسمبر 2019

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	نسبة الأسهم الصادرة
أقل من 1%	778,411,876	22,459	35.13
1% إلى أقل من 5%	838,546,342	14	37.84
5% إلى أقل من 10%	272,367,990	2	12.29
10% إلى أقل من 20%	326,537,112	1	14.74
20% إلى أقل من 50%	–	–	–
50% فأكثر	–	–	–
المجموع	**2,215,863,320**	**22,746**	**100.00**

المساهمون (تتمة)

تتوزع ملكية أسهم المصرف العادية على النحو التالي:

الجنسية	عدد الأسهم	نسبة الملكية
البحرين		
الحكومة	–	–
الشركات	530,347,929	23.93
الأفراد	179,938,863	8.12
دول مجلس التعاون - باستثناء مملكة البحرين		
الحكومة	–	–
الشركات	920,892,521	41.56
الأفراد	434,566,685	19.61
أخرى		
الشركات	89,040,603	4.02
الأفراد	61,076,719	2.76
المجموع	**2,215,863,320**	**100.00**

مجلس الإدارة

يعمل مجلس الإدارة على تحديد توجهات المصرف بكل حكمة وبصيرة ويضع أهدافه ويطوّر الإستراتيجيات التي تنطلق نشاطات المصرف على نهجها من أجل تمكينه من تحقيق أهدافه وأغراضه. كما يقرر المجلس مستقبل المصرف من خلال حماية أصوله وصيانة سمعته. ولكي يتمكن أعضاء مجلس الإدارة بأداء واجباتهم على أتم وجه، فإنهم يحرصون على تطبيق كل المهارات المهنية التي يتمتعون بها مع ما يتميزون به من عناية وحرص بما تمليه عليهم مسؤولياتهم كمؤتمنين عليها، حيث أنهم مسؤولين عن أداء المصرف أمام المساهمين الذين يتمتعون بالأهلية والحق في عزلهم من مناصبهم.

تتمثل مهمة المجلس الرئيسية في ضمان الحوكمة السليمة والإدارة الفعالة لشؤون المصرف حفاظاً على مصلحة مساهميه، وضمان توازن مصالح القطاعات المتنوعة للمتعاملين معه من عملاء وموظفين ومورّدين ومجتمعات محلية. ويتوقع من المجلس، في كل ما يقوم به من تصرفات، أن يصدر أحكامه وآراءه التجارية في كل ما يعتقد أنه في مصلحة المصرف ومساهميه وعملائه بالشكل المعقول. وفي سبيل ذلك فإنه يمكن لأعضاء المجلس الإعتماد على ما يتمتع به كبار المسؤولين التنفيذيين بالمصرف والمستشارين والمدققين الخارجيين من أمانة ونزاهة مهنية.

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من كوادر متخصصة يتميزون بالمهارات والخبرة اللازمة لقيادة المصرف بمراعاة إشتراطات الحوكمة وتحقيق أهداف جميع منسوبي المصرف والجهات ذات العلاقة بالمصرف. وفي إطار الإلتزام بالأنظمة، فقد تم الحرص على أن يتألف مجلس الإدارة من أعضاء يتمتعون بخبرات وخلفيات مهنية كافية. وفي هذا الإطار يقوم المجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة تشكيلته والمساهمات التي يقدمها أعضاؤه واللجان المنبثقة عن المجلس. ويخضع تعيين أعضاء مجلس الإدارة للدراسة المسبقة من لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة وموافقة السادة المساهمين ومصرف البحرين المركزي. ويخضع تصنيف أعضاء مجلس الإدارة "التنفيذيين" و"غير التنفيذيين" و "المستقلين" للتعريفات الواردة في قواعد مصرف البحرين المركزي.

وينتخب كل عضو في مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات حيث يتوجب عليه بعد انقضائها أن يتقدم من جديد إلى الإجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين في حال رغبته في إعادة تعيينه. ويخضع حضور إجتماعات مجلس الإدارة للأنظمة واللوائح المنصوص عليها في قواعد مصرف البحرين المركزي.

تقرير حوكمة الشركات
(تتمة)

تفويضات ومهام ومسئوليات مجلس الإدارة

تتمثل المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة في الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية للمصرف ومباشرة عملياته وفقا للهياكل والنظم القانونية والرقابية المقررة. كما أن المجلس مسئول عن القوائم المالية الموحدة للمصرف وعن مدى ملاءمة الأنظمة المالية والتشغيلية وضوابط الرقابة الداخلية فضلا عن تنفيذ مبادئ أخلاقيات العمل وقواعد السلوك. وقد قام المجلس بتكليف الرئيس التنفيذي للمجموعة لتولي مسؤوليات الإدارة اليومية للمصرف.

يعمل مجلس الإدارة وفقاً لبرنامج رسمي بالنسبة للموضوعات التي تتطلب منه اتخاذ قرارات بشأنها بما يضمن استمرارية مجلس الإدارة في مسؤوليته عن تحديد توجهات المصرف والتي تشمل على:

- مراجعة الخطة الإستراتيجية للمصرف.
- مراجعة أداء الإدارة التنفيذية (جميع الأشخاص المعتمدين)
- تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- الموافقة على شراء المواد والتصرف في الأصول؛
- الموافقة على النفقات الرأسمالية؛
- الموافقة على مستويات الصلاحيات؛
- تعيين مدققي الحسابات ومراجعة القوائم المالية وأنشطة التمويل؛
- مراجعة تقرير حوكمة الشركات؛
- الموافقة على الخطة والموازنة التشغيلية السنوية؛
- التأكد من الامتثال بالأنظمة والاشتراطات الرقابية عبر مختلف اللجان؛
- دراسة ومراجعة كفاية وسلامة ضوابط الرقابة الداخلية؛ و
- إقرار جميع السياسات المتعلقة بعمليات المصرف وممارسته لمهامه وأنشطته.

نظام الانتخاب في مجلس الإدارة

تنص المادة 26 من النظام الأساسي للمصرف والمتعلقة بمجلس الإدارة على ما يلي:

1. يتولى إدارة المصرف مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن (5) أعضاء ينتخبهم المساهمون عن طريق التصويت التراكمي السري وذلك بمقتضى أحكام قانون الشركات التجارية بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي على تعيينهم. ويعين أعضاء مجلس الإدارة أو ينتخبون لفترة لا تتجاوز ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد. والتصويت التراكمي يعني أن كل مساهم سوف يكون له عددا من الأصوات يعادل عدد الأسهم التي يملكها في الشركة، ويتمتع بحق التصويت لمرشح واحد أو يوزع أصواته على المرشحين الذين يختارهم.
2. يجوز لكل مساهم يملك 10% أو أكثر من رأس المال تعيين من يمثله في مجلس الإدارة بنفس تلك النسبة من عدد أعضاء المجلس، ويسقط حقه في التصويت في النسبة التي يتم التعيين عنها. فإذا بقي له نسبة لا تؤهله لتعيين عضو آخر يجوز له استخدام تلك النسبة في التصويت.
3. ينتخب مجلس الإدارة عن طريق الاقتراع السري رئيساً ونائباً واحداً أو أكثر للرئيس لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد. ويحل نائب الرئيس مكان الرئيس أثناء غيابه أو إذا حالت أي ظروف دون حضوره. وترسل نسخة من قرار انتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائبه إلى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وإلى مصرف البحرين المركزي.
4. يجب أن يتكون مجلس الإدارة من أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين وفق شروط وأحكام مصرف البحرين المركزي.
5. لا يجوز تعيين أو انتخاب أي شخص عضوا بمجلس الإدارة إلا بعد أن يقر كتابة بقبول الترشيح، على أن يتضمن الإقرار الإفصاح عن أي عمل يقوم به بصورة مباشرة أو غير مباشرة يشكل منافسة للشركة، وأسماء الشركات والجهات التي يزاول العمل فيها أو يشغل عضوية مجالس إدارتها.

نظام الانتخاب في مجلس الإدارة (تتمة)

تناولت المادة 29 من النظام الأساسي "حالات إنهاء العضوية في مجلس الإدارة"، ونصت على ما يلي:

تنتهي عضوية العضو في المجلس في الأحوال التالية:

(1) إذا تخلف عن حضور أربع جلسات متتالية في السنة بدون عذر مقبول وقرر مجلس الإدارة إنهاء عضويته؛
(2) إذا استقال من منصبه بطلب كتابي؛
(3) إذا فقد أي من الاشتراطات المنصوص عليها في المادة 26 من النظام الأساسي؛
(4) إذا تم تعيينه أو انتخابه بخلاف أحكام القانون؛
(5) إذا أساء استعمال عضويته للقيام بأعمال منافسة للشركة أو ألحق ضرراً فعليا بها؛
(6) إذا أدين من قبل أية محكمة بالسرقة أو الاختلاس أو النصب أو التزوير أو إصدار شيكات بدون رصيد أو أي من الجرائم التي ينص عليه القانون؛
(7) إذا أعلن إفلاسه؛
(8) إذا أنهى أي من المساهمين تعيينه في المجلس كممثل له أو إذا صوّت المساهمون في الجمعية العمومية على إقالته بموجب المادة رقم 44، أو
(9) إذا اعتبره مصرف البحرين المركزي غير كفوء لهذا المنصب.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

العضو المستقل هو العضو الذي قرر مجلس الإدارة بشكل محدد بأنه ليس لديه أية علاقة جوهرية من شأنها التأثير على إستقلاليته في إتخاذ قراراته مع الأخذ في الإعتبار جميع الحقائق المعروفة. وقد أفصح أعضاء مجلس الإدارة عن استقلاليتهم بتوقيعهم على الإقرار السنوي لأعضاء مجلس الإدارة والذي من خلاله أعلنوا أنه خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 قد إستوفوا جميع الشروط المطلوبة من مختلف الجهات الرقابية لكي يتم إعتبارهم أعضاء مستقلين.

في عام 2019م، كان مجلس الإدارة يتكون من الأعضاء التالية أسمائهم:

الأعضاء غير التنفيذيين

السيد خليفة بطي عمير المهيري	رئيس مجلس الإدارة
الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد مطر محمد البلوشي	عضو مجلس إدارة

الأعضاء المستقلين

السيد حسين محمد الميزة	عضو مجلس إدارة
السيد سالم عبد الله العوادي	عضو مجلس إدارة
السيد الحر محمد السويدي	عضو مجلس إدارة
السيد خالد سالم الحليان	عضو مجلس إدارة
السيد زايد علي الأمين	عضو مجلس إدارة
السيد سلمان صالح المحميد	عضو مجلس إدارة
السيد خالد شهاب الدين ماضي	عضو مجلس إدارة

أُنتخب جميع أعضاء مجلس الإدارة الحاليين لفترة ثلاث سنوات بتاريخ 22 مارس 2018.

تقرير حوكمة الشركات
(تتمة)

ميثاق مجلس الإدارة

تبنى مجلس الإدارة ميثاقاً يشمل الصلاحيات والأعراف اللازمة لحوكمة المصرف. وقد صادق المجلس على الميثاق مع بدء دورته في عام 2018م ويشمل معلومات عامة حول تشكيلة مجلس الإدارة، تصنيف أعضاء مجلس الإدارة، اللجان المنبثقة عن المجلس، دور ومسئوليات مجلس الإدارة، لائحة سلوك مجلس الإدارة، مكافآت وتقييم المجلس، العلم بالمعلومات الداخلية، تعارض المصالح ومعلومات أخرى خاصة بالمجلس. وتتم مراجعة وتعديل الميثاق بشكل دوري وتعديله كلما تطلب الأمر.

تعارض المصالح

لدى المصرف إجراءات موثقة للتعامل مع الأوضاع والمواقف التي تنطوي على "تعارض مصالح" أعضاء المجلس. في حالة نظر مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه في أية أمور تنطوي على "تعارض المصلحة" لدى أعضاء المجلس يتم اتخاذ القرارات بشأنها بإجماع أصوات مجلس الإدارة/اللجان المنبثقة عنه. في هذه الأحوال يمتنع عضو مجلس الإدارة المعني عن المشاركة في المناقشات وعملية التصويت على القرار. ويتم تسجيل هذه الحالات في المحاضر الخاصة بمداولات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه. ويجب على أعضاء مجلس الإدارة إبلاغ المجلس بالكامل بالتعارض (المحتمل) للمصالح في نطاق أنشطتهم مع المصرف والإلتزامات تجاه المؤسسات والجهات الأخرى حالما تنشأ والإمتناع عن التصويت على الموضوع. ويشمل هذا الإفصاح جميع الوقائع الجوهرية في حالة العقد أو المعاملة التي يشارك فيها عضو المجلس. ويجب تزويد المساهمين – عند الطلب – بتقرير تفصيلي عن الإمتناع عن التصويت بسبب تعارض المصالح.

توجيه وتهيئة أعضاء المجلس الجدد

عندما يتم تعيين أعضاء جدد بمجلس الإدارة، يتم تزويدهم بخطاب التعيين ودليل إداري يحتوي على معلومات ذات صلة بأداء واجباتهم كأعضاء في مجلس الإدارة. ويتضمن الدليل إرشادات وضوابط حوكمة الشركات، وعرض لميثاق المجلس واللجان المنبثقة عنه والسياسات الرئيسية. ويحتفظ المجلس بجدول رسمي بالأمور التي يتوجب اتخاذ قرارات بشأنها لضمان أن توجهات المصرف وضوابطها هي من مسئولية مجلس الإدارة.

قواعد السلوك

أقر مجلس الإدارة قواعد السلوك التي يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة الإلتزام بها وهي كالتالي:

- أن يعملوا بأمانة ونزاهة وبنية حسنة مع بذل الجهد والعناية اللازمة بما فيه مصلحة المصرف وأصحاب المصلحة.
- أن يعملوا ويتصرفوا فقط في نطاق مسئولياتهم.
- أن يكون لديهما فهما مناسبا بشئون المصرف وتكريس وقت كاف لمسئولياتهم.
- أن يحافظوا على سرية مناقشات ومداولات المجلس.
- أن لا يسيئوا استخدام المعلومات التي يتلقونها من خلال منصبهم كأعضاء في مجلس الإدارة.
- أن لا يستفيدوا من مناصبهم كأعضاء بمجلس الإدارة بطريقة غير لائقة.
- أن يتأكد العضو من أن أموره/أمورها المالية الشخصية سوف لن تؤدي إلى خسارة سمعة المصرف.
- أن يحتفظوا بمعرفة كافية/تفصيلية بشأن نشاطات المصرف وأدائه لكي يتمكنوا من اتخاذا قرارات مبنية على معلومات صحيحة.
- أن يكونوا مستقلين في اتخاذ قراراتهم وأن يتخذوا جميع الخطوات المعقولة لكي يطمئنوا على سلامة جميع قرارات المجلس.
- أن يعتبروا أنفسهم ممثلين عن المساهمين ويعملوا تبعا لذلك.
- أن لا يوافقوا على أن يتحمل المصرف إلتزامات ما لم يكن/تكن تعتقد في ذلك الوقت وعلى أسس معقولة، بأن المصرف قادر على الوفاء بتلك الإلتزامات عندما يتطلب منه ذلك.
- أن لا يوافقوا على إتمام أعمال المصرف أو التسبب أو السماح بإتمام أعمال المصرف بطريقة تؤدي إلى احتمالية تحمل المصرف مخاطر كبيرة أو حدوث خسارة خطيرة لدائني المصرف.
- أن يتعاملوا بشكل عادل ومنصف وباحترام مع موظفي المصرف وعملائه الذين يتعاملون معهم.
- أن لا يدخلوا في منافسة مع المصرف.
- أن لا يطلب العضو أو يقبل هدايا كبيرة من المصرف لنفسه/لنفسها أو لمشاركيه/مشاركيها.
- أن لا يستغل المصرف فرص الأعمال المتاحة للمصرف لنفسه/لنفسها أو لمشاركيه/مشاركيها.
- أن يبلغ العضو المجلس عن أي تعارضات محتملة مع المصالح.
- أن يتغيبوا عن أي مناقشات أو اتخاذ قرارات تشتمل على موضوع لا يكونون مؤهلين لتقديم مشورة موضوعية أو تتألف من موضوع يؤدي إلى حدوث تعارض في المصالح.

تقييم أداء المجلس

أعتمد المجلس «إطار تقييم الأداء» والمصمم لتوفير الفرصة للأعضاء لتقييم أدائهم بشكل سنوي. ويركز هذا التقييم الذاتي على ثلاث تصنيفات أساسية وهي كالتالي:

- تقييم أداء مجلس الإدارة كوحدة؛
- تقييم أداء اللجان كوحدة؛ و
- التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة.

وسيتم إبلاغ المساهمين بنتائج التقييم السنوي في إجتماع الجمعية العمومية العادية. والنتيجة لهذه السنة كانت مُـرضية.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

تعني مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كما هو منصوص عليها في المادة 36 من النظام الأساسي ما يلي:

«تحدد الجمعية العمومية العادية مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز تقدير مجموع هذه المكافآت بأكثر من 10% من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطيات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأسمال الشركة المدفوع على المساهمين. كما يجوز للجمعية العمومية أن تقرر صرف مكافآت سنوية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحا أو السنوات التي لا توزع الشركة فيها أرباحا على المساهمين شريطة موافقة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

وعلى ضوء توصيات لجنة المكافآت وبموجب القوانين والأنظمة، يحدد المجلس شكل وقيمة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة التي تخضع للموافقة النهائية من قبل المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوية. وتقوم لجنة المكافآت بإجراء مراجعة سنوية لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة.»

يتألف هيكل ومستوى تعويضات مجلس الإدارة، بمقتضى سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة من المساهمين في الجمعية العمومية السنوية، مما يلي:

1. مكافأة سنوية متوقفة على النتائج المالية السنوية للمصرف وبما يحددها القانون.
2. إجمالي المبلغ المستحق الدفع إلى كل عضو بالمجلس كبدل حضور إجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه خلال السنة.

ويصادق المساهمون على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في إجتماع الجمعية العمومية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن أعضاء مجلس الإدارة من موظفي المصرف لن يحصلوا على أية مكافآت كأعضاء مجلس إدارة. أما الأعضاء من غير الموظفين في المصرف فلا يجوز لهم القيام بأية ترتيبات استشارية مع المصرف دون الحصول على موافقة مسبقة من المجلس. ولا يجوز لأعضاء لجنة التدقيق، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، تقديم أو الحصول على مكافآت لقاء تقديم خدمات محاسبية، استشارية، قانونية، مصرفية استثمارية أو مالية للمصرف.

تقرير حوكمة الشركات
(تتمة)

إجتماعات المجلس والحضور

يعقد مجلس الإدارة إجتماعاته بناء على دعوة من رئيس المجلس أو نائبه (في حالة غيابه أو إصابته بعجز) أو إذا طلب ذلك عدد من الأعضاء حسب ميثاق مجلس الإدارة. وبموجب قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للمصرف، يعقد مجلس الإدارة ما لا يقل عن أربع إجتماعات في السنة. ويكون إنعقاد إجتماع مجلس الإدارة قانونياً بحضور ما لا يقل عن نصف أعضاء المجلس شخصيا. يمكن الإطلاع على محضر إجتماع الجمعية العمومية السنوية لعام 2019 لمعرفة أعضاء مجلس الإدارة الذين حضروا إجتماع الجمعية المذكور. أما تفاصيل إجتماعات مجلس الإدارة التي عقدت خلال عام 2019 فهي كالتالي:

إجتماعات مجلس الإدارة لعام 2019 – أربع إجتماعات خلال السنة كحد أدنى

الأعضاء	25 فبراير	19 يونيو	18 سبتمبر	4 ديسمبر
سعادة السيد خليفة بطي عمير المهيري	✓	✓	✓	✓
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	✓	✓	✓	✓
السيد الحر محمد السويدي	✓	✓	✓	✓
السيد حسين محمد الميزة	✓	✓	✓	✓
السيد خالد شهاب الدين ماضي	✓	✓	✓	✓
السيد خالد سالم الحليان	✓	✓	✓	✓
السيد مطر محمد البلوشي	✓	✓	✓	✓
السيد سالم عبد الله العوادي	✓	✓	✓	✓
السيد سلمان صالح المحميد	✓	✓	✓	✓
السيد زايد علي الأمين	✓	✓	✓	✓

حصص أعضاء مجلس الإدارة

عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة، مقارنة بين عامين كما في 31 ديسمبر كالتالي:

الأعضاء	عدد الأسهم 2019	عدد الأسهم 2018
السيد خليفة بطي عمير المهيري*	**174,286,565**	168,392,817
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	**0**	0
السيد مطر محمد البلوشي	**0**	0
السيد حسين محمد الميزة	**479,017**	462,819
السيد سالم عبد الله العوادي	**0**	0
السيد الحر محمد السويدي	**0**	0
السيد خالد سالم الحليان	**10,350**	10,000
السيد زايد علي الأمين	**3,500,000**	100,000
السيد سلمان صالح المحميد	**0**	100,000
السيد خالد شهاب الدين ماضي	**0**	0

* مجموع الأسهم المذكورة للسيد خليفة بطي المهيري هي عبارة عن أسهم شخصيه باسمه واسهم يملك السيد خليفة المهيري الوصاية عليها .

ملاحظة: لم تكن هناك تغييرات أخرى في حركة الأسهم المملوكة من قبل مجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة

يتبع المصرف عملية معينة للتعامل مع المعاملات التي تشارك فيها الأطراف ذات العلاقة. تتطلب مثل هذه المعاملات موافقة بالإجماع من مجلس الإدارة. وطبيعة وحجم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة مفصح عنها في القوائم المالية الموحدة حسب الإيضاح رقم 30 الأطراف ذات العلاقة.

المعاملات الجوهرية التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة

تتطلب أية معاملة تتجاوز قيمتها 5 ملايين دينار بحريني ولغاية 10 ملايين دينار بحريني موافقة اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأية معاملة تزيد قيمتها عن 10 ملايين دينار بحريني تستوجب إعتماد مجلس إدارة المصرف. إضافة إلى ذلك، فإن الاستحواذ على 20% من شركة ما يستوجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة بغض النظر عن المبلغ.

العقود الجوهرية والتمويلات المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا خلال عام 2019

يتعامل المصرف مع أعضاء مجلس إدارته ومدراءه والمؤسسات التابعة له على أساس عدم التضارب في المصالح وبمقتضى الشروط التجارية المتعلقة بمخاطر انكشافها والودائع المستلمة منهم. وتخضع كافة التسهيلات المالية الممنوحة إلى أعضاء الإدارة العليا للسياسات المطبقة على الموظفين والتي تتم مراجعتها وإعتمادها من لجنة المكافآت والترشيحات. وفيما يلي العقود الجوهرية والتمويلات المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا خلال عام 2019.

- 16 مليون دينار بحريني، الذي يمثل التمويل المقدم والصكوك المشتراة من شركة الرعاية الصحية N.M.C ذ.م.م، وهي شركة عامة لها علاقة بأحد أعضاء مجلس الإدارة
- تمويل بقيمة 1.5 مليون دينار بحريني مقدم إلى شركة علي راشد الأمين، وهي شركة لها علاقة بأحد أعضاء مجلس الإدارة.
- تمويل بقيمة 150 ألف دينار بحريني مقدم إلى شركة معالم القابضة ش.م.ب، وهي شركة لها علاقة بإثنين من أعضاء مجلس الإدارة.
- تمويل بقيمة 1.6 مليون دينار مقدم إلى شركة ذا كورتيارد ش.ش.و، وهي شركة لها علاقة بأحد أعضاء مجلس الإدارة.
- تسهيلات تمويلية مقدمة إلى أعضاء معينين في مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي قدره 140 ألف دينار بحريني.
- تسهيلات تمويلية مقدمة إلى الإدارة العليا بمبلغ إجمالي قدره 567 ألف دينار بحريني

إن جميع معاملات الأطراف ذات العلاقة مفصح عنها في الإيضاح رقم 30 من القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

العضويات التي يحتفظ بها الأعضاء لدى مجالس إدارة أخرى

تتطلب الضوابط واشتراطات الحوكمة التي وضعها مصرف البحرين المركزي أن لا يكون للعضو عضوية في أكثر من ثلاث مجالس إدارة شركات مساهمة عامة في البحرين. وقد استوفي جميع أعضاء مجلس الإدارة هذا المتطلب وأصبحوا معتمدين من قبل مصرف البحرين المركزي.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل أربع لجان بمهام ومسئوليات محددة، وهي اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والمخاطر، لجنة المكافآت ولجنة الترشيحات والحوكمة.

فيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بعمل بعض لجان مجلس الإدارة خلال العام 2019، وملخص لتواريخ إجتماعات اللجان، وحضور الأعضاء وملخص للمسئوليات الرئيسية لكل لجنة.

تقرير حوكمة الشركات
(تتمة)

اللجنة التنفيذية

تعمل اللجنة بموجب الصلاحيات المفوضة للمجلس وتوفر التوجيهات اللازمة للإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالأمور ذات العلاقة بعمل المصرف، كما هي مفوضة للمجلس، لمعالجة المسائل التي تنشأ عن إجتماعات المجلس. وتتولى اللجنة مسؤولية مراجعة المسائل التجارية المتعلقة بمخاطر الائتمان والسوق، ومراجعة الإستراتيجية، وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة.

إجتماعات اللجنة التنفيذية لعام 2019 – أربع إجتماعات خلال العام كحد أدنى.

عقدت اللجنة أربع إجتماعات خلال عام 2019 كالتالي:

الأعضاء	31 يناير	19 يونيو	16 سبتمبر	28 نوفمبر
سعادة السيد خليفة بطي عمير المهيري (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓
السيد الحر محمد السويدي	✓	✓	✓	✓
السيد سالم عبد الله العوادي	✓	✓	✓	✓
السيد زايد علي الأمين	✓	✓	✓	✓

لجنة التدقيق والمخاطر

تقع على عاتق اللجنة مسؤولية مساعدة المجلس في الاضطلاع بواجباته الرقابية فيما يتعلق بمسائل المخاطر والإلتزام، بما في ذلك سلامة البيانات المالية للمصرف، وعمليات ونظم التقارير المالية، والضوابط الداخلية والضوابط المالية. كما تعمل اللجنة كنقطة وصل بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي والمجلس. وتتحمل اللجنة أيضاً مسؤولية التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالإبلاغ عن المخالفات ومراقبة معاملات الأطراف ذات العلاقة.

إجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر لعام 2019 – أربع إجتماعات خلال العام كحد أدنى.

تم عقد أربع إجتماعات خلال عام 2019 كالتالي:

الأعضاء	11 فبراير	30 أبريل	12 سبتمبر	27 نوفمبر
السيد سلمان صالح المحميد (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓
الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	✓	✓	✓	✓
السيد مطر محمد البلوشي	✓	✓	✓	✓
السيد خالد شهاب الدين ماضي	✓	✓	✓	✓
السيد خالد سالم الحليان	✓	✓	✓	✓

لجنة المكافآت

يتمثل دور اللجنة في توفير إجراءات رسمية وشفافة لوضع سياسة تعويضات للمجلس والرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة التنفيذية (الأشخاص المعتمدون الذين يتحملون المخاطر المادية)؛ ويضمن أن تكون التعويضات المعروضة تنافسية بما يتماشى مع ما هو سائد في السوق وتدفعها المؤسسات المماثلة وتتفق مع المسؤوليات المسندة إلى الموظف. وبالإضافة إلى ذلك، تقر اللجنة خطط التعويضات الخاصة لمجلس الإدارة، بما في ذلك مكافآت الأداء السنوية (البونس) والحوافز القصيرة / طويلة الأجل، لجذب الموظفين الرئيسيين وتحفيزهم والاحتفاظ بهم.

إجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة لعام 2019 – إجتماعان خلال العام كحد أدنى.

تم عقد أربع إجتماعات خلال عام 2019 كالتالي:

الأعضاء	11 فبراير	30 أبريل	12 سبتمبر	27 نوفمبر
الشيخ خالد بن مستهيل المعشني (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓
السيد خالد سالم الحليان	✓	✓	×	✓
السيد خالد شهاب الدين ماضي	✓	✓	✓	✓

لجنة الترشيحات والحوكمة

يتمثل دور اللجنة في تقييم المرشحين وترشيحهم إلى المجلس، فضلاً عن تسهيل عملية تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان وأعضاء مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة مسؤولة عن ضمان حصول أعضاء مجلس الإدارة على التدريب الكافي خلال السنة حتى يتمكنوا من أداء واجباتهم في المجلس واللجان التي يعملون من فيها. كما تم تكليف اللجنة بمسؤولية ضمان أن يكون إطار حوكمة الشركات الخاص بالمصرف كافياً ويمتثل للوائح السائدة. وتتواصل اللجنة مع مسؤول حوكمة الشركات بالمصرف لإدارة الأنشطة المتعلقة بالحوكمة.

إجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة لعام 2019 – إجتماعان خلال العام كحد أدنى.

تم عقد إجتماعين خلال عام 2019 كالتالي:

الأعضاء	30 يناير	3 ديسمبر
السيد سالم عبد الله العوادي	✓	✓
السيد حسين محمد الميزة	✓	✓
السيد مطر عبد الله البلوشي	✓	✓

تقرير حوكمة الشركات
(تتمة)

الجمعية العمومية السنوية

يقوم مجلس الإدارة بإبلاغ المساهمين عن أداء المصرف عبر إجتماع الجمعية العمومية السنوية، الذي ينعقد بناءً على دعوة من رئيس مجلس الإدارة، ويُعقد خلال الأشهر الثلاثة التالية لنهاية السنة المالية للمصرف.

على جميع أعضاء مجلس الإدارة، وخاصة رؤساء المجلس واللجان، وعضواً واحداً على الأقل من هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الخارجي أن يحرصوا على حضور هذا الإجتماع للرد على أسئلة المساهمين بشأن الأمور التي تقع ضمن مسؤولياتهم.

يقدم مجلس الإدارة كحد أدنى ما يلي للمساهمين، لإعتمادها في إجتماع الجمعية العمومية السنوية:

- البيانات المالية المدققة للمصرف.
- معاملات الأطراف ذات العلاقة؛
- تقرير حوكمة الشركات؛
- تقرير عن المسؤولية الإجتماعية؛
- تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان وأعضاء مجلس الإدارة؛ و
- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

الإدارة التنفيذية

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للمجموعة لإدارة المصرف، والذي يعتبر هو والإدارة التنفيذية الجهتين المسؤولتين عن تنفيذ القرارات والاستراتيجيات التي يعتمدها المجلس وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

أسهم كبار الموظفين

عدد الأسهم التي يملكها كبار الموظفين، مقارنة بين عامين كما في 31 ديسمبر 2019 كالتالي:

	أسهم 2019	أسهم 2018
الدكتور محمد برهان اربونا	**347**	336
السيد عيسى عبد الله بوحجي	**123,159**	118,995
السيد خالد مصطفى جليلي	**465,750**	0
السيد عبدالكريم محمد تركي	**173**	168
المجموع	**589,429**	119,499

لجان الإدارة

يساند الرئيس التنفيذي للمجموعة عدد من اللجان الإدارية التي لدى كل منها مسئوليات معينة لإتاحة التركيز على النواحي المتعلقة بالأعمال والمخاطر والإستراتيجية. وفيما يلي نبذة عن اللجان المختلفة وأدوارها ومسئولياتها:

اللجنة	الأدوار والمسئوليات
الهيئة الإدارية التنفيذية	تشرف على اللجان الإدارية الأخرى ومساعدة الرئيس التنفيذي للمجموعة في مختلف الأمور او المواضيع حيثما وعندما يتطلب ذلك.
لجنة الائتمان والخطر	توصي اللجنة لمجلس الإدارة بسياسة وإطار عمل إدارة المخاطر. ويتمحور دورها الرئيسي في اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر، ومراقبة المحافظ الاستثمارية، واختبار مدى تحمل المخاطر، ورفع التقارير عن المخاطر إلى مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عن المجلس، والسلطات الإشرافية، والإدارة التنفيذية. بالإضافة إلى هذه المسئوليات، يشكل إعتماد ومراقبة مخاطر كل عمليات الائتمان جزءاً لا يتجزأ من مسئوليات اللجنة.
لجنة الموجودات والمطلوبات	تتألف المسئوليات الأساسية للجنة من مراجعة سياسة التداول والسيولة لإدارة المخاطر المتعلقة بالميزانية العمومية للمصرف.
لجنة الاستثمار	تتولى لجنة الاستثمار مراجعة وإعتماد جميع الصفقات المتعلقة باستثمارات تملك الشركات والاستثمارات العقارية ومراقبة أدائها بشكل متواصل. كذلك تتولى اللجنة مسئولية الإشراف على أداء مدراء الصناديق والتوصية باستراتيجيات التخارج بهدف زيادة العوائد للمستثمرين.
لجنة التوجيه لتقنية المعلومات	تشرف اللجنة على عمليات تقنية المعلومات بالمصرف، وتوصي بالموازنة السنوية وخطط تقنية المعلومات المصممة حسب استراتيجية المصرف المعتمدة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة لكي يحيلها إلى مجلس الإدارة للإعتماد. وتشرف على تنفيذ الخطة المعتمدة لتقنية المعلومات السنوية ضمن الفترة المحددة والميزانية المخصصة.
لجنة المعالجة	يتمثل دور لجنة المعالجة في تقييم ومتابعة الأصول المتعثرة للمصرف بهدف مضاعفة المبالغ المستردة للمصرف.
لجنة الموارد البشرية	تتولى اللجنة مهمة تمكين موظفي المصرف من تلبية أهدافهم المهنية والشخصية بموازاة نمو المصرف بالتركيز على تعزيز المهارات والتطوير الوظيفي وتقديم الحوافز مقابل الأداء والعمل بقية الحياة.
لجنة أمن المعلومات	يعتبر دور لجنة أمن المعلومات إستشارياً بطبيعته، حيث تساعد أصحاب العلاقة بالبنك في تطوير ومراجعة وتنفيذ نظام شامل لإدارة أمن المعلومات بالمصرف. ويتمثل دور اللجنة في تقوية كفاءة وفاعلية دائرة أمن المعلومات أيضاً.
لجنة المسؤولية الإجتماعية	تشرف هذه اللجنة على الأمور ذات الصلة بالمسؤولية الإجتماعية للشركات في المصرف، وإدارة عملية التبرعات وطلبات الرعاية، وتقييم المقترحات وتخصيص الأموال للأغراض التي يلتزم المصرف بدعمها، بما يتماشى مع خطة المسؤولية الإجتماعية السنوية للمصرف وسياسة المسؤولية الإجتماعية للشركات. وتتم مراجعة أي استثناءات للخطة المعتمدة وتقديم توصية إلى المجلس للموافقة عليها. وتشارك اللجنة أيضاً في إعداد تقرير المسؤولية الإجتماعية للشركات، والذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، والذي يشرح بالتفصيل التبرعات ومبادرات الرعاية خلال السنة. الأغراض الإجتماعية التي يدعمها المصرف هي: • المساعدة الطبية؛ • رعاية الناس المحتاجين؛ • المبادرات الثقافية التي تركز على الحفاظ على التقاليد البحرينية وتعزيزها في المستقبل.

تقرير حوكمة الشركات
(تتمة)

مكافآت الإدارة التنفيذية

يخضع دفع مكافأة الأداء (البونس) للرئيس التنفيذي للمجموعة إلى توصية من لجنة الترشيحات والمكافآت ومصادقة مجلس الإدارة. أما مكافأة الأداء (البونس) للإدارة العليا فإنها تدفع بتوصية من الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى لجنة الترشيحات والمكافآت التي تقوم بمراجعتها والموافقة عليها على أن يعتمدها مجلس الإدارة فيما بعد.

الإلتزام

لدى المصرف سياسات وإجراءات شاملة لضمان الإمتثال التام بأنظمة ولوائح السلطات الرقابية والتشريعية. ويحرص المصرف على مراجعة أنشطة العملاء المالية بصورة دورية وذلك للتأكد من مطابقتها لمتطلبات مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين، وسوق دبي المالي، وهيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال، والتقارير التحوطية والمتداولة من الداخل. يلتزم المصرف بنموذج قواعد الارشادات الخاص بالضوابط عالية المستوى الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

ويحرص المصرف على بذل العناية الواجبة لضمان أن نشاطات عملاء المصرف تتم بموجب التوجيهات الصادرة من الجهات الرقابية.

ويبذل المصرف باستمرار قصارى جهده لتعزيز أنظمة الامتثال ومكافحة غسل الأموال. وعلى هذا الصعيد، قام المصرف بتحديث عملياته في متابعة غسل الأعمال باستخدام نظام معروف جدا.

ويلتزم المصرف بنماذج الجرائم المالية المذكورة في دليل قواعد مصرف البحرين المركزي والذي يحوي تشريعات مكافحة غسل الأموال الحالية في مملكة البحرين والمطورة بموجب توجيهات وحدة مكافحة الجرائم المالية، وهي المنظمة الدولية المسؤولة عن وضع سياسات مكافحة غسيل الأموال حول العالم. وقد التزم المصرف بمتطلبات قانون الإلتزام بالضريبة على الحسابات الأجنبية (FACTA) ومعايير التقارير المعروفة (CRS) حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي.

الأتعاب وتعيين شركات التدقيق الخارجية

وافق المساهمون خلال إجتماع الجمعية العمومية المنعقد في 20 مارس 2019 على تعيين شركة كي بي ام جي (KPMG) مدققاً خارجياً للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 ومنح أعضاء مجلس الإدارة صلاحية تحديد أتعابهم. تم توفير أتعاب التدقيق والخدمات غير المراجعة التي يقدمها المدققون الخارجيون للمساهمين ومتوفرة عند الطلب. وسيتم تقديم مزيد من التفاصيل لمساهمي المصرف بناءً على طلب محدد بشرط أن هذه الإفصاحات لن تؤثر سلبًا على مصلحة المصرف ومنافسته في السوق.

الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية عملية نشطة ومستمرة على جميع المستويات في المصرف. وقد أرسى المصرف ثقافة ملائمة لتسهيل تنفيذ عملية الرقابة الداخلية بصورة فعالة. كل موظف في المصرف. ويشارك كل موظف في عملية الرقابة الداخلية ويساهم بفعالية بتعرفه على المخاطر في مراحلها المبكرة وبتطبيق عمليات تحكم لتقليل الأضرار وبأقل قدر من التكاليف. ويتم إبلاغ الإدارة العليا بالمخاطر المتبقية ويتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية حيالها.

سياسة الأشخاص الرئيسيين

وضع المصرف سياسة للأشخاص الرئيسيين لضمان أن يكون الأشخاص الرئيسيين على علم بالإشتراطات القانونية والإدارية بخصوص امتلاك والتداول في أسهم بغرض منع إساءة استخدام المعلومات الداخلية. ويشمل الأشخاص الرئيسيين أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، موظفين معينين وأي شخص أو مؤسسة ذات صلة بالأشخاص الرئيسيين المحددين. وتناط بلجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة مهام مراقبة تطبيق ومتابعة سياسة الأشخاص الرئيسيين. يمكن الإطلاع على سياسة الأشخاص الرئيسيين على موقع المصرف على الإنترنت.

علاقات الموظفين

يلتزم مصرف السلام – البحرين بخلق بيئة عمل متنوعة وشاملة تشجع على الإبداع والتفرد الذي يجلبه كل موظف معه إلى المصرف. ويتم توظيف الموظفين وتعيينهم على أساس الجدارة والكفاءة، ويعمل على تقييمهم بصورة منصفة.

وتماشياً مع سياسة المصرف، وإلتزاماً منه بمبدأ تكافؤ الفرص الوظيفية وتطبيقاً لمتطلبات الحوكمة الواردة في دليل القواعد الخاص بمصرف البحرين المركزي، يحرص المصرف على عدم توظيف أقارب الموظفين حتى الدرجة الرابعة. يتوجب على الموظفين الحاليين تنبيه دائرة الموارد البشرية عن أي صلة قرابة وعلاقة مع الموظفين الآخرين أو المرشحين للتوظيف، علماً بأنه في حالة عدم القيام بذلك، فسوف يخضع الموظف لإجراءات تأديبية وفقاً للقانون رقم 36 لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي ودليل الإرشادات التأديبية للمصرف.

سياسة الاتصال

يدرك المصرف أن التواصل الفعال مع مختلف الجهات المعنية والجمهور جزءاً لا يتجزأ من حسن إدارة الأعمال. وفي سبيل تحقيق أهدافها العامة في مجال الاتصال، يتبع المصرف مجموعة من المبادئ مثل الكفاءة والشفافية والوضوح والوعي الثقافي.

وبهذا الخصوص، يستخدم المصرف تقنيات الاتصال الحديثة في الوقت المحدد لنقل رسائل إلى الفئات المستهدفة. ويقوم المصرف بالرد ودونما إبطاء، على طلبات المعلومات من الجهات الإعلامية والجمهور مع الحرص على تحري الشفافية والانفتاح كلما أمكن مع مراعاة متطلبات السرية الخاصة بالمصرف مما يساهم في الحفاظ على مستوى عال من الموثوقية. كما يبادر المصرف بصورة سباقة إلى تطوير علاقاته مع الفئات المستهدفة وتحديد الموضوعات المحتملة ذات الاهتمام المشترك. ويحرص المصرف في اتصالاته الخارجية على الإصرار على الوضوح والإلتزام بهوية بصرية واضحة ومحددة. ويتم توفير مواد الاتصالات الرسمية للمصرف باللغتين العربية والإنجليزية.

وتنشر التقارير السنوية والقوائم المالية ربع السنوية وتقرير حوكمة الشركات على الموقع الإلكتروني للمصرف، حيث يتيح هذا الموقع للمساهمين الفرصة للحصول على مختلف الاستمارات بسهولة ومنها بطاقة التوكيل المستخدمة لحضور إجتماعات الجمعية العمومية السنوية. كما تتوفر الاستمارات المخصصة لتقديم الشكاوى أو لتقديم الاستفسارات التي يتم التعامل بها في وقتها. كما يحرص المصرف على الاتصال مع موظفيه بصورة منتظمة عبر الاتصال الداخلي لتوفير أحدث المعلومات حول أنشطة المصرف المختلفة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

تحدد هذه السياسة الخطوات التي يتوجب على الراغب في الإبلاغ عن المخالفات اتباعها للمسئولين المعينين والإجراءات التي ينبغي على لجنة التدقيق والمخاطر انتهاجها لضمان التحقيق في الشكوى المبلغ عنها بالصورة المناسبة واتخاذ الإجراء الملائم بشأنها والحرص في نفس الوقت على توفير حماية كافية للموظف الذي قام بالتبليغ عن أي رد فعل عكسي بسبب قيامه بالإبلاغ.

حدود التفويض بالصلاحيات

إن الحد الأقصى من صلاحيات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والأفراد هي محددة في وثيق حدود التفويض بالصلاحيات، وهذه الصلاحيات محددة للأنشطة المالية والتشغيلية.

تقرير حوكمة الشركات
(تتمة)

الإفصاح

يحتفظ المصرف بسياسة إفصاح تشتمل على تفاصيل اتصالات المصرف الداخلية والخارجية، ويشرف مجلس الإدارة على عملية الإفصاح والاتصالات مع الجهات المعنية الداخلية والخارجية.

توضيحات بشأن الاستثناءات من قواعد الارشادات:

الرقم	القاعدة	عدم الإلتزام	الوضع الحالي
1	HC–1.4.6 يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضوا مستقلا لكي يكون هناك توازن مناسب للصلاحيات وقدرات أكبر للمجلس لاتخاذ قرارات مستقلة.	رئيس مجلس الإدارة ليس عضو مستقلا.	نظرا للخبرة الواسعة لرئيس مجلس الإدارة وما يتمتع به من فطنة تجارية فقد ارتأى المجلس أنه من المناسب تعيينه رئيسا. كما أن الهيكل الحالي معتمد من مصرف البحرين المركزي والرئيس ملتزم بقانون حوكمة المؤسسات ويتأكد من حماية جميع مصالح المساهمين.
2	HC–5.3.2 (لجنة المكافآت) يجب أن تضم اللجنة الأعضاء المستقلين فقط، أو بدلاً عن ذلك فقط الأعضاء غير التنفيذيين الذين أغلبيتهم هم من المستقلين ورئيس المجلس هو عضو مستقل. وهذا يتوافق مع أفضل الأعراف الدولية لضمان أن لجنة المكافآت يجب أن تمارس حكمها بعيدا عن تعارض المصالح المهنية الشخصية.	رئيس اللجنة ليس عضو مستقلا.	نظرا لأن رئيس لجنة المكافآت يتمتع بخلفية وخبرة مصرفية، فقد ارتأى المجلس بأنه من المناسب تعيينه رئيسا للجنة المكافآت. كما أن الهيكل الحالي معتمد من مصرف البحرين المركزي والرئيس ملتزم بقانون حوكمة المؤسسات ويفي بجميع مسئوليات اللجنة حسب ميثاق اللجنة.
3	HC – 7.2.2 يتعين على المرخص له المصرف الإسلامي البحريني أن يطلب من جميع أعضاء مجلس الإدارة حضورهم وأن يكونوا متاحين للإجابة على أسئلة المساهمين في أي إجتماع للمساهمين، وعلى وجه الخصوص، التأكد من أن رؤساء لجان التدقيق والمكافآت والترشيح مستعدون للإجابة على الأسئلة المناسبة فيما يتعلق بالمسائل داخل نطاق عملهم. مسؤولية اللجنة (من المفهوم أن المعلومات التجارية السرية والمملوكة ملكية قد تبقى سرية).	الشيخ خالد المعشني والسيد خالد ماضي لم يحضرا لأسباب شخصية.	جميع أعضاء مجلس الإدارة باستثناء الاثنين السابقين (8 من 10) كانوا حاضرين وقادرين على تقديم أي إجابة على أي استفسار من المساهمين.

الهيكل التنظيمي

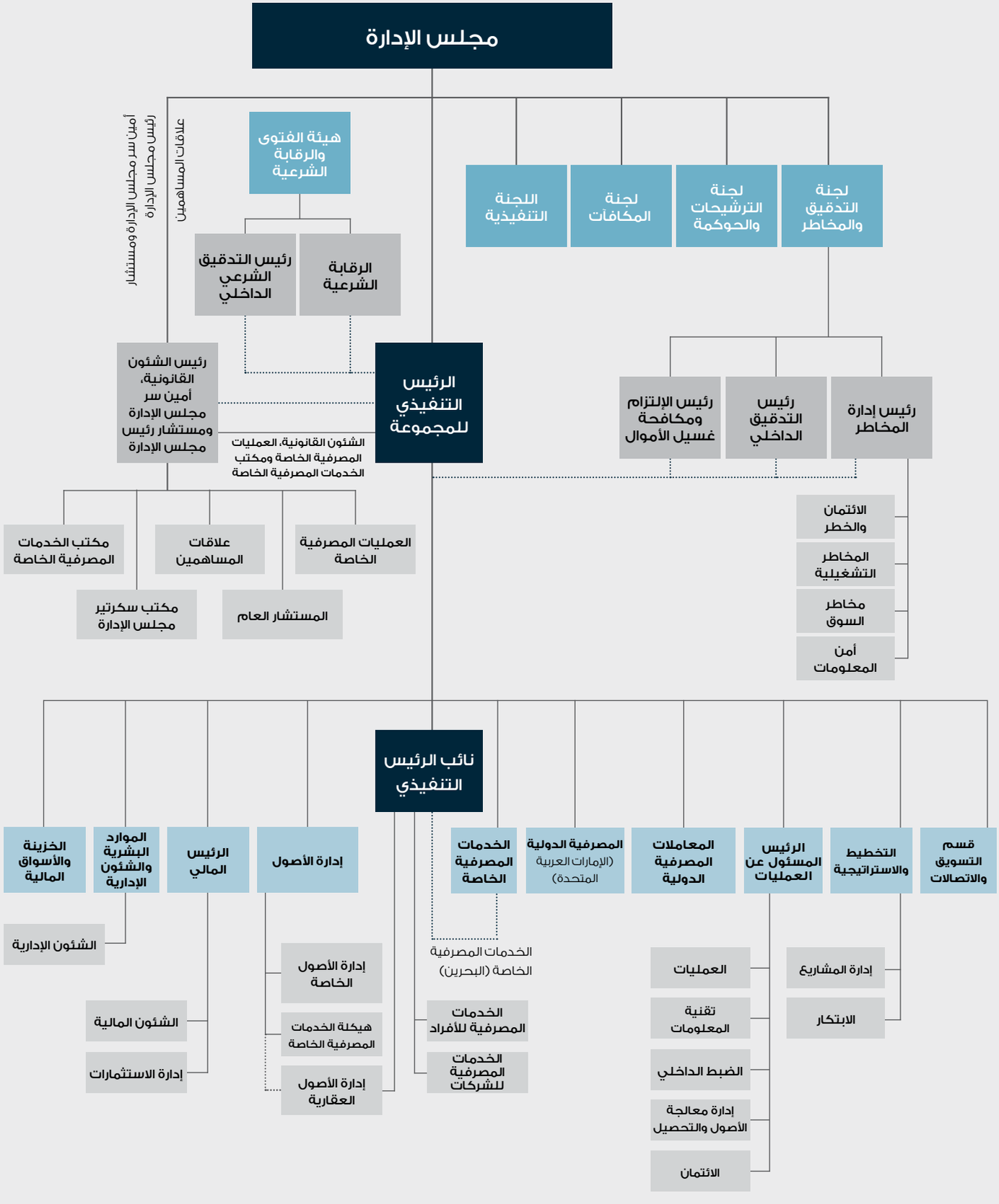

سياسة المكافآت

سياسة المكافآت الأساسية

المبادئ الأساسية التي تقوم عليها سياستنا للمكافآت، والتي تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة ومساهمي المصرف هي:

- يتم تحديد مكونات الرواتب، والمزايا، والحوافز لتأخذ في اعتبارها مصالح الموظفين والمساهمين على حد سواء؛
- يأخذ تحديد المكافآت في الاعتبار العوامل المالية وغير المالية على المديين القصير والطويل؛
- يتم تحديد إجمالي المكافأة لكل منصب بناء على التركيز على تقييم الأداء الذي يعكس أداء الفرد والتزامه بسياسات المصرف الخاصة بالمخاطر والإلتزام؛
- حدد المصرف مستوى من المكافآت الثابتة للموظفين بما يتناسب مع مستوى متفق عليه من الأداء. وسوف يتم تحديد التعويضات المتغيرة، ومكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس)، بناء على قرار لجنة المكافآت لتعبّر عن التقدير للأداء المتميز للموظف خلال أي فترة أداء يتم تحديدها؛
- في حالة إقرار توزيع تعويضات متغيّرة، أو مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) لأي فترة أداء؛ يجب أن يكون لدى المصرف نظام واضح للتعويض المتغير، لدعم لجنة المكافآت في هذا الخصوص؛
- يتم تحديد التعويضات المتغيرة بناءً على الإنجازات في تحقيق الأهداف على مستوى المصرف، والوحدة، والمستوى الفردي؛
- يتم تحديد نظام التعويضات المتغيرة بما يدعم الإدارة الجيدة للمخاطر والالتزام. ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من:
  - تعديل مقاييس الأداء الخاصة بوحدات الأعمال بالمصرف بما يتناسب مع درجة المخاطرة أينما كان مناسبا؛
  - عند تحديد المكافأة الفردية، يؤخذ في الاعتبار مدى الحرص على تحقيق الأهداف المرتبطة بضوابط الإلتزام.
- يتم تحديد حزمة المزايا التي يحصل عليها الموظفون في الوظائف الرقابية والمساندة بحيث تمكنهم من العمل بشكل مستقل عن وحدات الأعمال التي يساندونها. ويتم ضمان استقلاليتهم من خلال:
  - تحديد حجم المكافأة الكلية، لضمان بقاء التعويضات المتغيرة بمستوى أقل من أن يشجع على السلوكيات غير الملائمة، ولكن في الوقت ذاته مع المحافظة على المستوى التنافسي في السوق؛
  - قرارات المكافآت مبنية على حسب الوظائف التي يؤدونها لا على وحدات الأعمال التي يساندونها؛
  - أن تكون مقاييس الأداء والأهداف متماشية مع أهداف المصرف وأهداف الموظف الخاصة بالوظيفة؛
  - يكون أداء الفرد حسب وظيفته في مقابل أداء وحدات الأعمال الأخرى العنصر الرئيسي لحساب مكافأة تحفيز الموظف.
- سيتم استخدام المعايير الكمية والنوعية لتقييم أداء الفرد في جميع إدارات المصرف.
- يقوم المصرف بمراجعة الرواتب والمزايا بشكل دوري، بهدف المحافظة على قدرته التنافسية في السوق، معتمدا على التقارير المتعلقة بالرواتب ومعلومات السوق التي يتم الحصول عليها من مصادر ثانوية.
- لا يقدم المصرف أي نوع من المستقطعات أو المكافآت للتوقيف عن العمل لموظفيه، سوى تلك التي ينص عليها قانون العمل للقطاع الخاص (القانون رقم (36) للعام 2012 لمملكة البحرين).

مواءمة الأنظمة

قام المصرف بمراجعة وتنقيح سياسة المكافآت خصوصاً المتعلقة بالتعويض المتغير من أجل تلبية متطلبات مصرف البحرين المركزي وإرشاداته فيما يتعلق بالمكافآت، وذلك بمساعدة استشاريين خارجيين. وفيما يلي ملخصاً للجوانب التنظيمية وردود المصرف عليها:

المجال التنظيمي	ممارسات المصرف
الحوكمة	تم تشكيل لجنة المكافآت التابعة لمجلس الإدارة بحسب متطلبات وإرشادات مصرف البحرين المركزي الخاصة بالمكافآت، ويترأسها عضو مجلس إدارة مستقل. وقد تمت مراجعة ميثاق اللجنة بما يتماشى مع متطلبات وإرشادات مصرف البحرين المركزي، وسوف تكون اللجنة مسؤولة عن صياغة سياسة المكافآت، وتطبيقها، والإشراف عليها. وبلغت الأجور والتعويضات المدفوعة إلى أعضاء اللجنة للعام 2019 ما إجماله 234,000 دينار بحريني (2018: 174,000 دينار بحريني). وقامت اللجنة بتعيين استشاري خارجي لإعادة صياغة سياسة المكافآت المعدّلة، وتطبيقها بما يتماشى مع إرشادات مصرف البحرين المركزي، في ما يتعلق بالمكافآت.
سياسة للمكافآت تركز على المخاطر	قام المصرف بوضع المكافآت الثابتة للموظفين في مستوى بحيث تتم مكافأتهم على مستوى محدد من الأداء، فيما سيكون دفع التعويضات المتغيرة ومكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) راجعا بشكل تام إلى لجنة المكافآت وذلك تقديراً للأداء المتميز للموظفين في أي فترة محددة من الأداء. وإذا ما قررت اللجنة منح التعويض المتغير، فسيتم تحديدها بناء على الأهداف المعدَّلة على أساس المخاطرة التي يتم وضعها على مستوى وحدة الأعمال، ويتم رفعه إلى المستوى العام للمصرف. وسوف يكون التعويض المتغير أعلى بالنسبة للرئيس التنفيذي، والإدارة العليا في وحدات الأعمال والمسؤولين عن المخاطر المادية، مقارنةً بالأجر الثابت، متوقف على تحقيق الأهداف المعدلة المرتبطة بالمخاطر، وذلك على مستويي وحدة الأعمال والمصرف على حد سواء. أما بالنسبة للموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة؛ فإن مكوّن الأجر يشتمل على نسبة ثابتة أكبر، ونسبة متغيرة أقل، كما أن التعويض المتغير للعاملين في الوظائف الرقابية والمساندة، يعتمد على أهداف الوحدة التي يعملون بها، وعلى أدائهم الفردي ولا يَربط بأداء المصرف.
رأس المال والسيولة	تتم عملية احتساب مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس)، والتعويض المتغير، بطريقة تضمن عدم تأثُر رأس المال والسيولة، ويتم التحقق من صحتها قبل الحصول على موافقة لجنة المكافآت وتشمل عملية التحقق من الصحة مقارنة مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) بالأرباح المتحققة، والتأثير على الملاءة المالية وفق ارشادات بازل 3 وأيضا بالمقارنة بإجمالي الأجور الثابتة.
الإرجاء والأدوات المرتبطة بالأسهم	إن مكافآة الرئيس التنفيذي للمجموعة، ونوابه، والمسؤولين عن المخاطر، والأشخاص المعتمدين حسب أنظمة مصرف البحرين المركزي، وكذلك جميع من يتجاوز إجمالي مكافآتهم الحد الأقصى بحسب الأنظمة، تخضع لعنصر الإرجاء والمكافأة المرتبطة بالأسهم، فمن الممكن تقديم أسهم صورية لهذه الفئة من الموظفين. وتتم ترتيبات الإرجاء كما يلي: للرئيس التنفيذي للمجموعة، ونوابه، وأعلى خمسة أعضاء من الإدارة التنفيذية (بحسب إجمالي المكافآت التي يتسلمونها) في وحدات الأعمال: • يتم دفع 40% من التعويض المتغير، نقداً، في نهاية فترة الأداء؛ و • يتم إرجاء الـ 60% المتبقية لدفعها على مدى 3 سنوات، على أن يتم احتساب 10% منها كمؤجلات نقدية، والـ 50% المتبقية كأسهم صورية. أما بالنسبة للتعويض المتغير المرجأ فيستحق بالكامل وبالتساوي على مدى ثلاث سنوات. أما بالنسبة لجميع الموظفين الآخرين من العاملين في وحدات الأعمال، والأشخاص المعتمدين في الوظائف الرقابية والمساندة ممن يتجاوز إجمالي مكافآتهم الحد الأقصى حسب الأنظمة: • يتم دفع 50% من التعويض المتغيّر نقداً في نهاية فترة الأداء؛ و • يتم دفع 10% في صورة أسهم صورية في نهاية فترة الأداء، وتكون الأسهم الصورية خاضعة لشرط الاحتفاظ بها لفترة لا تقل عن 6 أشهر من تاريخ الاستحقاق؛ • يتم إرجاء 40% المتبقية على مدى 3 سنوات ويتم دفعها في صورة أسهم صورية، وتستحق بالكامل وبالتساوي على مدى ثلاث سنوات، وتكون الأسهم الصورية خاضعة لشرط الاحتفاظ بها لفترة لا تقل عن 6 أشهر من تاريخ الاستحقاق.
استرجاع وتعديل التعويضات المتغيرة	قام المصرف بوضع بنود استرجاع وتعديل التعويضات المتغيرة والتي تمنح لجنة المكافآت الحق في استخدام هذه البنود تحت بعض الظروف المعرّفة سلفاً والتي يستطيع المصرف تبعا لها استرجاع المكافآت المستحقة أو غير المستحقة سواء المدفوعة أو القابلة للدفع للموظفين.

سياسة المكافآت
(تتمة)

مكونات المكافآت

إن للمصرف الرغبة في أن تكون لديه سياسة مكافآت شفافة، ومنظمة وشاملة لتغطي كافة أنواع التعويضات والمزايا المقدمة للموظفين.

فسياسة المكافآت توفر اطاراً للمكافآت محدد المقاييس، ويغطي جميع الموظفين على مختلف المستويات في المصرف.

ويجب على المكافآت التي يقدمها المصرف أن تعكس أهدافه في جذب والمحافظة على المستوى المرغوب من المهارات في القطاع المصرفي.

وسوف تكون المكافآت في مستوى متساو مع البنوك الأخرى ذات النشاط المشابه في البحرين، مع مرونتها للتغيير في مؤشر كلفة المعيشة.
وسوف تشمل حزمة التعويضات الراتب الأساسي والمزايا والتعويضات المتغيرة المتروكة للتقدير.

والجدول التالي يلخص إجمالي المكافآت:

عناصر التعويضات	الأجر والمزايا
المبررات	لجذب والمحافظة على المستوى المرغوب من المهارات
الملخّص	*تتم مراجعتها سنوياً.* يتم قياسها بحسب السوق المحلية، وتقدم حزمة التعويضات للموظف بناءً على مكوّنات الوظيفة ومستوى تعقيداتها. يعرض المصرف أجراً ثابتاً مركّباً، أي أن لا يكون موزعاً على الأجر الأساسي والعلاوات، وإنما يصرف كدفعة واحدة، وتحدد المزايا بشكل متوائم مع ما يطبق في السوق المحلية.

عناصر التعويضات	التعويض المتغير ومكافأة نهاية العام (البونس)
المبررات	للتحفيز على تحقيق الأهداف السنوية على مستوى المصرف ووحدات الأعمال، وبالتالي كذلك للتأكد من حصول الإدارة العليا على حصة كبيرة كتعويض متغير مرتبط بالأداء. ويتم إرجاء التعويض المتغير للتأكد من أن مصالح الإدارة متوائمة مع مصالح المساهمين. ولأخذ البُعد الزمني للمخاطر، في الإعتبار.

يتم تحديد القيمة الإجمالية للمكافأة السنوية على أساس نموذج الأسفل إلى الأعلى، بمعنى أن يتم حساب مضاعفات الراتب الشهري لكل مستوى، كأساس، ومن ثم جمع ناتج المضاعفات لكل وحدة ومن ثم على مستوى المصرف.

يكون أساس دفع مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس)، كما يلي:

الرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة العليا	المضاعفات الأساس *درجة المصرف *درجة الشخص
وحدات الأعمال	المضاعفات الأساس *درجة المصرف *درجة الوحدة *درجة الشخص
الوحدات الرقابية والمساندة	المضاعفات الأساس *درجة الوحدة *درجة الشخص

الملخّص

احتساب التعويضات المتغيرة – وحدات الأعمال

بداية السنة المالية:

يتم وضع الأهداف لوحدات الأعمال، ثم يتم تجميعها إلى مستوى أهداف المصرف. وعند وضع الأهداف لا بد أن تؤخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل المتغيرة المخاطرة على مستوى المصرف. وهذه العوامل تشمل رأس المال والسيولة والأرباح ومعايير نوعية مثل مخاطرة السمعة. كما يجب أن تؤخذ في الاعتبار مؤشرات الأداء الأساسية للمصرف والوحدات. ولتحقيق هذا الهدف؛ يتم تحديد مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) على أساس مضاعفات الأجر الشهري في المصرف. وأبرز ما يميز مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) أنها ذاتية التمويل، وأن الأهداف على مختلف المستويات ليست مجرد ارتفاع في الأرباح بنسبة مئوية، وإنما هي الأرباح المعدّلة لمكافأة نهاية عام للأداء الوظيفي (بونس) إضافية. وتخضع مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) لفحوصات إضافية لقياس تأثيرها على الملاءة المالية، كنسبة من صافي الأرباح، والأرباح المحققة، ونسبة من التعويض الثابت في أي سنة مالية.

بنهاية السنة المالية

يتم تقييم النتائج الفعلية في مقابل الأهداف، أخذاً في الاعتبار جدول العوامل المتغيرة للمخاطر والتعديلات، إنْ وجدت، على أساس درجة الوحدة أو درجة المصرف بما هو مناسب، إذ تتم مراجعة مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) بناءً على ذلك.

ويتم إقرار مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) من قبل لجنة المكافآت فيما تحدد مكافآت نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) للأفراد بناءً على جدول الدرجات.

احتساب التعويضات المتغيرة – الوحدات الرقابية والمساندة

تعتبر أهداف الوحدة التي تحدد ويتم الاتفاق عليها مع لجنة المكافآت في بداية كل فترة تقييم، هي الأساس للتعويض المتغير الذي يتم دفعه. فيما عدا الحالات التي يحقق المصرف فيها خسائر، فإن التعويض المتغير لموظفي الوحدات الرقابية والمساندة، يتم دفعه على أساس أهداف الوحدة والأداء الفردي.

ويتم تحديد مضاعفات الأساس لكل موظف في كل وحدة من الوحدات الرقابية والمساندة.

ويتم تحديد وزن بقيمة (1) لإنجازات أهداف الوحدة، ويتم تقييمها على أساس مستوى النتائج المتحققة.

وتعتمد درجة أداء الفرد على أساس تقييم الفرد، ووضعت الدرجة لتتراوح مابين (0) و (1) كحد أقصى.

وتُلخّص عملية التعويض المتغير كما يلي:

تربط المكافأة بأداء المصرف ووحدة الأعمال والفرد.

تأخذ عملية تحديد الأهداف في اعتبارها العوامل المتغيرة للمخاطر على النحو الكمي والنوعي على حد سواء، مثل: السمعة.

وبأخذ البعد الزمني للمخاطر في الاعتبار، فإن مكافأة نهاية العام تُربط بعامل إرجاء، وأيضاً بالأسهم، من أجل مواءمة مصلحة الموظف مع مصلحة المساهمين.

في حال عدم تحقيق المصرف أو وحدات الأعمال للأهداف المعدلة وفق المخاطر أو في حال تحقيقه لخسائر؛ فإن مستوى مكافأة نهاية العام قد تصبح أقل أو تلغى. تجرى عملية تقييم لما بعد المخاطر للتأكد من أنه في حال تحقق خسائر كبيرة، أو تحقق دخل أقل من المتوقع والتي يمكن نسبتها إلى تصرفات الموظفين؛ فإنه يتم تفعيل بنود استراجاع أو تعديل التعويضات بما هو مناسب.

سياسة المكافآت
(تتمة)

تفاصيل المكافآت

أ) مجلس الإدارة

المبالغ بالدينار البحريني	2019	2018
رسوم الحضور وتكاليف السفر	**337,094**	298,395
المكافآت المدفوعة	**787,000**	595,000
مكافآت أعضاء مجلس إدارة الشركات التابعة للمصرف، رسوم الحضور والنفقات	**20,476**	33,252

ب) الموظفون

		بآلاف الدنانير البحرينية				
		التعويضات المتغيرة المقدمة		التعويضات المتغيرة المرجأة		
31 ديسمبر 2019	عدد الموظفين	الثابتة*	نقدية	غير نقدية	نقدية	غير نقدية	المجموع
مسارات الأعمال للأشخاص المعتمدين	9	2,007	553	–	134	649	3,343
الإدارات الرقابية والمساندة للأشخاص المعتمدين	19	1,424	284	–	20	85	1,813
المسؤولون عن المخاطر المادية الأخرى	37	1,334	356	–	3	12	1,705
الموظفون الآخرون – عمليات البحرين	288	6,512	1,844	–	–	–	8,356
الموظفون الآخرين – الفروع الخارجية	28	196		–	–	–	196
	381	11,473	3,037	–	157	746	15,413

31 ديسمبر 2018							
مسارات الأعمال للأشخاص المعتمدين	10	1,992	577	–	117	582	3,268
الإدارات الرقابية والمساندة للأشخاص المعتمدين	15	1,037	182	–	15	66	1,300
المسؤولون عن المخاطر المادية الأخرى	36	1,022	272	–	–		1,294
الموظفون الآخرون – عمليات البحرين	280	6,007	1,203	–	–	–	7,210
الموظفون الآخرين – الفروع الخارجية	25	199	45	–	–	–	244
	366	10,257	2,279	–	132	648	13,316

* تشمل المكافآت الثابتة جميع التعويضات والمزايا المستحقة للموظفين بناء على الترتيبات التعاقدية (التأمينات الاجتماعية، والتعويضات، وتذاكر السفر والتأمين الطبي). لا توجد هناك أي تعويضات نهاية الخدمة خلال العام.

إرجاء مكافأة الأداء (البونس)

31 ديسمبر 2019	نقدية ألف دينار بحريني	عدد الأسهم	قيمة الأسهم	أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الرصيد كما في 1 يناير 2019	345	12,235,923	1,738	–	**2,083**
المكافآت خلال العام	157	5,080,059	746	–	**903**
تعديل أسهم منحة	–	428,257	–	–	**-**
الممارسة/ المباعة/ المدفوعة خلال العام	(144)	(3,089,122)	(278)	–	**(422)**
إعادة تقييم الأسهم	–	–	18	–	**18**
تعديل المخاطر	(37)	(1,301,622)	(204)	–	**(241)**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019	**321**	**13,353,495**	**2,020**	–	**2,341**

31 ديسمبر 2018					
الرصيد كما في 1 يناير 2019	294	10,999,785	1,619	–	**1,913**
المكافآت خلال العام	158	4,565,322	757	–	**915**
الممارسة/ المباعة/ المدفوعة خلال العام	(107)	(3,329,184)	(459)	–	**(566)**
تعديل المخاطر	–	–	(179)	–	**(179)**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018	345	12,235,923	1,738	–	**2,083**

إدارة المخاطر وإدارة الالتزام

إننا في مصرف السلام–البحرين، ("المصرف"، "المجموعة")، ندرك أننا في مجال عمل يملي علينا تحمل المخاطر، وأن نجاحنا يعتمد إلى درجة كبيرة على مدى كفاءتنا في تعريف هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها وإدارتها .ولذلك فإننا نرى أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسيا من وجهة النظر الإستراتيجية، وأن إتفاقية بازل تشكل محفزا للتنفيذ الناجح لإدارة المخاطر، وذلك تماشيا مع أفضل الممارسات المتبعة.

المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه إطار عمل إدارة المخاطر هو التأكد من أن المخاطر المقبولة تقع ضمن المدى الذي يعتمده المصرف لتحمل المخاطر، وأن العوائد الناتجة تكون متوافقة مع المخاطر التي يتم تحملها. إن الهدف من ذلك هو خلق قيمة للمساهمين من خلال حماية المجموعة من الخسائر غير المتوقعة، وضمان زيادة إمكانيات وفرص تحقيق الأرباح مقارنة بالمخاطر والتأكد من استقرار الأرباح.

ولهذا فإن خطة تأسيس المجموعة تعطي الأولوية لتطوير إطار فعال لإدارة المخاطر و إدارة الالتزام بما يتوافق مع الأنظمة والإجراءات المثلى المتعارف عليها محليا ودولياً، وبما يتماشى مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وإتفاقية بازل.

إطار عمل إدارة المخاطر

إن إطار عمل إدارة المخاطر يحدد ثقافة المخاطر لدى مصرف السلام– البحرين وكذلك كيفية ممارسة سلوكيات تحمل المخاطر بالشكل الصحيح في جميع عمليات المصرف بما يضمن التوازن الدائم بين الأرباح ومستوى المخاطر المحتملة.

ويحقق إطار عمل إدارة المخاطر هذا الهدف من خلال تعريف المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر بالمجموعة، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر أمن المعلومات، والمخاطر الإستراتيجية، ومخاطر السمعة، وأدوار ومسئوليات مجلس الإدارة، ومجموعة إدارة المخاطر، والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بإدارة المخاطر، وأساليب تقييم المخاطر بناء على الاحتمالات والتبعات، وسياسات المخاطر الرئيسية، وإجراءات وحدود المخاطر، ونظم وتقارير معلومات إدارة المخاطر، وإطار عمل الرقابة الداخلية، وأسلوب المجموعة في إدارة رأس المال.

ويتم تقييم مدى فعالية إطار عمل إدارة المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار أفضل المعايير وممارسات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي المناسبة لتلبية متطلبات مصرف البحرين المركزي وإتفاقية بازل. بالإضافة إلى ذلك فإن مجموعات العمل والمساندة تجري وبشكل دوري عمليات تقييم داخلية للتحكم في المخاطر.

ونتيجة لذلك، يؤدي إطار عمل إدارة المخاطر إلى إيجاد التناسق بين دوائر المصرف وأهداف إدارة المخاطر.

إدارة رأس المال

إن حجر الأساس لإطار إدارة المخاطر هو الوصول إلى العلاقة المثلى بين المخاطر والعوائد مقارنة برأس المال المتوفر من خلال إدارة رأس المال بشكل مركز وبرقابة جيدة تشمل مجموعات إدارة المخاطر والشئون المالية ومجموعات الأعمال.

الحوكمة

يدعم إطار عمل إدارة المخاطر إطار فعال للحوكمة، كما ورد بالقسم الخاص بالحوكمة الإدارية في الصفحات 38 – 53.

المسئولية عن المخاطر

تقع مسئولية تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر في المجموعة على عاتق دائرة إدارة المخاطر تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمجموعة ولجنة التدقيق والمخاطر. يتولى رؤساء مجموعات الأعمال والمجموعات المساندة في المجموعة، كونهم خط الدفاع الأمامي، مسئولية المخاطر المختلفة، ويتوجب عليهم التأكد من إدارة هذه المخاطر وفقا لإطار عمل إدارة المخاطر. تقع مسئولية تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر في المجموعة على عاتق دائرة إدارة المخاطر تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمجموعة ولجنة التدقيق والمخاطر.

وتساعد إدارة المخاطر رؤساء مجموعات الأعمال والمجموعات المساندة في تحديد المخاطر والمسئولين عنها وتقييم احتمالاتها وتبعاتها والخيارات المتاحة للتعامل معها، ووضع أولويات أعمال إدارة المخاطر، وخطط إدارة المخاطر، والتفويض بتنفيذ خطط إدارة المخاطر ومتابعة جهود إدارة المخاطر.

إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال

أنشأ المصرف إدارة مستقلة ومتخصصة لتنسيق تنفيذ برنامج الالتزام ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ويشمل البرنامج السياسات والإجراءات لإدارة الالتزام بالأنظمة واللوائح، ومكافحة غسيل الأموال، ومعايير الإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات الجوهرية والحساسة والتداول بناء على معلومات داخلية.

وبمقتضى ما تمليه متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، يضمن مصرف السلام–البحرين من خلال سياساته الخاصة سلامة عمل سياسات وإجراءات مكافحة غسيل الأموال ووجود إجراءات رقابة داخلية لمنع واكتشاف عمليات غسيل الأموال. وتملي هذه السياسات كيفية وضع الإرشادات العامة والإجراءات لقبول العملاء والمحافظة على استمرار التعامل معهم، ومراقبة عملياتهم وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي والمعايير الدولية مثل توصيات الفريق الخاص للإجراءات المالية لمكافحة غسيل الأموال FATF ووثائق لجنة بازل.

جميع التحويلات الإلكترونية الواردة والصادرة يتم عرضها للتدقيق مقابل عدد من قوائم العقوبات الصادرة من قبل بعض الهيئات التنظيمية بما في ذلك لجان عقوبات مجلس الأمن ووزارة الخزانة الأمريكية–مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC، بالإضافة إلى تلك المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي.

كذلك يتضمن البرنامج الالتزام بالأنظمة التي وضعها مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

وقد وضع المصرف السياسات الملائمة واتخذ الخطوات اللازمة في تحديث الأنظمة المصرفية الأساسية للالتزام بمتطلبات قانون الالتزام لقواعد الضرائب على الحسابات الأجنبية (FATCA) وفقاً بمتطلبات الجهات التنظيمية.

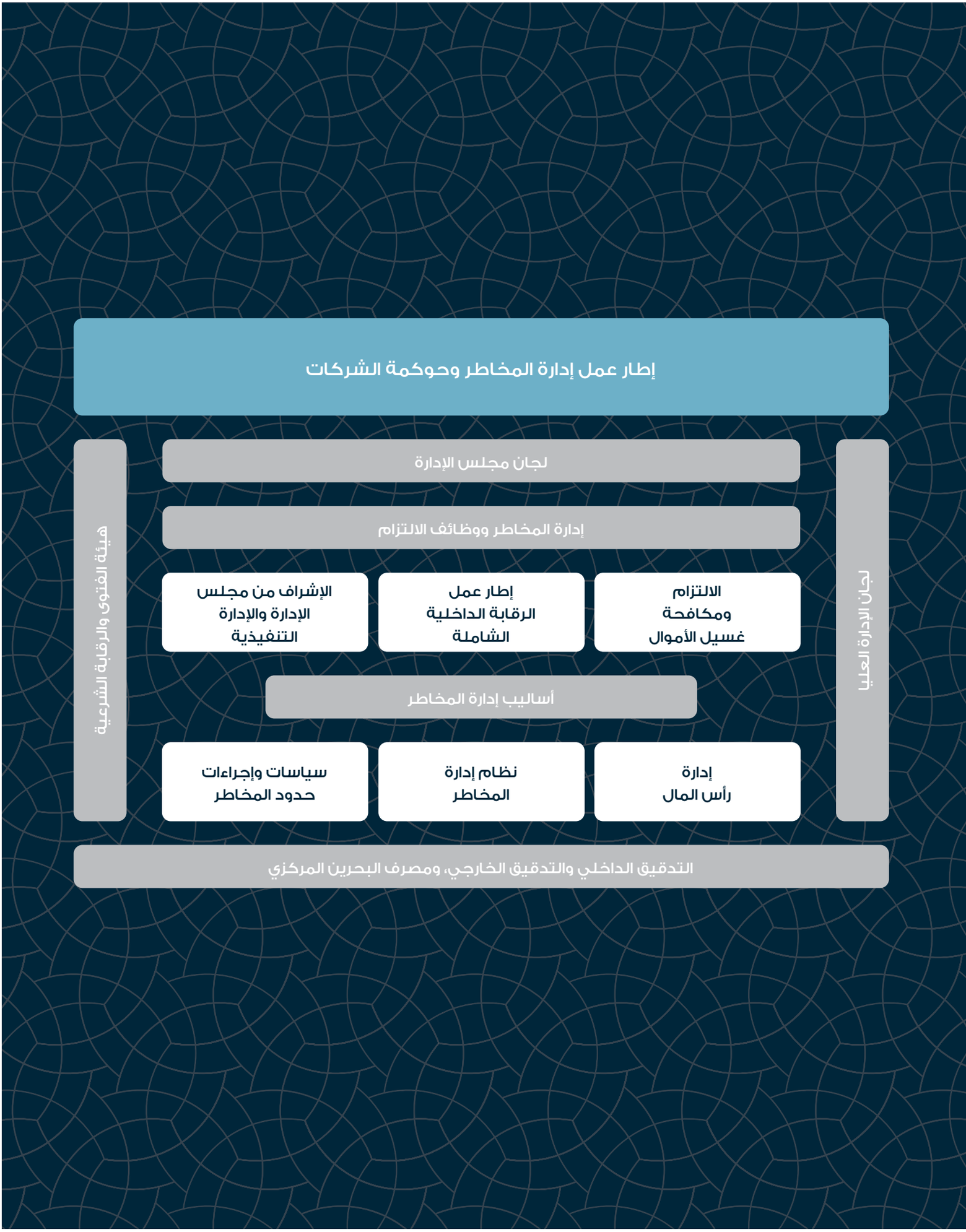
إطار عمل إدارة المخاطر وحوكمة الشركات
لجان مجلس الإدارة
إدارة المخاطر ووظائف الالتزام
الالتزام ومكافحة غسيل الأموال
إطار عمل الرقابة الداخلية الشاملة
الإشراف من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
أساليب إدارة المخاطر
إدارة رأس المال
نظام إدارة المخاطر
سياسات وإجراءات حدود المخاطر
لجان الإدارة العليا
هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، ومصرف البحرين المركزي

المسئولية الاجتماعية

يلتزم المصرف بواجبات المواطنة للإسهام في تحسين المجتمعات التي يمارس أنشطته فيها. ونحن نسعى إلى تقديم الدعم لحكومة مملكة البحرين في جهودها الرامية إلى تحسين نوعية حياة الناس في مملكة البحرين.

يؤكد مصرف السلام–البحرين التزامه تجاه المجتمع من خلال دعم المبادرات التي تضيف القيمة إلى البنية التحتية السكنية والتعليمية والصحية في المملكة، وتحفيز النمو الاقتصادي والازدهار من خلال تقديم الدعم للمشاريع الريادية وتطوير الشباب.

وإلى جانب الإسهام بالتسهيلات الطبية والتبرعات الخيرية للمحتاجين، قدم المصرف أيضًا الدعم للمبادرات الثقافية التي تهدف إلى المحافظة على الثقافة والتراث الوطني البحريني للأجيال القادمة.

يسعى المصرف جاهداً لدعم الأنشطة الاجتماعية من خلال مبادراته للمنظمات الخيرية والتعليمية والصحية والثقافية والرياضية والبيئة.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف السلام–البحرين المقدم إلى الجمعية العمومية عن أعمال السنة المالية المنتهية بتاريخ 2019/12/31م

أولاً: النظام الأساسي

إن مصرف السلام - البحرين ش.م.ب. يعمل بصفته مصرفا إسلاميا بموجب الترخيص الصادر من مصرف البحرين المركزي وعقد تأسيسه والنظام الأساسي متوافقان مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً: أنشطة المصرف وتوجيه الهيئة

أشرفت الهيئة على أنشطة المصرف ومعاملاته خلال العام وقامت بدورها في توجيه الإدارات المختلفة إلى الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة في هذه الأنشطة وتلك المعاملات، وعقدت الهيئة خمسة إجتماعات خلال هذه السنة مع المسئولين بالمصرف.

ثالثاً: العقود والمعاملات

درست الهيئة هياكل العمليات التي عرضت عليها أثناء العام، واعتمدت عقودها ومستنداتها، وأجابت عن الأسئلة والاستفسارات التي طرحت بشأنها، وأصدرت في ذلك القرارات والفتاوى بخصوصها، وقد عممت هذه الفتاوى والقرارات على إدارات المصرف المختصة لتنفيذها، كما أن الهيئة راجعت نماذج العقود والاتفاقيات التي عرضت عليها في معاملات صكوك وتمويلات مجمعة وأبدت عليها ملاحظاتها وأقرتها.

رابعاً: الإطلاع على السجلات

قامت إدارة المصرف بالتجاوب مع الهيئة مشكورةً بتوفير جميع ما طلبته الهيئة من سجلات وبيانات ومعلومات يقتضيها التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية.

خامساً: التدقيق الشرعي

راجعت الهيئة تقارير التدقيق الشرعي الداخلي وأبدت ملاحظاتها عليها وصححت ما دعت الحاجة إلى تصحيحه، كما اطلعت على تقرير التدقيق الشرعي الخارجي، وكذلك توضيحات الإدارة حول معظم النقاط المذكورة ورأتها مناسبة، وأما ما يحتاج إلى تصحيح فقد طلبت الهيئة من إدارة المصرف تصحيح ذلك في أقرب فرصة.

سادساً: التدريب

اطلعت الهيئة على ما قامت به الإدارة من تدريب العاملين، وتوصي الهيئة إدارة المصرف باستمرار التدريب بصفة منتظمة لرفع مستوى الأداء والإلتزام الشرعي.

سابعاً: الميزانية العمومية

اطلعت الهيئة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والسياسات المحاسبية لإعداد الميزانية وعلى أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين.

وترى الهيئة أن هذه الميزانية في حدود ما عرضته إدارة المصرف وما قدمته من معلومات وما تم تنفيذه من بعض الملاحظات تمثل موجودات المصرف وإيراداته بصفة مقبولة.

ثامناً: الزكاة

لما كان النظام الأساسي للمصرف لا يلزم المصرف بإخراج زكاة حقوق المساهمين المستثمرة لديه، فقد قامت الهيئة بحساب الزكاة الواجبة على المساهمين لإبلاغهم بها، كما يتم الإفصاح عنها في الميزانية.

تاسعاً: صندوق الخيرات

قامت الهيئة بالتأكد من صرف وتوجيه جميع العوائد غير المتوافقة مع أحكام الشريعة إلى صندوق الخيرات بالمصرف، والتي نتجت إما من معاملات سابقة نتيجة لإدماج مصارف تقليدية محولة إلى مصرف السلام أو لأي سبب آخر.

قرار الهيئة

وتؤكد الهيئة أن مسئولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات المصرف تقع على عاتق إدارة المصرف، كما تقرر أنَّ معاملات المصرف المنفذة خلال العام، لا تخالف في جملتها أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك في حدود ما اطلعت عليها من معلومات وبيانات. والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

وتدعو الهيئة للمصرف دوام التوفيق والسداد لما يحبه الله ويرضاه.

وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ القاضي عدنان عبد الله القطان رئيس الهيئة	**فضيلة الشيخ الدكتور فريد يعقوب المفتاح** عضو الهيئة	**فضيلة الشيخ الدكتور نظام محمد يعقوبي** عضو الهيئة	**فضيلة الشيخ الدكتور أسامة محمد بحر** عضو الهيئة

البيانات المالية الموحدة

المحتويات

66 تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين
67 بيان المركز المالي الموحد
68 بيان الدخل الموحد
69 بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
70 بيان التدفقات النقدية الموحد
71 إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين

مصرف السلام – البحرين ش.م.ب، المنامة – مملكة البحرين

Tel: +973 17 224807
Fax: +973 17 227443
www.kpmg.com/bh
C.R. No. 6220

KPMG Fakhro Audit
12th Floor, Fakhro Tower
P.O. Box 710, Manama
Kingdom of Bahrain

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لمصرف السلام – البحرين ش.م.ب («المصرف») والشركات التابعة لها («المجموعة») والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2019، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة ومدققي الحسابات عن البيانات المالية الموحدة

ان هذه البيانات المالية الموحدة وإلتزام المجموعة بالعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسئولية مجلس إدارة المصرف، وإن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية الموحدة وفقا لما قمنا به من أعمال التدقيق.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب منا وضع وتنفيذ خطة للتدقيق للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أي خطأ جوهري. يشتمل التدقيق على فحص للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة بالبيانات المالية الموحدة وذلك عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها، كما ويشتمل أيضاً على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية الموحدة. إننا نرى أن ما قمنا به من أعمال التدقيق يشكل أساساً سليماً للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية والمجلد رقم (2) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

أ) إن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم (2) والفقرات النافذة من المجلد رقم (6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

كي بي إم جي فخرو
رقم قيد الشريك 137
12 فبراير 2020

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2019

	إيضاح	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	4	**219,456**	82,257
صكوك سيادية وإيداعات لدى المصرف المركزي	5	**340,950**	377,216
إيداعات لدى مؤسسات مالية	6	**118,615**	140,304
صكوك الشركات	7	**21,880**	9,222
موجودات التمويلات	8	**723,198**	568,905
موجودات الإيجارات التمويلية	9	**348,488**	256,892
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	11	**108,991**	107,508
عقارات استثمارية	12	**72,774**	74,261
عقارات للتطوير	13	**2,943**	6,290
استثمار في شركات زميلة	14	**10,640**	15,972
موجودات أخرى	15	**44,260**	45,581
الشهرة	16	**25,971**	25,971
مجموع الموجودات		**2,038,166**	1,710,379
المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق الملكية، وحصة غير مسيطرة			
المطلوبات			
إيداعات من مؤسسات مالية	6	**392,014**	214,377
إيداعات من العملاء	18	**751,712**	635,741
حسابات جارية للعملاء		**289,456**	251,842
تمويل مرابحة لأجل	17	**145,590**	155,543
مطلوبات أخرى	19	**41,481**	48,293
مجموع المطلوبات		**1,620,253**	1,305,796
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	20	**102,476**	99,761
حقوق الملكية			
رأس المال	21	**221,586**	214,093
أسهم الخزينة	21	**(6,758)**	(3,855)
احتياطيات وأرباح مستبقاة		**99,910**	93,901
مجموع حقوق الملكية		**314,738**	304,139
حصة غير مسيطرة		**699**	683
مجموع المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق الملكية، وحصة غير مسيطرة		**2,038,166**	1,710,379

خليفة بطي عمير المهيري
رئيس مجلس الإدارة

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
نائب رئيس مجلس الإدارة

رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	إيضاح	**2019 ألف دينار بحريني**	2018 ألف دينار بحريني
الدخل التشغيلي			
دخل التمويل	24	**59,712**	49,384
دخل من الصكوك		**17,066**	16,767
دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	25	**2,633**	(889)
(خسارة) / دخل من العقارات	26	**(1,442)**	420
الرسوم والعمولات، صافي	27	**7,639**	9,396
حصة البنك من أرباح شركات زميلة	14	**1,209**	375
إيرادات أخرى	28	**4,889**	9,464
مجموع الدخل التشغيلي		**91,706**	84,917
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية		**(6,820)**	(5,169)
مصروفات التمويل على إيداعات من العملاء		**(25,442)**	(17,893)
مصروفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل		**(5,583)**	(4,515)
العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب		**(1,904)**	(492)
حصة المجموعة كمضارب		**1,570**	246
حصة حاملي حسابات الاستثمار من الأرباح	20	**(334)**	(246)
صافي الدخل		**53,527**	57,094
المصروفات التشغيلية			
تكاليف الموظفين	29	**15,394**	11,861
تكلفة الممتلكات والمعدات		**2,269**	2,019
استهلاك		**1,599**	869
مصروفات تشغيلية أخرى		**10,525**	13,164
مجموع المصروفات التشغيلية		**29,787**	27,913
الربح قبل مخصص انخفاض القيمة		**23,740**	29,181
صافي مخصص انخفاض القيمة	10	**(2,610)**	(10,661)
صافي ربح السنة		**21,130**	18,520
المنسوب إلى:			
– مساهمي البنك		**21,093**	18,499
– حصة غير مسيطرة		**37**	21
		21,130	18,520
العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)	23	**9.8**	8.7

خليفة بطي عمير المهيري
رئيس مجلس الإدارة

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
نائب رئيس مجلس الإدارة

رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

كما في 31 ديسمبر 2019

المبالغ بآلاف الدنانير البحرينية

	المنسوب إلى مساهمي البنك										
				الاحتياطيات والأرباح المستبقاة							
	رأس المال	أسهم الخزينة	احتياطي علاوة إصدار أسهم	احتياطي قانوني	أرباح مستبقاة	احتياطي القيمة للاستثمارات	احتياطي القيمة العادلة للعقارات	احتياطي تحويل عملات أجنبية	مجموع الاحتياطيات	مجموع حقوق الملكية	حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق ملكية المجموعة
الرصيد في 1 يناير 2019	**214,093**	**(3,855)**	**12,209**	**18,998**	**42,101**	**199**	**23,589**	**(3,195)**	**93,901**	**304,139**	**683**	**304,822**
صافي ربح السنة	**–**	**–**	**–**	**–**	**21,093**	**–**	**–**	**–**	**21,093**	**21,093**	**37**	**21,130**
إعادة تحويل عملات أجنبية	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**(210)**	**–**	**(28)**	**(238)**	**(238)**	**–**	**(238)**
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة	**–**	**–**	**–**	**–**	**21,093**	**(210)**	**–**	**(28)**	**20,855**	**20,855**	**37**	**20,892**
أسهم منحة صادرة	**7,493**	**–**	**–**	**–**	**(7,493)**	**–**	**–**	**–**	**(7,493)**	**–**	**–**	**–**
أرباح أسهم لسنة 2018	**–**	**–**	**–**	**–**	**(7,353)**	**–**	**–**	**–**	**(7,353)**	**(7,353)**	**–**	**(7,353)**
شراء أسهم خزينة	**–**	**(2,903)**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**(2,903)**	**–**	**(2,903)**
الحركة في الحصة الغير مسيطرة	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**(21)**	**(21)**
المحول للاحتياطي القانوني	**–**	**–**	**–**	**–**	**(2,109)**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	**221,586**	**(6,758)**	**12,209**	**21,107**	**46,239**	**(11)**	**23,589**	**(3,223)**	**99,910**	**314,738**	**699**	**315,437**
الرصيد في 1 يناير 2018	214,093	(1,879)	12,209	17,148	40,304	199	24,196	(3,040)	91,016	303,230	607	303,837
صافي ربح السنة	–	–	–	–	18,499	–	–	–	18,499	18,499	21	18,520
صافي التغيرات في القيمة العادلة	–	–	–	–	–	–	(607)	–	(607)	(607)	–	(607)
إعادة تحويل عملات أجنبية	–	–	–	–	–	–	–	(155)	(155)	(155)	–	(155)
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة	–	–	–	–	18,499	–	(607)	(155)	17,737	17,737	21	17,758
أرباح أسهم لسنة 2017	–	–	–	–	(14,852)	–	–	–	(14,852)	(14,852)	–	(14,852)
شراء أسهم خزينة	–	(1,976)	–	–	–	–	–	–	–	(1,976)	–	(1,976)
صافي الحركة في الحصة الغير مسيطرة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	55	55
المحول للاحتياطي القانوني	–	–	–	1,850	(1,850)		–	–	–	–	–	–
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	214,093	(3,855)	12,209	18,998	42,101	199	23,589	(3,195)	93,901	304,139	683	304,822

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
الأنشطة التشغيلية		
صافي الربح للسنة	**21,130**	18,520
تعديلات للبنود التالية:		
الإستهلاك	**1,599**	869
إطفاء علاوة على الصكوك – صافي	**286**	1,033
تغيرات القيمة العادلة من الاستثمارات	**433**	(1,027)
دخل من استثمارات	**(1,624)**	1,882
صافي مخصص انخفاض القيمة	**2,610**	10,661
حصة البنك من أرباح شركات زميلة	**(1,209)**	(375)
عقارات للتطوير	**–**	158
الدخل التشغيلي قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	**23,225**	31,721
تغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي	**(5,938)**	3,221
موجودات تمويلية وموجودات الإيجارات التمويلية	**(246,818)**	(92,083)
موجودات أخرى	**753**	5,201
إيداعات من مؤسسات مالية	**177,637**	26,410
إيداعات من العملاء	**115,971**	66,090
حسابات جارية للعملاء	**37,614**	(32,036)
مطلوبات أخرى	**(2,362)**	(1,075)
حقوق حاملي حسابات الاستثمارات	**2,713**	(19,120)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية	**102,795**	(11,671)
الأنشطة الاستثمارية		
صكوك سيادية	**12,942**	8,332
صكوك شركات	**(12,631)**	1,166
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	**(371)**	2,475
استثمار في شركات زميلة	**6,303**	740
شراء ممتلكات ومعدات	**(1,649)**	(960)
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية	**4,594**	11,753
الأنشطة التمويلية		
تمويل مرابحات لأجل	**(9,953)**	58,592
أرباح أسهم مدفوعة	**(7,777)**	(15,148)
شراء أسهم الخزينة	**(2,903)**	(1,976)
صافي الحركة في حصة غير مسيطرة	**(21)**	(11)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التمويلية	**(20,654)**	41,457
صافي التغير في النقد وما في حكمه	**86,735**	41,539
النقد وما في حكمه في 1 يناير	**216,561**	175,022
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	**303,296**	216,561
* يتكون النقد وما في حكمه من:		
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	**83,500**	8,372
صكوك سيادية وإيداعات	**–**	23,001
أرصدة لدى بنوك أخرى	**101,107**	44,882
إيداعات لدى مؤسسات مالية ذات فترات إستحقاق أصلية لمدة 90 يوماً أو أقل	**118,689**	140,306
	303,296	216,561

* النقد وما في حكمه كما في 31 ديسمبر 2019 صافي من الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 167 ألف دينار بحريني (2018: 1 ألف دينار بحريني).

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

1. التأسيس والأنشطة الرئيسية

تأسس مصرف السلام–البحرين ش.م.ب. («البنك») في مملكة البحرين بموجب قانون الشركات التجارية البحريني رقم 2001/21 وسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بموجب سجل تجاري رقم 59308 بتاريخ 19 يناير 2006. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي ولدى البنك ترخيص مصرفي إسلامي بالتجزئة ويزاول البنك أعماله بموجب قواعد الشريعة الإسلامية ووفقاً لكافة متطلبات الأنظمة المعنية بالبنوك الإسلامية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. العنوان المسجل للبنك هو ص. ب. 18282، مركز البحرين التجاري العالمي، البرج الشرقي، شارع الملك فيصل، المنامة 316، مملكة البحرين. يتم تداول الأسهم العادية للبنك في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.

الشركات التابعة الرئيسية هي كما يلي:

اسم الشركة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية	
			2019	2018
إيه إس بي سيشيل	سيشيل	تقديم خدمات مصرفية	**%70**	%70
إيه إس بي بيوديزل	هونج كونج	إنتاج الديزل الحيوي	**%36**	%36

يعمل البنك وشركاته التابعة الرئيسية من خلال عشرة فروع في مملكة البحرين وفرع واحد في جزر السيشيل، ويقدم مجموعة كاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تتضمن أنشطة البنك على إدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح، وتقديم العقود التمويلية الإسلامية، والتعامل في الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كمدير/ وكيل، وإدارة الأدوات المالية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية لمصرف البحرين المركزي كما هو محدد في إطار الترخيص.

لقد تم إعتماد إصدار هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 12 فبراير 2020.

2. السياسات المحاسبية

2.1 أسس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، والاستثمارات العقارية التي تظهر بالقيمة العادلة. تتضمن هذه البيانات المالية الموحدة جميع الموجودات والمطلوبات والعقود المالية غير المدرجة في الميزانية المحتفظ بها من قبل المجموعة.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني، كونها العملة الرئيسية الوظيفية وعملة عرض عمليات المجموعة، وتم تقريبها إلى أقرب ألف دينار بحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك.

2.1 أ بيان بالإلتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة، وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية. تستخدم المجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة للأمور التي لا تنطوي تحت مظلة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تعرض المجموعة بيان المركز المالي الموحد بشكل عام على أساس السيولة. تم عرض تحليل فيما يتعلق بالاسترداد أو التسوية التعاقدية خلال 12 شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد (المتداول) ولأكثر من 12 شهر بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد (غير المتداول) في إيضاح 36.

2.1 ب أسس التوحيد

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 31 ديسمبر 2019. أعدت البيانات المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك، ما عدا شركة تابعة واحدة. جميع الشركات التابعة تستخدم سياسات محاسبية متوافقة مع البنك.

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة البنك. توجد السيطرة عندما يكون للبنك سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يتم اعتبار السيطرة عند امتلاك البنك لأغلبية الأصوات في الشركة المستثمر فيها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.1 أسس الإعداد (تتمة)

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق موجودات معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو استثمار وعادة تكون حقوق التصويت غير ذات صلة لتشغيل هذه الشركات. إن امتلاك المستثمر سلطة اتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير أو وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد. إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لاستنتاج السيطرة. عند اتخاذ المجموعة قرارات اختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة، أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة. يُفترض وجود السيطرة عندما يمتلك البنك غالبية حقوق التصويت في الاستثمار.

البيانات المالية لهذه الشركات ذات الأغراض الخاصة لم يتم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المجموعة تسيطر على الشركة. يتضمن إيضاح رقم 38 معلومات عن الموجودات تحت الإدارة من قبل المجموعة.

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية في صافي موجودات الشركة المشتراة القابلة للتحديد في تاريخ الشراء.

إذا تم الاستحواذ أقل من 100% من الشركة التابعة، تقوم المجموعة باختيار أساس قياس الحصص غير المسيطرة، على أساس لكل معاملة على حدة، كالتالي:

- بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، والذي يعني الشهرة، أو ربح من صفقة الشراء، ويشمل جزء منسوب للحصص غير المسيطرة العادية؛ أو
- الحصة التناسبية لحامل الأسهم في المبلغ المحتسب لصافي الموجودات القابلة للتحديد للشركة المستحوذ عليها، والتي تعني الشهرة المحتسبة، أو ربح من صفقة الشراء، وتتعلق بالحصة المسيطرة عليها فقط.

معاملات تم استبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً استبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم احتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً استبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لا تكون هناك أدلة على حدوث أي انخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

2.1 ج عملة التعامل وعملة العرض

يتم احتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الاقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة («عملة التعامل»). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة التي تستخدمها المجموعة في معاملاتها وكذلك في إعداد البيانات المالية.

العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية في تاريخ المركز المالي الموحد إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير المالية. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بناء على التكلفة التاريخية يتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. تدرج فروقات تحويل البنود غير النقدية المصنفة «بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية» في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى حين بيع، أو إلغاء احتساب الموجودات ذات العلاقة، والتي يتم احتسابها آنذاك في بيان الدخل الموحد. أرباح تحويل الموجودات غير المالية المصنفة «بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة» يتم احتسابها مباشرة في بيان الدخل الموحد كجزء من تغيرات القيمة العادلة.

تحويل العمليات الأجنبية

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والشركات الزميلة الأجنبية التي عملتها الوظيفية ليست الدينار البحريني إلى الدينار البحريني وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تحول إيرادات ومصروفات العمليات الأجنبية إلى الدينار البحريني وفقا لمتوسط أسعار الصرف السائدة خلال السنة. تحتسب الفروقات الناتجة من تحويل العملات ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية الذي يمثل جزء من الدخل الشامل الآخر، باستثناء إلى حد تخصيص فروقات التحويل إلى الحصة غير المسيطرة.

عند بيع العمليات الأجنبية ، فإن فروقات التحويل المتعلقة بالبيع، والمحتسبة سابقاً في الدخل الشامل الآخر يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد.

2.2 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة اتخاذ قرارات وتقديرات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما تؤثر هذه القرارات والتقديرات على الإيرادات والمصروفات ومخصصات الخسائر الناتجة، وكذلك على تغيرات القيمة العادلة المسجلة في حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

تقديرات عدم اليقينية

الافتراضات الرئيسية التالية تمثل المصادر الأساسية للتقديرات المستقبلية الغير مؤكدة بتاريخ المركز المالي الموحد، والتي لها مخاطر جوهرية مما قد يتسبب في تعديل كبير في القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة وقد تم مناقشتها أدناه:

تقييم انخفاض القيمة للعقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان

لتحديد انخفاض قيمة العقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان، يتطلب استخدام القرارات والفرضيات لتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، بالإضافة لتقييم ما إذا مخاطر الائتمان على العقد المالي قد زادت بصورة كبيرة منذ الاحتساب المبدئي، ودمج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاحات 2.3 (د)، و33.2.

انخفاض قيمة الشهرة

يوجد انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

تستند القيمة القابلة للاسترداد لشهرة كل وحدة منتجة للنقد بناءً على حسابات القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية حسب الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، المتوقعة لفترة خمس سنوات باستخدام معدل النمو الاسمي لإجمالي الناتج المحلي. يتضمن تحديد توقعات معدل النمو ومعدل الخصم على قرارات تقديرية، بينما يتطلب إعداد توقعات التدفقات النقدية على افتراضات مختلفة من قبل الإدارة.

يتم مراجعة المنهجية والفرضيات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام للحد من أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسارة بناء على خبرة الخسائر الفعلية. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاح 16.

انخفاض قيمة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تقرر المجموعة، بأن الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية منخفضة القيمة عندما يكون هناك إنخفاض جوهري أو انخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من تكلفتها. ان تحديد إذا ما كان هناك انخفاض جوهري أو طويل الأجل يتطلب اتخاذ قرارات تقديرية. في حالة أسهم حقوق الملكية المدرجة في أسواق نشطة تعتبر المجموعة ان الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق 30% من تكلفته، كما تعتبر المجموعة ان أي انخفاض في قيمة الأسهم بأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز 9 أشهر انخفاضاً لفترة طويلة. في حالة ما إذا كانت أسواق هذه الاستثمارات غير نشطة، تحدد المجموعة انخفاض القيمة بناءً على تقييمها للقيمة العادلة وللقوة المالية للاستثمار، وأداء الصناعة والقطاع.

القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة من خلال الربح أو الخسارة

تحدد المجموعة القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة وغير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم، مثل التدفقات النقدية المخصومة وأسعار أحدث المعاملات. يتم تحديد القيمة العادلة في وقت معين، على أساس ظروف السوق ومعلومات عن الشركات المستثمر فيها. إن هذه التقديرات ذات طبيعة غير موضوعية ومتضمنة لأمور غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من القرارات التقديرية، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية.

إن الأحداث المستقبلية (كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية) غير مؤكدة، وانه من الممكن بناءاً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات، مما يتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات. في الحالات التي يتم استخدام فيها نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الإدارة وفقاً للمعلومات والمناقشات مع ممثلي الشركات المستثمر فيها ووفقاً لأحدث البيانات المالية المتوفرة المدققة وغير المدققة. تم مراجعة أساس التقييم من قبل الإدارة من حيث ملائمة الطريقة، سلامة الفرضيات، وصحة الاحتساب، وتم إعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تضمينها في البيانات المالية الموحدة.

تقييم الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية الخاصة والعقارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتضمن قرارات تقديرية، وعادة يستند على ما يلي:

- تقييم من قبل مقيمين خارجيين مستقلين
- أحدث معاملات السوق دون شروط تفضيلية
- القيمة العادلة الحالية لعقد آخر مشابه إلى حد كبير
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود تحمل ذات الشروط وخصائص المخاطر
- تطبيق نماذج التقييم الأخرى

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

تقدير صافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير

تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدرة. بالنسبة لمشاريع التطوير الكبيرة، يتم استخدام منهجية القيمة المتبقية، والتي تقدّر التكلفة المستقبلية للإنجاز واستخدام التطوير المتوقع. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير القيمة المتبقية للعقارات قيد التطوير بناء على أسعار البيع التقديرية / المتوقعة للسوق لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في فترة زمنية محددة، بناءً على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير. تشمل هذه التقديرات على عدم اليقينية ومسائل تعتمد على التقديرات بصورة جوهرية، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. لا يوجد يقين حول الأحداث المستقبلية. من الممكن والى حد معقول بناءً على المعلومات الحالية، ان النتائج خلال السنة المالية القادمة والتي تختلف عن الفرضيات، قد تحتاج لعمل تسويات جوهرية في القيمة الدفترية للعقارات قيد التطوير.

تقوم المجموعة بمعايرة تقنيات التقييم دورياً وتفحص صلاحيتها، إما باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية القابلة للرصد لنفس العقد، أو بيانات أخرى متوفرة في السوق قابلة للرصد.

القرارات التقديرية

فرضية الاستمرارية

قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة والتي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

السيطرة على شركات ذات أغراض خاصة

ترعى المجموعة تأسيس الشركات ذات الأغراض الخاصة بصورة أساسية لغرض السماح للعملاء باحتفاظ الاستثمارات. تقوم المجموعة بتقديم خدمات الإدارة و إدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى هذه الشركات، حيث تتضمن اتخاذ القرارات من قبل المجموعة بالنيابة عنهم. كما تقوم المجموعة بإدارة هذه الشركات بالنيابة عن العملاء وهم عبارة عن أطراف ثالثة كبيرة وهم المستفيدون الاقتصاديون للاستثمارات الأساسية. لا تقوم المجموعة بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة والتي لا تمارس عليها صلاحية السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك للتحكم في السياسات المالية والتشغيلية لهذه الشركات، للحصول على منافع من أنشطتها. في الحالات التي يصعب تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس صلاحية السيطرة، تقوم المجموعة باتخاذ قرارات تقديرية لأهداف أنشطة الشركات ذات الأغراض الخاصة، وتحديد مدى تعرضها لمخاطر ومنافع هذه الشركات، وكذلك قدرتها على اتخاذ قرارات تشغيلية لها وتحديد ما إذا كانت المجموعة تحصل على منافع من هذه القرارات.

تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر المجموعة عند شراء استثمار التصنيف المناسب لهذا الاستثمار، إما استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة. ويعكس هذا التصنيف نية الإدارة بخصوص كل استثمار ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

أ) الموجودات والمطلوبات المالية

تتكون عقود الموجودات المالية من أرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي وصكوك سيادية وصكوك شركات وإيداعات لدى مؤسسات مالية وتمويلات مرابحة (صافي من الأرباح المؤجلة) وتمويلات مضاربة ومشاركة وذمم مدينة بموجب عقود موجودات الإيجارات التمويلية وموجودات قيد التحويل وذمم مدينة أخرى. تدرج الأرصدة المتعلقة بهذه العقود بعد طرح مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تتكون عقود المطلوبات المالية من إيداعات من مؤسسات مالية وإيداعات من العملاء، وحسابات جارية للعملاء، وتمويل مرابحة لأجل، وذمم دائنة أخرى.

تحتسب جميع الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالتكلفة، كونها القيمة العادلة للأداة عند نشوئها. لاحقاً، تظهر جميع الموجودات والمطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة.

إن التكلفة المطفأة للمطلوبات أو الموجودات المالية هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الموجود أو المطلوب المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الإستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ب) المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد

تحتسب المجموعة التمويلات، والاستثمارات، والودائع، وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بتاريخ نشأتها. يتم احتساب جميع المشتريات والمبيعات للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود أو المطلوب.

ج) إلغاء احتساب الموجودات المالية

يتم إلغاء احتساب الموجودات المالية عند انتهاء حقوق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عند قيام المجموعة بنقل جميع مخاطر ومكافآت الملكية بصورة جوهرية.

يتم قياس استمرار المشاركة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للموجود والحد الأقصى للمقابل الذي قد يكون من الواجب على المجموعة دفعه، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالإلتزامات التعاقدية المحددة في العقد، أو إلغائها أو انتهائها.

د) تقييم انخفاض القيمة

انخفاض قيمة الموجودات المالية والإلتزامات

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة. ترحّل الموجودات من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي.

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:

بالنسبة للتعرضات التي لم يكن هناك أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، يحتسب جزء الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة فقط المتعلق باحتمالية أحداث التخلف ضمن 12 شهراً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً (المرحلة 1) هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على عقد مالي خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة

بالنسبة لتعرضات الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، لكنها غير ضعيفة ائتمانياً، يتم احتساب خسائر ائتمانية متوقعة لمرة واحدة فقط مدى الحياة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة 2) هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم تحديدها بناءً على الفرق بين القيمة الحالية لكافة العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة الدفع للمجموعة والقيمة الحالية للقيمة القابلة للاسترداد للموجودات المالية غير منخفضة القيمة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة

تقيم العقود المالية بأنها ضعيفة ائتمانياً عندما يقع حدث أو أكثر من الأحداث ذات الآثار السلبية على التدفقات النقدية المتوقعة لذلك الأصل.

بالنسبة للعقود المالية للمرحلة 3، يتم تحديد المخصصات المتعلقة بانخفاض القيمة الائتمانية على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد للعقد المالي. نظراً لاستخدام نفس المعايير في معيار المحاسبة المالي رقم 11، تظل منهجية المجموعة بالنسبة للمخصصات المحددة كما هي دون تغيير إلى حد كبير.

الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير منخفضة القيمة ائتمانياً

في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المشتراة لغرض التأجير هي منخفضة القيمة ائتمانياً. يعد الموجود المالي والموجود المشترى لغرض التأجير منخفض القيمة ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير منخفضة القيمة ائتمانياً تتضمن المعلومات القابلة للرصد التالية:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو الجهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الإستحقاق لأكثر من 90 يوماً؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلفية من قبل المجموعة بشروط لن تأخذها المجموعة بالاعتبار في ظروف أخرى.
- من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو في عملية إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الظروف المالية الصعبة؛

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د) تقييم انخفاض القيمة (تتمة)

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية (إما جزئياً أو كلياً) عند عدم وجود أي احتمال واقعي للاسترداد. تكون هذه هي الحالة عامة عندما تحدد المجموعة أن المقترض ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. بالرغم من ذلك، فإن الأصول المالية المشطوبة لا تزال خاضعة لأنشطة التنفيذ لغرض الامتثال بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد

يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.
- الإلتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية: عامةً كمخصص ضمن بند المطلوبات الأخرى؛ و
- حين يشتمل العقد المالي على مكونين مسحوب وغير مسحوب، وقد حددت المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإلتزامات المالية / بند خارج الميزانية العمومية بشكل منفصل عن تلك المتعلقة بالبند المسحوب، تعرض المجموعة مخصصاً للخسائر الائتمانية للمكونات المسحوبة. يتم عرض المبلغ كتخفيض من إجمالي القيمة الدفترية للمكونات المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للمكون المسحوب كمخصص في المطلوبات الأخرى.

هـ) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد، وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي، عدا ودائع الاحتياطيات الإجبارية، وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وإيداعات لدى مؤسسات مالية ذات إستحقاق أصلي خلال ثلاثة أشهر أو اقل من تاريخ شرائها.

و) موجودات التمويلات

موجودات التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة. يتم احتساب موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تعديل موجودات التمويل

إذا تم تعديل شروط موجودات التمويل، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات التمويل الأصلية واحتساب موجودات التمويل الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أوبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات التمويلات، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي للموجودات المالية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الربح أو الخسارة.

جميع العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يتم تفسيرها للأغراض المحاسبية بمجملها، وجميع العقود المربوطة أو ترتيبات السندات الأذنية يتم أخذها بالاعتبار مع عقد التمويل الأساسي لتعكس نتيجة اقتصادية واحدة، وهدف العقود.

1) تمويل المرابحات

المرابحة هو عقد يقوم بموجبه أحد الأطراف («البائع») ببيع أصل لطرف آخر («المشتري») بالتكلفة زائداً هامش ربح على أساس دفعات مؤجلة. بعد أن يقوم البائع بشراء الموجود بناءً على وعد المشتري بشراء نفس الموجود على أساس عقد هذه المرابحة ذاتها. سعر الموجود يشتمل على التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه. إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المشتري بموجب فترة التمويل المتفق عليها. بموجب عقد المرابحة، يجوز للمجموعة التصرف إمّا كبائع أو مشتري، حسب الحالة. تعتبر المجموعة أن وعد الشراء الذي قام به المشتري في معاملة مرابحة لصالح البائع ملزماً.

2) تمويل مضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين، والذي بموجبه يقدم أحدهما الأموال (رب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الأخر (المضارب). ومن ثم يقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة المتفق عليها مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. يتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو انتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة؛ عدا ذلك، فإن رب المال يتحمل الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمجموعة التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
و) موجودات التمويلات (تتمة)

3) تمويل المشاركات

تستخدم عقود المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. تساهم المجموعة والعميل في رأس مال المشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً، غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد يكون رأس مال المشارك إما بصورة نقدية أو عينية، ويتم احتساب قيمته في وقت إبرام المشاركة.

ز. موجودات الإيجارات التمويلية

موجودات الإيجارات التمويلية (تعرف أيضاً بعقود إجارة منتهية بالتمليك) هي عبارة عن اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة («المؤجر») بتأجير أحد الموجودات للعميل («المستأجر») بعد شراء أو / اقتناء الموجود المحدد، سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه، حسب طلب العميل والوعد بالتأجير مقابل بعض مدفوعات الإيجار لمدة تأجير أو فترات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك الأسس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمجموعة (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب جدول زمني متفق عليه والصيغة المطبقة خلال مدة الإيجار.

تحتفظ المجموعة (المؤجر) بملكية الموجود خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، وبعد الوفاء بكافة الإلتزامات من قبل العميل (المستأجر) بموجب اتفاقية الإجارة، تقوم المجموعة (المؤجر) ببيع الموجود المؤجر للعميل (المستأجر) بقيمة اسمية بناءً على تعهد بالبيع من قبل المجموعة (المؤجر). وعادةً ما تكون الموجودات المؤجرة عقارات سكنية أو عقارات تجارية أو طائرات.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع موجودات الإيجارات التمويلية فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى فترة عقد التأجير أو العمر الاقتصادي للموجود، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بعمل تقييم في نهاية فترة إعداد التقارير المالية لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة موجودات الإيجارات التمويلية. تحتسب خسارة انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد. إن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، عندما تعتمد على عميل واحد، تأخذ بالاعتبار التقييم الائتماني للعميل، بالإضافة لعوامل أخرى. تحتسب خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد.

تعديل موجودات الإيجارات التمويلية

إذا تم تعديل شروط موجودات الإيجارات التمويلية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية الأصلية واحتساب موجودات لإيجارات التمويلية الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل موجودات الإيجارات التمويلية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي موجودات الإيجارات التمويلية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الربح أو الخسارة.

ح. إيداعات لدى المؤسسات المالية

تشتمل هذه الإيداعات على ذمم مرابحات سلع مدينة وذمم وكالات مدينة. تظهر ذمم مرابحات السلع المدينة بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت. تظهر ذمم الوكالات المدينة بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها مخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت.

ط. صكوك سيادية وصكوك الشركات

أدوات الدين تمثل أدوات استثمارات توفر دفعات أرباح أو رأس مال ثابتة أو قابلة للتحديد. الصكوك التي تحدد بأنها أدوات دين يتم تصنيفها كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة.

ي. الموجودات والمطلوبات قيد التحويل

موجودات قيد التحويل:

قروض وسلفيات:

بالتكلفة المطفأة، مطروحاً منها المبالغ المشطوبة ومخصص الخسائر الائتمانية ، إن وجدت.

استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تم تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، ويتم تقييم القيمة العادلة على أساس المعايير المنصوص عليها في إيضاح 2.3 (ك).

مطلوبات قيد التحويل:

يتم إعادة قياس المطلوبات قيد التحويل بالتكلفة المطفأة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ك) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

استثمارات أسهم حقوق الملكية

استثمارات أسهم حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين، وتشمل أدوات تملك تبرهن على القيمة المتبقية من موجودات المنشأة، بعد طرح المطلوبات. يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية في الفئات التالي: 1) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو 2) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بما يتفق مع استراتيجيتها الاستثمارية.

الاحتساب وإلغاء الاحتساب

يتم احتساب الاستثمارات في الأوراق المالية بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الموجودات المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، أي قيمة المقابل المدفوع. يتم احتساب تكاليف المعاملة المتعلقة بالاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الدخل الموحد. بالنسبة لاستثمارات الأوراق المالية الأخرى، تحتسب تكاليف المعاملات كجزء من الاحتساب المبدئي.

بعد التسجيل المبدئي، يتم لاحقاً إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. عند بيع، أو انخفاض قيمة، أو تحصيل، أو التخلص من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، تحول الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي احتسبت سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

ل) استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم احتساب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، والتي تم شراؤها لأغراض استراتيجية، بموجب طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. تحتسب استثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى في الشركات الزميلة (2.3. ك) كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عن طريق الاستفادة من نطاق الإعفاء بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 24، المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة. الشركة الزميلة هي مؤسسة التي تمارس المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. تعتبر المؤسسة كشركة زميلة إذا كان لدى المجموعة أكثر من 20% حصة ملكية في المؤسسة، أو لدى المجموعة نفوذ مؤثر من خلال أي طريقة أخرى. المشروع المشترك هو اتفاقية يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الاتفاقية، بدلا عن حقوقها في موجوداتها وإلتزاماتها مقابل مطلوباتها.

بموجب طريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الشراء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركات الزميلة. يتم احتساب الخسائر التي تجاوزت تكلفة الاستثمار في الشركات الزميلة عندما تتكبد المجموعة إلتزامات نيابةً عن الشركة الزميلة. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. بيان الدخل الموحد يعكس حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركات الزميلة. أينما وجدت تغيرات احتسبت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة باحتساب حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها إذا استلزم الأمر في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة للمجموعة متطابقة مع المجموعة، والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً احتساب خسارة إضافية لانخفاض القيمة على استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة والذي يتمثل في الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتقوم باحتساب المبلغ في بيان الدخل الموحد.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة من معاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركات الزميلة.

يتم تضمين الأرباح / الخسائر من تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل صافي موجودات الاستثمار المذكور أعلاه في الشركات الزميلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

م) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها، أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم احتساب الاستثمار العقاري مبدئياً بالتكلفة ويتم لاحقاً قياسه بناءً على نية ما إذا كان الاحتفاظ بالاستثمار العقاري لغرض الاستخدام أو البيع. قامت المجموعة بتطبيق نموذج القيمة العادلة لاستثماراتها العقارية. بموجب نموذج القيمة العادلة، يتم احتساب أية أرباح غير محققة مباشرةً في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقارات. يتم تسوية أي خسائر غير محققة في حقوق الملكية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، فإنه يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود خسائر غير محققة متعلقة باستثمارات عقارية يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد في الفترة المالية السابقة، يتم احتساب الأرباح غير المحققة للفترة المالية الحالية في بيان الدخل الموحد إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد. يتم إدراج الاستثمارات العقارية المحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية وقيمتها العادلة المتوقعة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. الاستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة يجب أن يستمر قياسها بالقيمة العادلة.

ن) عقارات قيد التطوير

يتم تصنيف العقارات المشتراة تحديداً لغرض التطوير كعقارات قيد التطوير، ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها، أيهما أقل.

س) ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المتوقعة لجميع الممتلكات والمعدات، فيما عدا الأراضي المملوكة تملكاً حراً والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

– معدات الحاسب الآلي	3 إلى 5 سنوات
– برامج الحاسب الآلي	3 إلى 5 سنوات
– أثاث ومعدات مكتبية	3 إلى 5 سنوات
– مركبات	4 إلى 5 سنوات
– تحسينات على العقارات المؤجرة	على مدى فترة عقد التأجير

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطرق احتساب الاستهلاك الموجودات بتاريخ كل بيان للمركز المالي، وتعديلها كلما كان ذلك مناسباً.

ع) الشركات التابعة المشتراة لغرض البيع

يتم تصنيف الشركة التابعة المشتراة لغرض بيعها لاحقاً خلال إثنى عشر شهراً «كمحتفظ بها لغرض البيع» عندما يكون بيعها محتملاً جداً. يتم إظهار موجودات ومطلوبات الشركة التابعة كبند منفصل في بيان المركز المالي الموحد «كموجودات محتفظ بها لغرض البيع» و «مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع» على التوالي. يتم قياس الموجودات التي تم تصنيفها كموجودات محتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة وقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. أي خسارة انخفاض في القيمة ناتجة تخفض القيمة الدفترية للموجودات. لا يتم استهلاك الموجودات التي تم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

ف) دمج الأعمال والشهرة

يتم احتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ للمحاسبة. يتم قياس تكلفة الاستحواذ كإجمالي المقابل المحول والمقاس بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الملكية المشتراة. لكل عملية من عمليات دمج الأعمال، تختار المجموعة ما إذا كانت ستقيس الحصص غير المسيطرة في الملكية المشتراة إما بالقيمة العادلة، أو بالحصة التناسبية في صافي الموجودات المحددة للملكية المشتراة.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال على مراحل، فإن المجموعة تقوم بإعادة قياس حصتها في حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وتقوم باحتساب الناتج من الربح أو الخسارة، إن وجد، في بيان الدخل الموحد أو مجموع الدخل الشامل، حسب ما يناسب.

عندما تقوم المجموعة باستحواذ الأعمال، فإنها تقيم الموجودات المالية والمطلوبات المفترضة للتصنيف والتعيين المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما هو بتاريخ الاستحواذ.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والملكية المشتراة فقط حصص الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواذ حصة الملكية المشتراة لتحديد قيمة الشهرة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ف) دمج الأعمال والشهرة (تتمة)

يتم تسجيل الاستثمارات المشتراة التي لا تستوفي تعريف دمج الأعمال كموجودات تمويلية أو استثمارات عقارية، كلما كان ذلك مناسباً. عندما يتم شراء مثل هذه الاستثمارات، تقوم المجموعة بتخصيص تكلفة الاستحواذ بين الموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد بشكل فردي بناءً على قيمها العادلة النسبية بتاريخ الاستحواذ. إن تكلفة تلك الموجودات هي إجمالي مجموع المقابل المدفوع وأي حصص غير مسيطرة محتسبة. إذا كانت لدى الحصص غير المسيطرة حصة ملكية حالياً ويحق لهم حصة تناسبية من صافي الموجودات عند التصفية، فإن المجموعة تقوم باحتساب الحصص غير المسيطرة بالتناسب مع حصتهم في صافي الموجودات.

يتم مبدئياً قياس الشهرة بالتكلفة، التي تتمثل بالزيادة في إجمالي المقابل المحول والمبلغ المحتسب لأي حصص غير مسيطرة، وأي حصة ملكية محتفظ بها سابقاً، فوق صافي الموجودات القابلة للتحديد المشتراة والمطلوبات المفترضة. إذا كانت القيمة العادلة لصافي الموجودات المشتراة تفوق إجمالي المقابل المحول، تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا تم تحديد جميع الموجودات المشتراة وجميع المطلوبات المفترضة بشكل صحيح، وتقوم بمراجعة الإجراءات المستخدمة لقياس المبالغ التي سيتم احتسابها بتاريخ الاستحواذ. إذا كانت نتائج عملية إعادة التقييم لا تزال تشير إلى وجود زيادة في القيمة العادلة لصافي الموجودات المشتراة فوق إجمالي المقابل المحول، فإنه يتم بعد ذلك احتساب الربح في بيان الدخل الموحد.

بعد الاحتساب المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. يتم فحص الشهرة لانخفاض القيمة على الأقل سنوياً. يتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرةً في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص الشهرة لكل وحدة من وحدات المجموعة المولدة للنقد التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عما إذا كانت موجودات أو مطلوبات الشركة المشتراة الأخرى قد تم تخصيصها لتلك الوحدات.

يوجد انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للموجود أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة عن طريق تقييم المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بها الشهرة. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية، فإنه يتم احتساب خسارة انخفاض القيمة مباشرةً في بيان الدخل الموحد.

لغرض فحص انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة المستحوذة في دمج الأعمال، من تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة، أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد، والتي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عن ما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للمجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعة من الوحدات. كل وحدة أو مجموعة من الوحدات التي تم تخصيص الشهرة لها:

- تمثل الحد الأدنى ضمن المجموعة والتي يتم فيها مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية؛ و
- ليست أكبر من القطاع الأساسي سواء قطاعات التقارير الرئيسية للمجموعة أو شكل قطاعات التقارير الجغرافية للمجموعة.

ص) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط إذا كان هناك حق شرعي أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المحتسبة، وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

ق) حسابات جارية للعملاء

يتم احتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الاستثمارية) عند استلامها من قبل المصرف. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها واستلامها من قِبل المصرف بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

ر) حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تمثل حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حساب استثمار مشترك غير مقيد، وللمجموعة («المضَارب») حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة ودون وضع قيود لاستثمارها من حيث المكان والطريقة والغرض. تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مُضارب) على أصحاب حقوق الإستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مسبقاً مع أصحاب حسابات الإستثمار. تتحمل المجموعة المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه الأموال ولايتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. تظهر جميع حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة، زائداً الأرباح والاحتياطيات ذات العلاقة، مطروحاً منها المبالغ المسددة.

إن الأساس الذي تطبقه المجموعة في الوصول إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار في الدخل هو إجمالي دخل الاستثمار مطروحاً منه دخل المساهمين.

بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30، يتم تخصيص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الموجودات المستثمرة باستخدام الأموال من حسابات الاستثمار غير المقيدة.

ش) مخصصات

يتم احتساب المخصصات إذا كان على المجموعة أي إلتزام حالي (قانوني أو تعاقدي) ناتج عن حدث سابق وأن تكلفة تسوية الإلتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ت) منافع نهاية الخدمة للموظفين

المنافع قصيرة الأجل
تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم وتسجل كمصروف متى ما قدمت الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان على المجموعة إلتزام قانوني أو اعتيادي حالي كنتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها، و إذا كان بالإمكان تقدير هذا الإلتزام بصورة موثوقة.

منافع ما بعد نهاية الخدمة
يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو «نظام اشتراكات محددة»، حيث يتم بموجبه تحصيل اشتراكات شهرية من المصرف ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم احتساب مساهمة المصرف كمصروف في بيان الدخل متى استُحِقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على افتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

ث) احتساب الإيراد

موجودات التمويلات
عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلوماً عند بداية العقد، فإنه يتم احتساب الدخل على أساس العائد الفعلي على الفترة المؤجلة. يعلق احتساب الدخل المستحق عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون أقساط المرابحات متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

الصكوك
يتم احتساب الدخل من الصكوك على أساس التناسب الزمني بناءً على معدل العائد الأساسي لذلك النوع من الصكوك المعني. يعلق احتساب الدخل عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

أرباح الأسهم
يتم احتساب دخل أرباح الأسهم عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام مدفوعاتها.

موجودات الإيجارات التمويلية
يتم احتساب دخل الإيجارات التمويلية على أساس التناسب الزمني وفقاً لشروط عقد التأجير. يعلق الدخل المتعلق الإيجارات التمويلية المتعثرة. يعلق احتساب الدخل عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون مدفوعات الإيجار متأخرة عن السداد 09 يوماً، أيهما أسبق.

دخل الرسوم والعمولات
تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من نطاق متنوع من الخدمات التي تقدمها إلى عملائها. ويمكن تقسيم دخل الرسوم إلى الفئات الرئيسية التالية:

- دخل الرسوم من المعاملات التمويلية: تتضمن الرسوم المكتسبة من المعاملات التمويلية على الرسوم المدفوعة مقدماً ورسوم السداد المبكر ويتم احتسابها عند اكتسابها. إلى الحد الذي تعتبر فيه الرسوم معززة للعائد، فإنها تحتسب على فترة العقود التمويلية.
- دخل الرسوم من خدمات المعاملات: يتم احتساب الرسوم الناتجة من تمويل الشركات، والخدمات الاستشارية للشركات، وترتيب بيع الموجودات وإدارة الثروات عند اكتسابها أو على أساس التناسب الزمني عندما تكون الرسوم مرتبطة بالوقت.
- دخل الرسوم الأخرى: يتم احتساب دخل الرسوم الأخرى عندما يتم تقديم الخدمات.

خ) القيمة العادلة للموجودات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة بنشاط في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العرض المعلنة في السوق بتاريخ إعداد التقارير المالية.

بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى تقييم يتم إجراؤه من قبل مثمنون خارجيون مستقلون أو بناءً على معاملات السوق الحالية. وبدلاً عن ذلك، قد يستند التقدير أيضاً على القيمة السوقية الحالية لعقد آخر، وهو مشابه له إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيم النقد المعادلة من قبل المجموعة عن طريق احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

بالنسبة للاستثمارات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على الأسعار المتاحة للوسيط النشط وصافي القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية المحددة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الربح السوقية الحالية للأدوات ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ذ) موجودات الأمانة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة كموجودات للمجموعة وبالتالي لا يتم إظهارها في بيان المركز المالي الموحد.

ض) أرباح الأسهم العادية

يتم احتساب أرباح الأسهم المستحقة الدفع على الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل للمصرف كإلتزام ويتم طرحها من حقوق الملكية عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي المجموعة.

ظ) ضمانات مالية

الضمانات المالية هي العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يحتسب عقد الضمان المالي ابتداءً من تاريخ إصداره. تحتسب المطلوبات الناشئة من عقد الضمانة المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، عندما يصبح وفقاً للضمان محتمل.

غ) أسهم الخزينة

أسهم الخزينة هي أدوات الملكية الخاصة بالبنك التي يتم إعادة شراؤها، ويتم احتسابها بالتكلفة وتطرح من حقوق الملكية. لا يتم احتساب أي ربح أو خسارة من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة بالبنك من خلال بيان الربح أو الخسارة. يتم احتساب أي فرق بين القيمة الدفترية والمقابل، إذا تم إعادة إصدارها، في علاوة إصدار الأسهم في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

أأ) الزكاة

تحتسب الزكاة على قاعدة الزكاة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم 9 – الزكاة، باستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بدفع الزكاة بناء على أرصدة الاحتياطي المستحق والأرباح المستبقاة في نهاية السنة، بينما تدفع الزكاة المتبقية من قبل المساهمين بصورة فردية. ويقوم المصرف بحساب الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين ويتم إبلاغهم بها سنوياً. كما تقوم المجموعة بدفع الزكاة على رصيد أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ نهاية السنة بناء على الحصة التناسبية للزكاة. يتم إعتماد حسبة الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة. دفع الزكاة على حسابات الاستثمار غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسئولية حاملي حسابات الاستثمار.

أ.ب) وكالات مستحقة الدفع

تقبل المجموعة الأموال من البنوك والعملاء بموجب ترتيبات الوكالات التي بموجبها يدفع العائد للعملاء على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية. لا توجد أي قيود على المجموعة لاستخدام الأموال المستلمة بموجب اتفاقية الوكالة.

يتم إستحقاق الربح على وكالات مستحقة الدفع على أساس التناسب الزمني على مدى فترة العقد بناءً على موجودات المبالغ القائمة.

أ.ج) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على التسهيلات المالية متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة المحتفظ بها للبيع الفوري بالقيمة الدفترية عند غلق الرهن أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل. يتم تصنيف العقارات الأخرى المسترد حيازتها كعقارات استثمارية.

أ.د) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بالتبرع بأي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية للأعمال الخيرية. ووفقاً لذلك، تحول أرباح المصادر غير الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية الذي تستخدمه المجموعة للأعمال الخيرية.

2.4 المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير نافذة بعد

معيار المحاسبة المالي رقم (31)

وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)

الهدف من هذا المعيار هو وضع السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير المالية لأدوات وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)، الموجودات والإلتزامات ذات العلاقة، كلما كان قابلاً للتطبيق، للمؤسسات المالية الإسلامية من كلا المنظورين كأصيل (مستثمر) ووكيل. سيتم تطبيق المعيار على جميع عقود الوكالة بالاستثمار التي تبرمها المؤسسات المالية الإسلامية، إمّا كأصيل أو وكيل.

يؤثر المعيار على عرض الدخل والمصروفات، بما في ذلك المقابل المتغير، من ترتيبات الوكالة.

يتوقع أن يؤدي المعيار لتغيير تصنيف مطلوبات وكالة من المطلوبات إلى حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار، ويتطلب إفصاحات إضافية على الموجودات المجمعة، وتخصيص الأرباح. وهذا سيؤدي أيضا لتحسين نسبة كفاية رأس المال للمصرف. سيصبح المعيار ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر. يقوم البنك حالياً بتصنيف مبلغ 937 مليون دينار بحريني من عقود الوكالة كمطلوبات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير نافذة بعد (تتمة)

معيار المحاسبة المالي رقم (33)

الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف واحتساب وقياس وعرض وإفصاحات الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية. ينطبق هذا المعيار على استثمارات المؤسسات سواء كانت في هيئة أدوات دين، أو أسهم حقوق ملكية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (25) - الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة، ويقدم توجيهاً معدلاً لتصنيف وقياس الاستثمارات، لتتماشى مع الممارسات الدولية. يصنف المعيار الاستثمارات إلى عدة أنواع هي استثمارات حقوق الملكية، واستثمارات أدوات الدين، وأدوات استثمارية أخرى. استثمارات حقوق الملكية يجب أن تكون بالقيمة العادلة. في حالات محدودة، وحين تكون المؤسسة المالية غير قادرة على تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية، من الممكن اعتبار التكلفة كأفضل تقدير للقيمة العادلة.

يمكن تصنيف وقياس الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تعتمد فئات التصنيف الآن على اختبارات نموذج العمل، ولن يسمح بإعادة التصنيف إلا في حال تغيير نموذج العمل، وسيتم تطبيقه بأثر مستقبلي.

سيصبح المعيار ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر. إنه من غير المتوقع أن يكون لتطبيق هذا المعيار أي أثر جوهري على المصرف. سيقوم البنك بإعادة تقييم تصنيف الصكوك السيادية وصكوك الشركات بناء على اختبار نموذج العمل.

3. تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار

	2019			
	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف دينار بحريني	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية ألف دينار بحريني	بالتكلفة المطفأة/ أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	–	–	219,456	219,456
صكوك سيادية وإيداعات لدى المصرف المركزي	–	–	340,950	340,950
إيداعات لدى مؤسسات مالية	–	–	118,615	118,615
صكوك الشركات	–	–	21,880	21,880
موجودات التمويلات	–	–	723,198	723,198
موجودات الإيجارات التمويلية	–	–	348,488	348,488
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	107,438	1,553	–	108,991
استثمارات عقارية	–	72,774	–	72,774
عقارات قيد التطوير	–	–	2,943	2,943
استثمار في شركات زميلة	–	–	10,640	10,640
موجودات أخرى	–	964	43,296	44,260
الشهرة	–	–	25,971	25,971
	107,438	75,291	1,855,437	2,038,166
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
إيداعات من مؤسسات مالية	–	–	392,014	392,014
إيداعات من العملاء	–	–	751,712	751,712
حسابات جارية للعملاء	–	–	289,456	289,456
تمويل مرابحات لأجل	–	–	145,590	145,590
مطلوبات أخرى	–	–	41,481	41,481
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	–	–	102,476	102,476
	–	–	1,722,729	1,722,729

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

3 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

	2018			
	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	بالتكلفة المطفأة/ أخرى	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	–	–	82,257	82,257
صكوك سيادية وإيداعات لدى المصرف المركزي	–	–	377,216	377,216
إيداعات لدى مؤسسات مالية	–	–	140,304	140,304
صكوك الشركات	–	–	9,222	9,222
موجودات التمويلات	–	–	568,905	568,905
موجودات الإيجارات التمويلية	–	–	256,892	256,892
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	105,850	1,658	–	107,508
استثمارات عقارية	–	74,261	–	74,261
عقارات قيد التطوير	–	–	6,290	6,290
استثمار في شركات زميلة	–	–	15,972	15,972
موجودات أخرى	–	1,041	44,540	45,581
الشهرة	–	–	25,971	25,971
	105,850	76,960	1,527,569	1,710,379
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
إيداعات من مؤسسات مالية	–	–	214,377	214,377
إيداعات من العملاء	–	–	635,741	635,741
حسابات جارية للعملاء	–	–	251,842	251,842
تمويل مرابحات لأجل	–	–	155,543	155,543
مطلوباتأخرى	–	–	48,293	48,293
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	–	–	99,761	99,761
	–	–	1,405,557	1,405,557

4. نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي

	2019 **ألف دينار بحريني**	2018 ألف دينار بحريني
احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي*	**34,942**	29,003
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	**83,500**	8,372
أرصدة لدى بنوك أخرى**	**101,014**	44,882
	219,456	82,257

* إن هذا الرصيد غير متوفر للاستخدام في عمليات التشغيل اليومية للمجموعة.

** إن هذا الرصيد صافي من مبلغ 93 ألف دينار بحريني (2018: لا شيء دينار بحريني) المخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة.

5. صكوك سيادية وإيداعات لدى المصرف المركزي

هذا البند يشمل مبلغ 181,549 ألف دينار بحريني (2018: 174,353 ألف دينار بحريني) في هيئة صكوك مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل بمبلغ 128,625 ألف دينار بحريني (2018: 138,578 ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

6. إيداعات لدى مؤسسات مالية وإيداعات من مؤسسات مالية

تتمثل في إيداعات قصير الأجل بين البنوك في هيئة عقود مرابحة ووكالة من وإلى مؤسسات مالية.

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
إيداعات لدى مؤسسات مالية		
وكالة مدينة	**56,254**	57,734
موجودات مرابحات السلع	**58,648**	82,571
تمويل مرابحة مشترك	**3,812**	–
مخصص الخسائر الائتمانية	**(99)**	(1)
	118,615	140,304
إيداعات من مؤسسات مالية		
وكالة دائنة	**185,352**	110,727
مرابحة سلع دولية	**206,662**	103,650
	392,014	214,377

7. صكوك الشركات

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
درجة استثمارية (+BBB - AAA)	**1,533**	–
درجة غير استثمارية (< BBB–)	**7,361**	9,241
صكوك غير مصنفة	**12,992**	–
مخصص الخسائر الائتمانية	**(6)**	(19)
	21,880	9,222

تشمل هذه الصكوك على صكوك بمبلغ 8,509 ألف دينار بحريني (2018: 8,484 ألف دينار بحريني) مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل بمبلغ 128,625 ألف دينار بحريني (2018: 138,587 ألف دينار بحريني).

8. موجودات التمويلات

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	**المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني**	**المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني**	**مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني**
تمويل مرابحة	**138,141**	**6,924**	**6,415**	**151,480**
تمويل مضاربة	**481,610**	**45,332**	**32,872**	**559,814**
تمويل مشاركة	**30,407**	**64**	**421**	**30,892**
بطاقات ائتمان	**3,015**	**168**	**639**	**3,822**
مجموع موجودات التمويل	**653,173**	**52,488**	**40,347**	**746,008**
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 10)	**(5,896)**	**(7,118)**	**(9,796)**	**(22,810)**
	647,277	**45,370**	**30,551**	**723,198**

	2018			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
تمويل مرابحة	149,331	15,994	15,938	181,263
تمويل مضاربة	314,640	36,287	34,986	385,913
تمويل مشاركة	24,267	92	469	24,828
بطاقات ائتمان	3,284	116	67	3,467
مجموع موجودات التمويل	491,522	52,489	51,460	595,471
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 10)	(3,451)	(4,093)	(19,022)	(26,566)
	488,071	48,396	32,438	568,905

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

9. موجودات الإيجارات التمويلية

تمثل هذه صافي الاستثمارات في الموجودات المؤجرة (أراضي ومباني) بموجب ترتيبات الإيجارات التمويلية. تنص معظم وثائق التأجير بأن يتعهد المؤجر بنقل الموجودات المؤجرة إلى المستأجر عند الوفاء بكامل إلتزاماته بموجب اتفاقية التأجير.

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
موجودات الإيجارات التمويلية	**352,215**	263,373
مخصص انخفاض القيمة	**(3,727)**	(6,481)
في 31 ديسمبر	**348,488**	256,892

فيما يلي التغيرات في موجودات الإيجارات التمويلية:

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	**256,892**	213,238
إضافات خلال السنة – صافي	**99,886**	61,265
استهلاك موجودات الإجارة	**(33,169)**	(36,138)
مخصص انخفاض القيمة خلال السنة، صافي	**2,754**	(1,166)
سداد/تسويات خلال السنة	**22,125**	19,693
في 31 ديسمبر	**348,488**	256,892

إجمالي الحد الأدنى للمدفوعات المستحقة لعقود التأجير المستقبلية (باستثناء الأرباح المستقبلية) هي كالتالي:

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
مستحق الدفع خلال سنة واحدة	**36,841**	61,831
مستحق الدفع من سنة واحدة إلى 5 سنوات	**63,371**	94,843
مستحق الدفع بعد 5 سنوات	**248,276**	100,218
	348,488	256,892

بلغ الاستهلاك المتراكم على موجودات الإيجارات التمويلية 95,982 ألف دينار بحريني (2018: 129,150 ألف دينار بحريني).

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	**المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني**	**المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني**	**مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني**
موجودات الإيجارات التمويلية	**281,018**	**58,296**	**12,901**	**352,215**
مخصص انخفاض القيمة	**(729)**	**(169)**	**(2,829)**	**(3,727)**
	280,289	**58,127**	**10,072**	**348,488**

	2018			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
موجودات الإيجارات التمويلية	224,389	23,694	15,290	263,373
مخصص انخفاض القيمة	(1,517)	(1,210)	(3,754)	(6,481)
	222,872	22,484	11,536	256,892

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

10. الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة

رصيد المخصص للخسائر الائتمانية في الجدول أدناه يشمل جميع الموجودات المالية، وموجودات الإيجارات التمويلية والتعرضات غير المدرجة في الميزانية العمومية، بالإضافة لموجودات التمويل.

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
الرصيد في بداية السنة	**5,593**	**5,385**	**29,746**	**40,724**
التغيرات الناتجة من الذمم المدينة المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي:				
– تم تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	1,042	(667)	(375)	–
– تم تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة	(754)	2,812	(2,058)	–
– تم تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة	(29)	(580)	609	–
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	1,811	644	3,440	5,895
عكس / استردادات	(472)	(299)	(2,593)	(3,364)
مخصص الخسائر الائتمانية	**1,598**	**1,910**	**(977)**	**2,531**
تسويات صرف العملات الأجنبية والحركات الأخرى	–	–	(214)	(214)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	–	–	(9,620)	(9,620)
إلغاء عند التوحيد	–	–	107	107
الرصيد في نهاية السنة	**7,191**	**7,295**	**19,042**	**33,528**

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	**93**	**–**	**–**	**93**
صكوك سيادية	**24**	**–**	**–**	**24**
إيداعات لدى مؤسسات مالية	**99**	**–**	**–**	**99**
صكوك الشركات	**3**	**3**	**–**	**6**
موجودات التمويلات	**5,896**	**7,118**	**9,796**	**22,810**
موجودات الإيجارات التمويلية	**729**	**169**	**2,829**	**3,727**
قروض وسلفيات للعملاء				
– موجودات قيد التحويل (إيضاح 15)	**80**	**–**	**4,008**	**4,088**
ذمم مدينة أخرى	**45**	**–**	**2,182**	**2,227**
إلتزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية	**222**	**5**	**227**	**454**
	7,191	**7,295**	**19,042**	**33,528**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

10. الحركة في صافي المخصص للخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة (تتمة)

	2018			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
الرصيد في بداية السنة	7,981	16,052	66,878	90,911
التغيرات الناتجة من الذمم المدينة المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي:				
– تم تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	1,328	(485)	(843)	–
– تم تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة	(664)	2,659	(1,995)	–
– تم تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة	(290)	(14,938)	15,228	–
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(2,237)	2,314	15,488	15,565
عكس / استردادات	(505)	(218)	(4,060)	(4,783)
مخصص الخسائر الائتمانية	(2,368)	(10,668)	23,818	10,782
تسويات صرف العملات الأجنبية والحركات الأخرى	(20)	1	(227)	(246)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	–	–	(8,678)	(8,678)
إلغاء عند التوحيد	–	–	(52,045)	(52,045)
الرصيد في نهاية السنة	5,593	5,385	29,746	40,724

	2018			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
إيداعات لدى مؤسسات مالية	1	–	–	1
صكوك الشركات	4	15	–	19
موجودات التمويلات	3,451	4,093	19,022	26,566
موجودات الإيجارات التمويلية	1,517	1,210	3,754	6,481
قروض وسلفيات للعملاء				
– موجودات قيد التحويل (إيضاح 15)	27	26	4,501	4,554
ذمم مدينة أخرى	22	1	1,946	1,969
إلتزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية	571	40	523	1,134
	5,593	5,385	29,746	40,724

10.1 الحركة في مخصص انخفاض القيمة للاستثمارات في أسهم حقوق الملكية وأخرى

	2019 **ألف دينار بحريني**	2018 ألف دينار بحريني
الرصيد في بداية السنة	**3,130**	3,251
انخفاض القيمة خلال السنة	**79**	–
عكس مخصص ناتج من استردادات	**–**	(121)
الرصيد كما في نهاية السنة	**3,209**	3,130

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

11. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تتكون الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة من استثمارات في أوراق حقوق ملكية، وتصنف بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

القيمة العادلة هي المبلغ الذي سيتم استلامه عند بيع موجود، أو سداده عند تحويل إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية.

من أسس تعريف القيمة العادلة هو افتراض استمرارية الشركة، بدون وجود نية أو حاجة لتصفيتها، أو تقليص حجم عملياتها بصورة جوهرية، أو إجراء المعاملات بشروط مجحفة.

تملك المجموعة نسبة 40% (2018: 40%) من شركة منارة للتطوير ش.م.ب (مقفلة)، وهي شركة تأسست في البحرين وتعمل في مجال التطوير العقاري. تم تقييم الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام إعفاء نطاق القيمة العادلة الخاص بمعيار المحاسبة المالي رقم 24.

12. استثمارات عقارية

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
أراضي	**67,749**	66,714
مباني	**5,025**	7,547
	72,774	74,261

الحركة في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية المصنفة ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة كانت كما يلي:

	قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3	
	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	**74,261**	66,782
تغيرات القيمة العادلة	**(1,239)**	(246)
إضافات خلال السنة *	**6,960**	8,523
استبعادات خلال السنة	**(7,034)**	(711)
أخرى	**(174)**	(87)
في 31 ديسمبر	**72,774**	74,261

* خلال السنة، حصل المصرف على ملكية ضمان محتفظ به مقابل تمويل، مما نتج عن زيادة في الاستثمارات العقارية.

13. عقارات قيد التطوير

عقارات قيد التطوير تمثل العقارات المشتراة والمحتفظ بها من خلال الأدوات الاستثمارية تحديداً لأغراض التطوير والبيع في المملكة المتحدة. مبالغ القيمة الدفترية تشمل سعر الأرض وتكاليف البناء ذات الصلة.

14. استثمار في شركات زميلة

تملك المجموعة نسبة 14.42% (2018: 14.42%) من بنك السلام الجزائر، وهو بنك غير مدرج مؤسس في الجزائر. لدى البنك تمثيل في مجلس إدارة بنك السلام الجزائر والذي من خلاله أصبح لدى البنك نفوذاً مؤثراً على بنك السلام الجزائر.

تملك المجموعة نسبة 20.94% (2018: 20.94%) من بنك الخليج الأفريقي وهو بنك إسلامي تجاري مرخص من قبل المصرف المركزي في كينيا، وتأسس في سنة 2006 كأول بنك إسلامي في كينيا.

تم احتساب حصة ملكية المجموعة في بنك السلام الجزائر وبنك الخليج الأفريقي باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية الموحدة.

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية المختصرة لاستثمارات المجموعة في بنك السلام الجزائر:

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
بيان المركز المالي للشركة الزميلة:		
مجموع الموجودات	**413,272**	350,238
مجموع المطلوبات	**353,299**	295,194
صافي الموجودات	**59,973**	55,044
مجموع الإيرادات	**29,431**	22,315
مجموع المصروفات	**16,787**	14,624
صافي الربح للسنة	**12,644**	7,691
حصة المجموعة من صافي ربح الشركة الزميلة	**1,107**	297

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

14. استثمار في شركات زميلة (تتمة)

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمارات المجموعة في بنك الخليج الأفريقي:

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
بيان المركز المالي للشركة الزميلة:		
مجموع الموجودات	**130,522**	123,438
مجموع المطلوبات	**113,462**	106,768
صافي الموجودات	**17,060**	16,670
مجموع الإيرادات	**10,046**	13,233
مجموع المصروفات	**9,614**	12,475
صافي الربح للسنة	**432**	758
حصة المجموعة من صافي ربح الشركة الزميلة	**102**	78

15. موجودات أخرى

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
موجودات قيد التحويل (أ)		
قروض وسلفيات العملاء	**7,285**	10,358
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة – بالقيمة العادلة من		
خلال حقوق الملكية (ب)	**964**	1,041
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة – دين	**21**	1,229
	8,270	12,628
ذمم مدينة أخرى وسلفيات	**12,374**	11,527
مصروفات مدفوعة مقدماً	**924**	1,314
مباني ومعدات (ج)	**22,692**	20,112
	44,260	45,581

(أ) تمثل هذه موجودات لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ناتجة من الاستحواذ على إيه إس بي إس وبي إم أي بنك ش.م.ب. (مقفلة) والبنك البحريني السعودي ش.م.ب. (سابقاً البنك البحريني السعودي). أي دخل مستمد من هذه الموجودات يتم تخصيصه إلى بند الأعمال الخيرية الدائنة، وبالتالي لا يتم احتسابه في بيان الدخل الموحد. خلال السنة الخاضعة للتدقيق، تم تحويل الإيرادات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والبالغة 352 ألف دينار بحريني إلى حساب الأعمال الخيرية الدائنة، ضمن بند «ذمم دائنة ومصروفات مستحقة» في إيضاح رقم (19).

(ب) تم تصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المذكورة أعلاه ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة. فيما يلي التغيرات في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

	قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3	
	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	**1,041**	1,359
استردادات	**–**	119
استبعادات خلال السنة	**–**	(144)
تغيرات القيمة العادلة	**–**	(293)
إضافات خلال السنة	**2**	–
المخفض خلال السنة	**(79)**	–
في 31 ديسمبر	**964**	1,041

(ج) يحتوي هذا البند على مبلغ 19,885 ألف دينار بحريني (2018: 18,317 ألف دينار بحريني) متمثلة في عقارات ومعدات وآلات شركة تابعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

15. موجودات أخرى (تتمة)

قروض وسلفيات للعملاء - موجودات قيد التحويل

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	**المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني**	**المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني**	**مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني**
قروض وسلفيات للعملاء	**1,701**	**384**	**9,184**	**11,269**
مخصص الخسائر الائتمانية	**(80)**	**-**	**(4,008)**	**(4,088)**
	1,621	**384**	**5,176**	**7,181**

	2018			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
قروض وسلفيات للعملاء	2,238	932	11,624	14,794
مخصص للخسائر الائتمانية	(27)	(26)	(4,501)	(4,554)
	2,211	906	7,123	10,240

16. الشهرة

بتاريخ 30 مارس 2014، قام البنك بالاستحواذ على 100% من رأس المال المدفوع لبي أم آي. ولقد نتج عن عملية دمج الأعمال شهرة بمبلغ وقدره 25,971 ألف دينار بحريني (2018: 25,971 ألف دينار بحريني) تتعلق بقطاع الخدمات المصرفية للمجموعة.

القيمة القابلة للاسترداد للشهرة تعتمد على عملية حساب القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والمعدلة لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لتوقعات فترة الخمس السنوات للوصول للقيمة النهائية، باستخدام معدل النمو ثابت بنسبة 1% ومعدل الخصم بنسبة 16.9%، حسب ما تم تطبيقه على تقديرات التدفقات النقدية.

يقوم البنك سنوياً، بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة الشهرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 - انخفاض قيمة الموجودات غير المالية، استناداً على مصادر المعلومات الداخلية أو الخارجية. كما في 31 ديسمبر 2019، لا يوجد أي مؤشر على انخفاض قيمة الوحدة المولدة للنقد المتعلقة بالشهرة.

قامت الإدارة بإجراء تحليل للحساسية من خلال تغيير الفرضيات الرئيسية لتقييم تأثير القيمة القابلة للاسترداد مقارنة بالقيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد. يعتبر معدل الخصم والأرباح من الفرضيات الرئيسية، إن زيادة بنسبة 0.5% في معدل الخصم وانخفاض بنسبة 0.25% في الأرباح، فإن القيمة الدفترية للشهرة ستكون أكبر من المبلغ القابل للاسترداد المخفض في تحليل الحساسية.

17. تمويل مرابحات لأجل

تمثل هذه تمويلات تتنوع ما بين قصيرة الأجل وطويلة الأجل مع مختلف المؤسسات المالية، وهي مضمونة مقابل القيمة الدفترية لصكوك الشركات والصكوك السيادية والبالغة 190,058 ألف دينار بحريني (2018: 182,837 ألف دينار بحريني).

18. إيداعات من العملاء

إيداعات من العملاء تمثل أموال في صورة عقود وكالة (رأس مال وكالة وأرباح متولدة) مستحقة الدفع بتواريخ إستحقاق محددة.

19. مطلوبات أخرى

2018 ألف دينار بحريني	**2019 ألف دينار بحريني**	
30,401	**28,693**	ذمم دائنة ومصروفات مستحقة
6,005	**5,581**	أرباح أسهم مستحقة الدفع
3,513	**-**	ذمم دائنة متعلقة بالاستثمارات
60	**60**	ذمم مشاريع دائنة
6,020	**5,229**	مطلوبات قيد التحويل
1,161	**1,464**	منافع نهاية الخدمة ومستحقات أخرى تتعلق بالموظفين
1,133	**454**	مخصص الخسائر الائتمانية المتعلقة بالإلتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية
48,293	**41,481**	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

20. حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار

يتم مزج أموال حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار مع أموال المجموعة والوكالة لإنشاء حساب مضاربة عام واحد. تستخدم هذه الأموال المجمعة لتمويل والاستثمار في الموجودات المولدة للدخل، وبالرغم من ذلك، لا تمنح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمارات أو توزيع الأرباح. في المتوسط، بلغت حصة المضارب من الأرباح 82%، مقارنة مع حصة تعاقدية تبلغ 85% للسنة المنتهية 2019.

بلغ متوسط معدل الربح المنسوب لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بناء على النسبة أعلاه لسنة 2019 نسبة 0.27% (2018: 0.17%).

يتكون رصيد حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار مما يلي:

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
حسابات التوفير	**73,939**	62,770
حسابات هامش	**6,267**	21,948
حسابات تحت الطلب	**22,270**	15,043
	102,476	99,761

21. رأس المال

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
المصرح به:		
2,500,000,000 سهم عادي (2018: 2,500,000,000 سهم) بقيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	**250,000**	250,000
الصادر والمدفوع بالكامل: (بقيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم) 2,215,863,320 سهم (2018: 2,140,930,752 سهم)	**221,586**	214,093

كما في 31 ديسمبر 2019، كان مجموع عدد أسهم الخزينة القائمة 72,694,133 سهماً (2018: 37,737,634 سهم).

أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم للمساهمين الذين يملكون أكثر من 5% من مجموع الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2019 كالتالي:

اسم المستثمر	الجنسية	عدد الأسهم	% النسبة من الأسهم القائمة
بنك مسقط (ش.م.ع.ع)	عماني	326,537,112	14.74
مصرف الطاقة الأول ش.م.ب (مقفلة)	بحريني	139,087,541	6.28
استثمارات عبر البحار ش.ش.و	بحريني	133,280,449	6.01

يوضح الجدول أدناه كل فئة من فئات الأسهم، وعدد المساهمين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2019 كالتالي:

التصنيف	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
أقل من 1%	778,411,876	22,459	35
من 1% إلى أقل من 5%	838,546,342	14	38
من 5% إلى أقل من 10%	272,367,990	2	12
من 10% إلى أقل من 20%	326,537,112	1	15
المجموع	**2,215,863,320**	**22,476**	**100**

21.1 توزيعات مقترحة

قرر مجلس الإدارة التوصية بتوزيع أرباح أسهم بواقع 8 فلس لكل سهم أو 8% للسهم (2018: 7 فلس لكل سهم أو 7%) من رأس المال المدفوع، باستثناء أسهم الخزينة (ينطبق هذا للأرباح النقدية فقط)، ليتم دفع 50% منها نقدا، و 50% من خلال إصدار أسهم منحة. تبلغ أرباح الأسهم المذكورة 17,727 ألف دينار بحريني (2018: 14,987 ألف دينار بحريني).

22. احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من صافي الربح للسنة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للمجموعة أن تقرر إيقاف مثل هذا التحويل السنوي عندما يبلغ الاحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

23. العائد لكل لسهم

يحتسب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة صافي ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. لم يكن هناك أي أدوات مخفضة صادرة عن المجموعة.

	2019	2018
صافي الربح المنسوب لمساهمي المصرف (بآلاف الدنانير البحرينية)	**21,093**	18,499
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالآلاف)	**2,153,821**	2,121,586
العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)	**9.8**	8.7

24. دخل من موجودات التمويلات

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
تمويلات مرابحة	**8,377**	11,644
تمويلات مضاربة	**28,155**	19,294
دخل الإيجارات التمويلية، صافي	**18,259**	14,537
مشاركات	**1,713**	1,399
إيداعات لدى مؤسسات مالية	**3,208**	2,510
	59,712	49,384

25. دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
ربح / (خسارة) من بيع استثمارات	**196**	(106)
تغيرات القيمة العادلة على الاستثمارات	**2,145**	(1,788)
دخل أرباح الأسهم	**292**	1,005
	2,633	(889)

26. دخل من العقارات

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
ربح من بيع عقارات قيد التطوير	**–**	35
(خسارة) / ربح من بيع عقارات استثمارية	**(302)**	528
انخفاض قيمة عقارات استثمارية	**(1,140)**	(143)
	(1,442)	420

27. دخل الرسوم والعمولات، صافي

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
رسوم وعمولات متعلقة بالمعاملات	**2,258**	2,424
رسوم ترتيبات	**1,555**	1,075
عمولة خطابات ائتمان وخطابات ضمان	**1,463**	3,587
دخل بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان	**974**	889
أخرى	**1,389**	1,421
	7,639	9,396

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

28. إيرادات أخرى

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
استردادات من مخصصات ما قبل الشراء	**2,491**	8,567
أرباح تحويل العملات الأجنبية	**299**	304
أخرى	**2,099**	593
	4,889	9,464

29. تكلفة الموظفين

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	**14,169**	10,827
مصروفات التأمين الإجتماعي	**1,156**	973
مصروفات الموظفين الأخرى	**69**	61
	15,394	11,861

30. معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتكون الأطراف ذوي العلاقة من المساهمين الرئيسين، وأعضاء مجلس إدارة البنك، والإدارة العليا وأفراد عائلاتهم المقربين، والشركات المملوكة لهم أو المدارة من قبلهم وكذلك الشركات الحليفة ذات العلاقة مع البنك بحكم الملكية المشتركة أو أعضاء مجلس الإدارة. يتم إجراء المعاملات مع تلك الأطراف بشروط تجارية، وبموافقة مجلس الإدارة.

فيما يلي الأرصدة المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة كما في 31 ديسمبر 2019 و 31 ديسمبر 2018:

	2019				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات:					
صكوك الشركات	–	–	**3,407**	–	**3,407**
موجودات التمويل	**10,057**	**2**	**17,256**	**1,159**	**28,474**
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	**88,814**	–	**2,187**	–	**91,001**
استثمارات في شركات زميلة	**10,640**	–	–	–	**10,640**
موجودات أخرى	**2,938**	–	–	–	**2,938**
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:					
إيداعات من المؤسسات المالية	–	**98,010**	**5**	–	**98,015**
إيداعات من العملاء	**943**	**7,193**	**13,881**	**2,042**	**24,059**
حسابات جارية للعملاء	**1,517**	**14,712**	**1,602**	**317**	**18,148**
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	–	**86**	**807**	**237**	**1,130**
مطلوبات أخرى	–	**526**	–	**15**	**541**
ارتباطات محتملة وإلتزامات	–	**553**	**101**	–	**654**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

30. معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

	2018				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات:					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	–	9,471	–	–	9,471
صكوك الشركات	–	–	3,393	–	3,393
موجودات التمويل	10,168	9	16,319	1,009	27,505
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	89,277	–	2,297	–	91,574
استثمارات في شركات زميلة	15,972	–	–	–	15,972
موجودات أخرى	3,204	–	–	–	3,204
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:					
إيداعات من مؤسسات مالية	–	43,029	–	–	43,029
إيداعات من العملاء	858	–	12,382	2,465	15,705
حسابات جارية للعملاء	624	3,135	1,417	318	5,494
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	–	–	24	199	223
مطلوبات أخرى	–	–	–	4	4
ارتباطات محتملة وإلتزامات	–	501	100	–	601

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة والمتضمنة في بيان الدخل الموحد المختصر:

	2019				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	**المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني**	**أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني**	**الإدارة العليا ألف دينار بحريني**	**المجموع ألف دينار بحريني**
الدخل:					
دخل التمويلات	**696**	**37**	**1,130**	**18**	**1,881**
دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	**1,909**	**–**	**–**	**–**	**1,909**
حصة المجموعة من ربح الشركات الزميلة	**1,209**	**–**	**–**	**–**	**1,209**
المصروفات:					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية	**–**	**2,338**	**–**	**–**	**2,338**
مصروفات التمويل على إيداعات من العملاء	**26**	**29**	**480**	**62**	**597**
الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	**–**	**2**	**1**	**1**	**4**
مصروفات تشغيلية أخرى	**–**	**–**	**1,019**	**–**	**1,019**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

30. معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

	2018				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الدخل:					
دخل التمويلات	445	45	898	34	1,422
دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	883	–	(73)	–	810
حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة	375	–	–	–	375
المصروفات:					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية	–	1,093	–	–	1,093
مصروفات التمويل على إيداعات من العملاء	40	–	301	69	410
الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	–	–	–	1	1
مصروفات تشغيلية أخرى	–	–	983	–	983

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 787 ألف دينار بحريني لسنة 2019 (2018: 595 ألف دينار بحريني).

بلغت مكافأة هيئة الرقابة الشرعية 72 ألف دينار بحريني لسنة 2019 (2018: 34 ألف دينار بحريني).

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيين في المصرف من أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين الذين يمارسون السلطة والمسئولية في التخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة المصرف. مكافآت أعضاء الإدارة الرئيسيين تشمل الرواتب والمنافع الأخرى قصيرة الأجل بمبلغ 2,851 ألف دينار بحريني لسنة 2019 (2018: 2,605 ألف دينار بحريني)

31. ارتباطات وإلتزامات محتملة

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
إلتزامات محتملة نيابةً عن العملاء		
ضمانات	**20,860**	21,523
خطابات إعتماد	**9,223**	13,781
خطابات قبول	**808**	2,195
	30,891	37,499
ارتباطات غير قابلة للنقض غير مستخدمة		
ارتباطات تمويلية غير مستخدمة	**55,230**	52,122
ارتباطات غير ممولة غير مستخدمة	**9,396**	9,262
	64,626	61,384

تلزم الإعتمادات المستندية والضمانات (بما فيها الإعتمادات المستندية الاحتياطية) المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حال فشل العميل من الوفاء بإلتزاماته وفقاً لشروط العقد.

إن للارتباطات عادةً تواريخ انتهاء محددة، أو تحكمها بنود خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

ارتباطات عقود التأجير التشغيلية – المجموعة كمستأجر

دخلت المجموعة في مختلف عقود التأجير التشغيلية لمبانيها. فيما يلي الحد الأدنى لمدفوعات عقود التأجير المستقبلية بموجب عقود التأجير غير القابلة للإلغاء:

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
خلال سنة واحدة	**1,238**	1,275
بعد سنة ولكن ليست أكثر من خمس سنوات	**746**	1,740
	1,984	3,015

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

32. معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد لإدارة مخاطر

أبرمت المجموعة معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد للإدارة العامة لميزانيتها العمومية، بغرض إدارة تعرضاتها لمخاطر العملات الأجنبية. القيمة العادلة للأدوات المشتقة كما 31 ديسمبر 2019 كانت كما يلي:

	2019		2018	
	القيمة الاسمية	**القيمة العادلة**	القيمة الاسمية	القيمة العادلة
أدوات وعد صرف العملات الأجنبية	**4,967**	**5,058**	22,730	22,858

33. إدارة مخاطر

33.1 المقدمة

إن المخاطر كامنة في أنشطة المجموعة إلا أنه يتم إداراتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود مدى قبولها للمخاطر والضوابط الأخرى. تعتبر عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية المجموعة وكل وحدة داخل المجموعة تعتبر مسئولة عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسئولياتها. وتتعرض المجموعة لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات ومخاطر السوق. وكما تخضع لمخاطر الدفع المبكر.

إن إدارة مخاطر المجموعة مستقلة عن وحدات الأعمال ويقدم رئيس إدارة مخاطر للمجموعة تقاريره إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس مع إمكانية الوصول إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعية. وحيث يتم مراقبة مخاطر الأعمال من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للمجموعة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر ومدى قبولها للمخاطر المشتملة على استراتيجيات وسياسات المخاطر.

اللجنة التنفيذية

إن اللجنة التنفيذية هي المسئولة عن مراجعة عملية المخاطر وسياسات المخاطر العامة وتوصية المجلس بالموافقة عليها.

هيئة الرقابة الشرعية

تتولى هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة مسئولية التأكد من إلتزام المجموعة بالقواعد والمبادئ الشرعية في معاملاتها وأنشطتها.

لجنة المخاطر

تمارس لجنة المخاطر سلطتها في مراجعة المقترحات والموافقة عليها ضمن حدود السلطة المفوضة لها. توصي اللجنة بسياسات المخاطر وإطار المخاطر إلى المجلس. إن دورها الرئيسي هو اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر ومراقبة المحافظ الاستثمارية وفحص الضغوطات وتقديم تقارير المخاطر للمجلس ولجان المجلس والجهات التنظيمية والإدارة التنفيذية. تقوم اللجنة بإخلاء سلطتها بعد دراسة العناية الواجبة.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بوضع السياسات والأهداف المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات للمركز المالي للمجموعة من حيث عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية، وفحص الضغوطات، ومخاطر التقدم حسب المراحل والهيكل والتوزيع والمخاطر والعوائد وتأثيرها على الربحية. كما أنها تقوم بمراقبة التدفق النقدي وسجل الإستحقاقات والتكلفة/ العائد على الموجودات والمطلوبات وتقييم المركز المالي للمجموعة من حيث حساسية أسعار الفائدة وكذلك السيولة، بحيث تقوم بإجراء التعديلات التصحيحية المناسبة بناءً على اتجاهات وظروف السوق المتوقعة ومراقبة السيولة ومراقبة تعرضات صرف العملات الأجنبية والمراكز.

لجنة أمن المعلومات

لجنة أمن المعلومات هي لجنة استشارية، معينة من قبل اللجنة التنفيذية للمصرف، لتطوير ومراجعة وتنفيذ نظام شامل لإدارة أمن المعلومات للمصرف. ستقوم اللجنة بمراجعة دورية لتعرض المصرف لمخاطر أمن المعلومات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

33 إدارة مخاطر (تتمة)

33.1 المقدمة (تتمة)

لجنة التدقيق والمخاطر

يتم تعيين لجنة التدقيق والمخاطر من قبل مجلس الإدارة وهي تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة المجموعة. تساعد لجنة التدقيق والمخاطر مجلس الإدارة على القيام بمسئولياته فيما يتعلق بتقييم جودة ونزاهة التقارير المالية وتدقيق تلك التقارير وسلامة الضوابط الداخلية للمجموعة ومراجعة ومراقبة إطار وبيان مخاطر المجموعة وكذلك الإلتزام بالسياسات والحدود وأساليب مراقبة القوانين والأنظمة والسياسات الرقابية والداخلية المنصوص عليها.

تقوم لجنة التدقيق والمخاطر بمراجعة الممارسات المحاسبية والمالية للمجموعة وتقرير إدارة المخاطر ونزاهة الرقابة المالية والداخلية للمجموعة والبيانات المالية الموحدة. كما تقوم بمراجعة إلتزام المجموعة بالمتطلبات القانونية وتوصي بتعيين وتعويض والإشراف على مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين للمجموعة.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة مخاطر المجموعة من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يفحص كلاً من كفاية الإجراءات وإلتزام المجموعة بهذه الإجراءات. ويناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة ويقدم تقارير بشأن استنتاجاته وتوصياته الى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تهدف سياسات إدارة المخاطر للمجموعة إلى تحديد وقياس وتحليل وإدارة المخاطر التي تواجهها، لوضع حدود وضوابط المخاطر المناسبة، ومراقبة مستويات المخاطر بصورة مستمرة والإلتزام بالحدود. كما إن قسم إدارة مخاطر المجموعة هو المسئول عن تحديد خصائص المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة والقائمة ووضع حدود للتعرضات للتخفيف من هذه المخاطر.

تتم المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود الموضوعة من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة سوق المجموعة، وكذلك عن مستوى المخاطر التي تكون المجموعة على استعداد لقبولها، مع المزيد من التركيز على القطاعات المختارة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمراقبة وقياس المخاطر العامة، حيث تضع في اعتبارها إجمالي القدرات التي تحمل المخاطر إلى التعرض الكلي لجميع أنواع المخاطر والأنشطة.

إن المعلومات التي تم جمعها من كافة الأعمال تخضع للفحص والمعالجة من أجل التحليل والسيطرة وتحديد المخاطر في وقت مبكر. تم تقديم وتوضيح هذه المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات، عند الحاجة. يتضمن التقرير إجمالي جودة وتعرضات الائتمان وتعرضات مخاطر السوق ومقاييس المخاطر التشغيلية واستثناءات سقف التملك ومعدلات السيولة وفحص الضغوطات وتغيرات بيان المخاطر. يتم تقديم تقارير مفصلة على أساس ربع سنوي وتقارير موجزة على أساس شهري. تقوم الإدارة العليا بتقييم مدى ملائمة مخصصات الخسائر الائتمانية على أساس ربع سنوي. يتسلم مجلس الإدارة تقرير شامل عن المخاطر على أساس ربع سنوي والذي يهدف إلى توفير جميع المعلومات اللازمة لتقييم واستنتاج مخاطر المجموعة.

يتم إعداد وتوزيع تقارير مصممة خصيصاً للمخاطر لكافة مستويات المجموعة من أجل التأكد بأن جميع قطاعات الأعمال لديها معلومات شاملة وضرورية وحديثة. يتم تقديم ملخص يومي لجميع أعضاء المجموعة ذات العلاقة عن استخدام سقوف السوق واستثمارات الملكية الخاصة والسيولة، بالإضافة إلى أية تطورات في المخاطر الأخرى.

تظهر التركزات عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بإلتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تعطي التركزات مؤشراً للتأثر النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز من أجل الحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان بناءاً على ذلك.

33.2 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم إلتزام أحد أطراف عقود التمويل من الوفاء بإلتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تسعى المجموعة للسيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة المخاطر الائتمانية، وضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة.

بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة التعرضات الائتمانية بالدخول في ترتيبات تعاقدية مع الأطراف الأخرى في الظروف الملائمة وبتحديد فترة التعرض للمخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

33 إدارة مخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى

درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤيه لمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق الآراء الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض. يتم تحديد وتحديث درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد المخاطر الافتراضية التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي الموحد. يتم إظهار التعرضات القصوى للمخاطر بعد طرح المخصص، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2019 ألف دينار بحريني	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2018 ألف دينار بحريني
الموجودات		
أرصدة لدى بنوك أخرى	**101,014**	44,882
إيداعات لدى مؤسسات مالية	**118,615**	140,304
صكوك الشركة	**21,880**	9,222
موجودات مالية وموجودات الإيجارات التمويلية	**1,071,686**	825,797
استثمارات محتفظ بها لغرض غير التجارة – دين	**21**	1,229
عقود التمويل ضمن الموجودات الأخرى	**7,285**	11,680
المجموع	**1,320,501**	1,033,114
ارتباطات وإلتزامات محتملة	**95,063**	97,750
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان	**1,415,564**	1,130,864

أينما تسجل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه توضح تعرض مخاطر الائتمان الحالية، ولكن ليس إلى الحد الأقصى الذي من الممكن أن ينتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

أنواع مخاطر الائتمان

دخلت المجموعة في العديد من العقود والتي تشمل تمويلات مرابحات و تمويلات مضاربات ومشاركات وصكوك الشركات وعقود إيجارات تمويلية. تشتمل عقود المرابحات على أراضي، ومباني، وسلع، ومركبات، وأخرى، كما تشمل المضاربات على معاملات تمويلية تم الدخول فيها مع بنوك إسلامية ومؤسسات مالية أخرى. المضاربة هي اتفاقية شراكة التي بموجبها يعمل البنك الإسلامي كمقدم للأموال (رب المال) بينما يقدم المستفيد من الأموال (المضارب أو المدير) الخبرة المهنية والإدارية والدراية التقنية من أجل تنفيذ مشروع أو تجارة أو خدمة بهدف تحقيق الربح.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار الموجودات المالية. يتم تعيين تصنيف لكافة الموجودات المالية وفقاً لمعايير محددة. تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 لعلاقات الائتمان، مع 1 إلى 7 درجات تدل على أنها منتجة، 8 إلى 10 متعثرة. الدرجات من 1 إلى 4 تمثل درجة جيدة ومن 5 إلى 7 تمثل درجة مرضية ومن 8 إلى 10 تمثل درجة التعثر في السداد.

بالنسبة للتعرضات المصنفة خارجياً ، فانه يتم تحويل تصنيفات مخاطر الائتمان لدى وكالات التصنيف الإئتماينة المعتمدة (ستاندرز وبورز وموديز وفيتش وكابيتل انتليجنز) إلى التصنيفات الداخلية التي يتم معايرتها مع شهية المصرف لتحمل المخاطر. يتم تحويل تصنيف مخاطر الائتمان الخارجية إلى مخاطر تصنيف داخلية لضمان التناسق بين جميع المؤسسات العامة المصنفة وغير المصنفة.

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان والممارسات التي تعبر عن مخاطر الائتمان الحقيقية الكامنة لمحفظة الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

33 إدارة مخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الربح الفعلي للموجود المالي.

إن المعايير الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر في السداد؛ (probability of default)
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (loss given default)
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (exposures at default)

يتم استخلاص هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية والمقدرة الأخرى. ويتم تعديلها أيضاً بحيث تعكس سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الموجود المالي متعثراً إذا كان من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد إلتزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل إستحقاق الأداة، (إذا كان يتم الاحتفاظ بها)، أو كان على المُقترض إلتزامات مستحقة لأكثر من 90 يوماً، على أي إلتزامات جوهرية تجاه المجموعة. عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عواملاً نوعية مثل خرق الشروط، وعوامل كمية مثل التأخر في السداد، وعدم سداد إلتزام آخر من نفس المُصدر للمجموعة.

احتمالية حدوث التعثر

يتم تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس خبرة المصرف في حالات التعثر، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لقطاعات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه التقديرات على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. في حال عدم وجود خبرات في حالات التعثر، فإنه من الممكن استخدام معلومات السوق لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد لقطاعات الأطراف الأخرى المختارة. إذا كان الطرف الآخر أو التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر في السداد.

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مُعامِلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب درجة التصنيف الائتماني للشركات، وعدد أيام الإستحقاق لمحفظة التجزئة.

تستخدم المجموعة نماذج تقدير مخاطر الائتمان لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

دمج معلومات تطلعية

تقوم المجموعة باستخدام نماذج معروفة في القطاع لتقدير أثر عوامل الاقتصاد الكلي على معدلات التعثر التاريخية المرصودة. في حال كانت نتائج احتمالات التعثر في السداد مختلفة جوهرياً عن معدلات التعثر في السداد التي يمكن رصدها للظروف الاقتصادية المقدرة، يجب استخدام غطاء متحفظ من قبل الإدارة بعد تحليل المحفظة والأثر. مؤشرات الاقتصاد الكلي تشمل إجمالي الناتج المحلي، وأسعار النفط.

دمج المعلومات التطلعية يتطلب تقييماً مستمراً حول كيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة القابلة للتطبيق على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2، والتي تعتبر منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر). يتم مراجعة المنهجيات والفرضيات المستخدمة ، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بشكل دوري.

الخسارة في حالة التعثر في السداد

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة مُعامِلات الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد، استناداً على المعلومات التاريخية باستخدام عوامل داخلية وخارجية. يتم تقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد باستخدام العوامل التالية:

معدل التعافي: يتم تعريفه على أنه معدل الحسابات التي أصبحت متعثرة، وتمكنت من التعافي والرجوع إلى وضعية الحسابات المنتجة.

معدل الاسترداد: يتم تعريفه كنسبة قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمان ذي العلاقة وقت التعثر، والذي من شأنه أيضا احتساب معدل الاسترداد من المطالبة العامة على موجودات الفرد للجزء غير المضمون من التعرض.

في حال عدم توفر بيانات الاسترداد، يستخدم المصرف تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد، بناءً على ممارسات السوق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

33 إدارة مخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

معدل الخصم: يعرف بأنه تكلفة الفرصة البديلة لقيمة الاسترداد التي لا يتم تحققها في يوم التعثر، معدلة لقيمة الوقت. عندما تفتقر المجموعة للخبرة الداخلية المناسبة من حيث الخسارة أو الاسترداد، يتم استخدام اجتهادات الخبراء للقياس باستخدام معايير السوق كمدخلات.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد

تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة، والتغييرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسموح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد للموجود المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة لإلتزامات الإقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناء على الملاحظات التاريخية، والتقديرات المستقبلية.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد للعقد المالي قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، يأخذ البنك بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

إن معايير تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد ارتفعت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي تختلف على مستوى المحفظة، وتشمل عوامل كمية ونوعية، بما في ذلك عدد أيام الإستحقاق، ووضع إعادة الهيكلة، والترحيل النسبي في تصنيف المخاطر.

الموجودات المالية المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للتمويل لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. عند تعديل شروط الموجود المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الموجود، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للموجود قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين احتمالات حدو ث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة، واحتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول القروض مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر في السداد. وقد يشمل هذا تمديد ترتيبات السداد وتوثيق اتفاقية الشروط الجديدة لتقديم التمويل. تقوم الإدارة بمراجعة التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها باستمرار للتأكد من استيفاء جميع المعايير، وضمان أن الدفعات المستقبلية من المرجح أن تحدث.

الحسابات المنتجة قبل إعادة الهيكلة ولكن تم هيكلتها نتيجة الصعوبات المالية يتم تصنيفها ضمن المرحلة 2. الحسابات المتعثرة أو التي تستوفي أي من المعايير لتصنيفها كمتعثرة (قبل إعادة الهيكلة)، فإنه يتم تصنيف هذه الحسابات المعاد هيكلتها ضمن المرحلة 3.

الانتقال العكسي

نموذج التدريج لمعيار المحاسبة المالي رقم 30 هو ذو طبيعة متناظرة، بحيث يمكن للتعرضات أن تنتقل من مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة 2و3)، إلى مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة 1). ومع ذلك، فإن الحركة بين المراحل ليست فورية متى ما توقفت مؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وبمجرد توقف هذه المؤشرات، يجب معايرة الحركة العكسية إلى المرحلة 1 أو المرحلة 2، والتي لا يمكن أن تكون تلقائية أو فورية. بعض المعايير، مثل فترة التسكين، ومؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وسجل السداد، يتم أخذها بالاعتبار لترحيل العملاء من المرحلة 2 أو المرحلة 1.

معامل تحويل الائتمان

إن تقييم قيمة التعرض للتعثر في السداد يأخذ بالاعتبار أي تغييرات غير متوقعة في التعرض بعد تاريخ التقييم، بما في ذلك السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها من خلال تطبيق معامل تحويل الائتمان. يتم تقدير قيمة التعرض للتعثر في السداد باستخدام التعرض القائم المعدل بمعامل تحويل الائتمان مضروباً في الجزء غير المسحوب من التسهيلات.

يحتسب التعرض القائم كالمبلغ الرئيسي زائداً الربح مطروحاً منه المبالغ المدفوعة مقدماً المتوقعة. الجزء غير المسحوب يشير إلى الجزء غير المستغل من حد الائتمان. عامل تحويل الائتمان المطبق على التسهيلات هو متوسط الاستخدام السلوكي على فترة الخمس سنوات الماضية، أو عامل تحويل الائتمان المستخدم لرأس المال، أيهما أعلى.

يطبق المصرف معامل تحويل الائتمان التنظيمي، حسب تعريف مصرف البحرين المركزي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

33 إدارة مخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

أ) إن جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى المؤسسات المالية الخاضعة للمخاطر الائتمانية هي كالتالي:

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	**المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني**	**المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني**	**مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني**
جيدة (درجة 1 إلى 4)	**219,823**	**–**	**–**	**219,823**
مخصص الخسائر الائتمانية	**(194)**	**–**	**–**	**(194)**
	219,629	**–**	**–**	**219,629**

	2018			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	162,790	–	–	162,790
مرضية (درجة 5 إلى 7)	22,397	–		22,397
مخصص الخسائر الائتمانية	(1)	–	–	(1)
	185,186	–	–	185,186

ب) يحدد الجدول التالي معلومات حول جودة ائتمان الموجودات المالية. بالنسبة للإلتزامات التمويلية وعقود الضمان المالي، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة.

1) صكوك الشركات

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	**المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني**	**المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني**	**مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني**
جيدة (درجة 1 إلى 4)	**14,527**	**3,410**	**–**	**17,937**
مرضية (درجة 5 إلى 7)	**3,949**	**–**		**3,949**
مخصص الخسائر الائتمانية	**(3)**	**(3)**	**–**	**(6)**
	18,473	**3,407**	**–**	**21,880**

	2018			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	–	3,408	–	3,408
مرضية (درجة 5 إلى 7)	5,833	–	–	5,833
مخصص الخسائر الائتمانية	(4)	(15)	–	(19)
	5,829	3,393	–	9,222

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

33 إدارة مخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

2) موجودات التمويلات وذمم مستحقة من موجودات تمويلات الإيجار

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	**المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني**	**المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني**	**مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني**
جيدة (درجة 1 إلى 4)	**885,003**	**83,894**	**1,930**	**970,827**
مرضية (درجة 5 إلى 7)	**49,188**	**26,890**	**32,036**	**108,114**
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	**–**	**–**	**19,282**	**19,282**
مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة	**(6,625)**	**(7,287)**	**(12,625)**	**(26,537)**
	927,566	**103,497**	**40,623**	**1,071,686**

	2018			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	594,079	50,780	3,424	648,283
مرضية (درجة 5 إلى 7)	121,832	25,403	28,242	175,477
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	–	–	35,084	35,084
مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة	(4,968)	(5,303)	(22,776)	(33,047)
	710,943	70,880	43,974	825,797

3) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة – دين

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	**المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني**	**المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني**	**مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني**
جيدة (درجة 1 إلى 4)	**21**	**–**	**–**	**21**
	21	**–**	**–**	**21**

	2018			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	1,229	–	–	1,229
	1,229	–	–	1,229

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

33 إدارة مخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

4) عقود مالية تحت موجودات أخرى

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	**المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني**	**المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني**	**مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني**
جيدة (درجة 1 إلى 4)	**1,254**	**32**	**110**	**1,396**
مرضية (درجة 5 إلى 7)	**447**	**352**	**38**	**837**
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	**–**	**–**	**9,036**	**9,036**
مخصص الخسائر الائتمانية	**(80)**	**–**	**(4,008)**	**(4,088)**
	1,621	**384**	**5,176**	**7,181**

	2018			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	1,866	205	33	2,104
مرضية (درجة 5 إلى 7)	372	727	600	1,699
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	–	–	10,991	10,991
مخصص الخسائر الائتمانية	(27)	(26)	(4,501)	(4,554)
	2,211	906	7,123	10,240

5) إلتزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	**المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني**	**المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني**	**مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني**
جيدة (درجة 1 إلى 4)	**81,398**	**3,439**	**–**	**84,837**
مرضية (درجة 5 إلى 7)	**6,438**	**1,450**	**305**	**8,193**
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	**–**	**–**	**2,487**	**2,487**
مخصص الخسائر الائتمانية	**(227)**	**(5)**	**(222)**	**(454)**
	87,609	**4,884**	**2,570**	**95,063**

	2018			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	75,060	3,220	1,083	79,363
مرضية (درجة 5 إلى 7)	13,415	2,960	429	16,804
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	–	–	2,716	2,716
مخصص الخسائر الائتمانية	(570)	(40)	(523)	(1,133)
	87,905	6,140	3,705	97,750

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

33 إدارة مخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان، دون الأخذ في الاعتبار القيمة العادلة لأي ضمانات واتفاقيات المقاصة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، هي محددة بالمبالغ المدرجة في بيان المركز المالي الموحد بالإضافة إلى إلتزامات العملاء المفصح عنها في ايضاح رقم 31، باستثناء الإلتزامات الرأسمالية.

تم خلال السنة إعادة تفاوض تسهيلات تمويلية بإجمالي 66,940 ألف دينار بحريني (2018: 7,720 ألف دينار بحريني). إن معظم التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها هي منتجة ومضمونة بالكامل.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب أي موجودات أو أوراق مالية (بعد خصم أي مخصصات لخسائر انخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الأوراق المالية غير قابلة للتحصيل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الاعتبار المعلومات متوفرة كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الآخر تؤدي إلى عدم مقدرته على دفع إلتزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ الإلتزام. خلال السنة، قامت المجموعة بشطب تسهيلات مالية بمبلغ 16,600 ألف دينار بحريني (2018: 45 ألف دينار بحريني) والتي كانت منخفضة القيمة بالكامل.

الضمانات المحتفظ بها والتعزيزات الائتمانية الأخرى

تقبل المجموعة أنواع الضمانات التالية، حسب تعريف كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي. يمكن أن يكون الضمان بالدينار البحريني أو بالعملات الأجنبية الأخرى، وفي مثل هذه الحالات، يتم تنفيذ قيمة الضمان طبقاً لسياسة مخاطر الائتمان.

- الهامش النقدي
- الصكوك طويلة الأجل - مصنفة وغير مصنفة
- الأسهم المدرجة وغير المدرجة في المؤشر الرئيسي
- الوحدات في الصناديق الاستثمارية
- الموجودات الملموسة الأخرى، بما في ذلك العقارات.

تحتفظ المجموعة بضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. الجدول التالي يبين الأنواع الرئيسية للضمانات المُحتفظ بها مقابل أنواع مختلفة من الموجودات المالية.

نوع التعرض الائتماني	النوع الرئيسي للضمان المحتفظ به	**2019 ألف دينار بحريني**	2018 ألف دينار بحريني
موجودات تمويلات للشركات	نقد، وممتلكات، وآلات، وأسهم وصكوك	**464,824**	458,660
موجودات تمويلات لعملاء التجزئة	نقد، وممتلكات، واسهم، وصكوك	**301,792**	201,253

معدل التمويل إلى القيمة

يحتسب معدل التمويل إلى القيمة كنسبة من إجمالي مبلغ التمويل، أو المبلغ المخصص لإلتزامات التمويل، إلى قيمة الضمان. إن تقييم الضمان يستثني أي تسويات لتحصيل وبيع الضمانات.

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
أقل من 50%	**262,466**	249,374
51–70%	**7,690**	149,332
71–90%	**320,172**	105,287
91–100%	**69,664**	29,045
أكثر من 100%	**106,624**	126,876

العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية

تنشأ مخاطر الائتمان من جميع المعاملات التي تؤدي لمطالبات فعلية أو طارئة أو محتملة مقابل أي طرف آخر، أو مدين، أو عميل (والتي يشار لها جماعياً «بالأطراف المقابلة»). هذه هي المخاطر الأكثر شيوعاً والأكبر التي يواجهها أي بنك تمويل.

قد يكون لمخاطر الائتمان العواقب التالية، والتي قد تؤدي لتكبد الخسائر الائتمانية:

- تأخر الوفاء بإلتزام السداد
- خسارة جزئية للتعرض الائتماني
- الخسارة الكاملة للتعرض الائتماني

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

33 إدارة مخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

الأنواع المختلفة لمخاطر الائتمان تعرف كما يلي:

- مخاطر التعثر
- مخاطر البلد
- مخاطر السداد
- مخاطر تكلفة الاستبدال
- مخاطر التركز
- المخاطر المتبقية (مثل المخاطر القانونية، ومخاطر التوثيق، ومخاطر السيولة)

حددت المجموعة ووثقت العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من محافظ الأدوات المالية، باستخدام تحليل للمعلومات التاريخية، قدرت العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية. تتضمن السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة المؤشرات الرئيسية للبحرين، مثل أسعار النفط، وصافي التمويل، والسكّان، ونمو إجمالي الناتج المحلي، والمصروفات الحكومية.

33.3 المخاطر القانونية والمطالبات

المخاطر القانونية هي المخاطر المحتملة الناتجة عن إجراءات قانونية أو قضائية قد تبطل أو تعيق شروط العقد أو الاتفاقيات المعنية التي تؤثر سلبياً على العمليات التشغيلية للمجموعة. لقد قامت المجموعة بتطوير الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر القانونية وتعتقد بأن الخسائر قد تكون ضئيلة.

كما في 31 ديسمبر 2019، بلغت قيمة القضايا القانونية المرفوعة ضد المجموعة والتي لم يبت فيها بعد 385 ألف دينار بحريني (2018: 5,552 ألف دينار بحريني). بناءً على إفادة المستشار القانوني للمجموعة، فإن مجموع المطلوبات المقدرة الناتجة من هذه القضايا القانونية ليس لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للمجموعة حيث قامت المجموعة أيضاً برفع قضايا ضد هذه الأطراف.

34. التركزات

يظهر التركز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملين في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بإلتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي حالات أخرى. يعطى التركز مؤشراً للتأثر النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع الأعمال أو على منطقة جغرافية معينة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطتها المالية لتفادي تركز المخاطر غير المرغوبة مع العملاء في مناطق أو قطاعات أعمال معينة.

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي:

	2019			2018		
	موجودات ألف دينار بحريني	**مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دينار بحريني**	**ارتباطات وإلتزامات محتملة ألف دينار بحريني**	موجودات ألف دينار بحريني	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دينار بحريني	ارتباطات وإلتزامات محتملة ألف دينار بحريني
الإقليم الجغرافي						
دول مجلس التعاون الخليجي	**1,859,459**	**1,500,645**	**88,895**	1,549,953	1,210,244	91,014
العالم العربي	**19,781**	**82,865**	**5,857**	46,656	56,409	7,099
أوروبا	**69,832**	**72,015**	**25**	35,091	80,526	34
آسيا	**24,638**	**45,544**	**740**	29,616	44,628	736
أمريكا الشمالية	**40,944**	**3,631**	**–**	17,646	475	–
أخرى	**23,512**	**18,029**	**–**	31,417	13,275	–
	2,038,166	**1,722,729**	**95,517**	1,710,379	1,405,557	98,883

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

34 التركزات (تتمة)

	2019			2018		
	موجودات ألف دينار بحريني	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دينار بحريني	ارتباطات وإلتزامات محتملة ألف دينار بحريني	موجودات ألف دينار بحريني	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دينار بحريني	ارتباطات وإلتزامات محتملة ألف دينار بحريني
القطاع الصناعي						
حكومة وقطاع عام	**424,960**	**168,098**	**2,977**	469,774	138,809	7,325
بنوك ومؤسسات مالية	**511,929**	**642,339**	**8,136**	296,476	503,184	10,338
عقاري	**345,064**	**97,693**	**7,535**	364,478	109,316	35,433
تجاري وصناعي	**299,079**	**257,794**	**66,834**	117,051	44,604	18,708
طيران	**1,203**	**–**	**–**	1,308	6	–
أفراد	**383,164**	**441,606**	**5,376**	281,475	394,975	13,185
أخرى	**72,767**	**115,199**	**4,659**	179,817	214,663	13,894
	2,038,166	**1,722,729**	**95,517**	1,710,379	1,405,557	98,883

35. مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في معدلات العوائد العالمية على العقود المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر بصورة غير مباشرة على قيمة موجودات المجموعة وأسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي قد يتم قبولها. ويتم مراقبة مخاطر السوق بشكل منتظم من قبل لجنة التدقيق والمخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

35.1 مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغيرات في أسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لتعرضات استثمارات البنك. يتم مراقبة مخاطر السوق باستمرار من قبل لجنة الاستثمار وإدارة المخاطر للمجموعة.

إن التأثير على الدخل (نتيجة للتغيرات في القيم العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية) هي فقط نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في أسعار الأسهم، وهي على النحو التالي:

	2019			
	10% زيادة		10% انخفاض	
	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني
مسعرة:				
السعودية	**358**	**–**	**(358)**	**–**
غير مسعرة	**10,386**	**252**	**(10,386)**	**(252)**

	2018			
	10% زيادة		10% انخفاض	
	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني
مسعرة:				
السعودية	358	–	(358)	–
غير مسعرة	10,227	270	(10,227)	(270)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

35 مخاطر السوق (تتمة)

35.2 مخاطر عائد الربح

تنتج مخاطر عائد الربح من احتمال أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو على القيمة العادلة للموجودات المالية. وقد وضع المجلس حدود على المخاطر التي يمكن قبولها. ويتم مراقبة هذه المخاطر بصورة منتظمة من قبل لجنة المخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

تدير المجموعة التعرضات لتأثيرات العديد من المخاطر المرتبطة بتقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

إن التأثير على الدخل فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة فورية ومستمرة في معدلات عائد الربح، والتي تؤثر على كلاً من الموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة عائمة والموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة ثابتة بتواريخ إستحقاق أقل من سنة واحدة هي كالتالي:

	2019		
	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح التغير في المعدل % ألف دينار بحريني
دينار بحريني	**0.10**	**311**	**(0.10) (311)**
دولار أمريكي	**0.10**	**341**	**(0.10) (341)**

	2018		
	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح التغير في المعدل % ألف دينار بحريني
دينار بحريني	0.10	134	0.10 (134)
دولار أمريكي	0.10	314	0.10 (314)

إصلاح مؤشر معدل الفائدة

معدل LIBOR هو معدل معياري على أساسه تقدر البنوك أنه بإمكانها إقراض أموال لبنوك أخرى على أساس غير مضمون. تم نشر معدل LIBOR لخمس عملات مختلفة، ولسبع إستحقاقات مختلفة. بعد سنة 2021، لن يكون نشر معدل LIBOR إلزامياً من قبل البنوك، وذلك وفقاً لهيئة السلوك المالي، وهي الجهة المنظمة لمعدل LIBOR. بدلاً من ذلك، سيتم نشر معدل التمويل المضمون ليوم واحد، وسيتم مراجعة معدل الربح لعملات مختلفة من قبل الجهات التنظيمية المعنية. تملك المجموعة عقود ذات معدلات ربح متغيرة بناء على معدل LIBOR. لا تزال المجموعة بصدد تقييم الأثر المحتمل للانتقال إلى المعدل المضمون من المخاطر لمحفظة التمويل الخاصة بها.

35.3 مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود على المراكز حسب العملة، ويتم مراقبة المراكز على أساس دوري للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعة من قبل لجنة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات.

إن جزءاً هاماً من موجودات ومطلوبات المجموعة هي بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي أو الريال السعودي. بما إن الدينار البحريني والريال السعودي مثبتان بالدولار الأمريكي، فإن المراكز من تلك العملات لا تمثل مخاطر عملة جوهرية كما في 31 ديسمبر 2019 و 2018.

صافي تعرضات المجموعة للتعرضات بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر لأدواتها المالية كانت كما يلي:

	طويلة (قصيرة) 2019 بآلاف الدنانير البحرينية	طويلة (قصيرة) 2018 بآلاف الدنانير البحرينية
جنيه استرليني	**4,427**	6,347
شلنج كيني	**2,115**	2,088
يورو	**(2,499)**	(7,172)
أخرى	**294**	126

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

35 مخاطر السوق (تتمة)

35.3 مخاطر العملة (تتمة)

السيناريوهات المعيارية التي أخذت بالاعتبار تشمل زيادة أو انخفاض بمعدل 10% في أسعار صرف العملات الأجنبية، عدا عملات دول مجلس التعاون الخليجي المرتبطة بالدولار الأمريكي. الآتي يمثل تحليل لحساسية المجموعة للزيادة أو الانخفاض في أسعار صرف العملات الأجنبية (بافتراض بقاء جميع المتغيرات الأخرى، وعلى وجه الخصوص معدلات الربح، تبقى ثابتة):

	التغير في سعر صرف العملة %	الأثر على الربح 2019 بآلاف الدنانير البحرينية	التغير في سعر صرف العملة %	الأثر على الربح 2018 بآلاف الدنانير البحرينية
جنيه إسترليني	**10**	**443**	10	635
شلنج كيني	**10**	**212**	10	209
يورو	**10**	**(250)**	10	(717)
أخرى	**10**	**29**	10	13
المجموع		**434**		140

36. مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمطلوباتها عندما يحين موعد إستحقاقها. مخاطر السيولة قد تكون بسبب إختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يؤثر على بعض مصادر التمويل. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار والإبقاء على رصيد النقد وما في حكمه والأوراق المالية الجاهزة للتداول في السوق. يتم مراقبة مراكز السيولة بصورة مستمرة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة ولجنة المخاطر الخاصة بالمجموعة.

احتسب المصرف معدل تغطية السيولة، وصافي معدل التمويل المستقر حسب متطلبات كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. كما في 31 ديسمبر 2019، بلغ معدل تغطية السيولة على مستوى المجموعة 165.09%، والمتوسط البسيط لمعدلات تغطية السيولة اليومية الموحدة للستة الأشهر الأخيرة يبلغ 234.35%. كما في 31 ديسمبر 2019، بلغ صافي معدل التمويل المستقر 105.82%.

بيان الإستحقاق للصكوك السيادية وصكوك الشركات، والإيداعات لدى ومن المؤسسات المالية، وموجودات التمويلات، وموجودات الإيجارات التمويلية، وتمويل المرابحة لأجل تم عرضها باستخدام فترة الإستحقاق التعاقدية. بالنسبة للأرصدة الأخرى، فإن بيان الإستحقاق يستند على التدفقات النقدية المتوقعة/ ملف سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

	2019				
	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف					
المركزي	**219,456**	**–**	**–**	**–**	**219,456**
صكوك سيادية	**5,162**	**20,574**	**165,233**	**149,981**	**340,950**
إيداعات لدى مؤسسات مالية	**117,346**	**1,269**	**–**	**–**	**118,615**
صكوك الشركات	**10,893**	**3,982**	**7,005**	**–**	**21,880**
موجودات تمويلات	**51,870**	**192,925**	**337,739**	**140,664**	**723,198**
موجودات إيجارات تمويلية	**39,187**	**19,224**	**119,062**	**171,015**	**348,488**
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	**–**	**–**	**108,991**	**–**	**108,991**
استثمارات عقارية	**–**	**–**	**72,774**	**–**	**72,774**
عقارات قيد التطوير	**–**	**–**	**2,943**	**–**	**2,943**
استثمار في شركات زميلة	**–**	**–**	**10,640**	**–**	**10,640**
موجودات أخرى	**13,500**	**2,480**	**1,562**	**26,718**	**44,260**
الشهرة	**–**	**–**	**–**	**25,971**	**25,971**
	457,414	**240,454**	**825,949**	**514,349**	**2,038,166**
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار					
إيداعات من مؤسسات مالية	**305,146**	**86,868**	**–**	**–**	**392,014**
إيداعات من العملاء	**278,531**	**387,099**	**86,082**	**–**	**751,712**
حسابات جارية	**289,456**	**–**	**–**	**–**	**289,456**
تمويل مرابحات لأجل	**52,615**	**43,886**	**33,842**	**15,247**	**145,590**
مطلوبات أخرى	**10,936**	**15,014**	**9,805**	**5,726**	**41,480**
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	**102,476**	**–**	**–**	**–**	**102,476**
	1,039,160	**532,867**	**129,729**	**20,973**	**1,722,729**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

36 مخاطر السيولة (تتمة)

	2018				
	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	82,257	–	–	–	82,257
صكوك سيادية	30,778	44,670	149,314	152,454	377,216
إيداعات لدى مؤسسات مالية	140,304	–	–	–	140,304
صكوك الشركات	–	1,936	7,286	–	9,222
موجودات تمويلات	103,709	169,239	189,972	105,985	568,905
موجودات إيجارات تمويلية	8,660	53,170	94,843	100,219	256,892
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	–	–	107,508	–	107,508
استثمارات عقارية	–	–	74,261	–	74,261
عقارات قيد التطوير	–	–	6,290	–	6,290
استثمار في شركات زميلة	–	–	15,972	–	15,972
موجودات أخرى	9,656	1,114	8,353	26,458	45,581
الشهرة	–	–	–	25,971	25,971
	375,364	270,129	653,799	411,087	1,710,379
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار					
إيداعات من مؤسسات مالية	153,327	57,174	3,876	–	214,377
إيداعات من العملاء	257,034	341,300	37,407	–	635,741
حسابات جارية	251,842	–	–	–	251,842
تمويل مرابحات لأجل	77,471	28,380	47,481	2,211	155,543
مطلوبات أخرى	20,540	–	27,711	42	48,293
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	99,761	–	–	–	99,761
	859,975	426,854	116,475	2,253	1,405,557

يلخص الجدول أدناه بيان إستحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بناءً على الإلتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة كما في 31 ديسمبر 2019 و 2018:

	2019					
	عند الطلب ألف دينار بحريني	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وارتباطات وإلتزامات محتملة						
إيداعات من مؤسسات مالية	–	**305,720**	**88,414**	–	–	**394,134**
إيداعات من العملاء	–	**279,522**	**395,601**	**92,048**	–	**767,171**
حسابات عملاء جارية	**289,456**	–	–	–	–	**289,456**
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	**102,476**	–	–	–	–	**102,476**
تمويل مرابحات لأجل	–	**53,020**	**44,983**	**36,409**	**16,103**	**150,515**
إلتزامات غير مستخدمة	–	**32,820**	**30,020**	**1,786**	–	**64,626**
مطلوبات محتملة	–	**21,292**	**11,394**	**5,142**	**13**	**37,841**
مطلوبات مالية أخرى	**16,982**	–	–	–	–	**16,982**
	408,914	**692,374**	**570,412**	**135,385**	**16,116**	**1,823,201**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

36 مخاطر السيولة (تتمة)

	2018					
	عند الطلب ألف دينار بحريني	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وارتباطات وإلتزامات محتملة						
إيداعات من مؤسسات مالية	–	153,532	59,032	4,102	–	216,666
إيداعات من العملاء	–	257,941	348,721	40,407	–	647,069
حسابات عملاء جارية	251,842	–	–	–	–	251,842
تمويل مرابحة لأجل	–	77,768	29,745	47,481	2,211	157,205
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	99,761	–	–	–	–	99,761
إلتزامات غير مستخدمة	–	26,597	34,738	49	–	61,384
مطلوبات محتملة	–	34,536	22,045	6,663	–	63,244
مطلوبات مالية أخرى	11,849	–	–	–	–	11,849
	363,452	550,374	494,281	98,702	2,211	1,509,020

37. معلومات قطاعات الأعمال

معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة المجموعة إلى أربعة قطاعات أعمال رئيسية:

- **الخدمات المصرفية** – يقوم أساساً بإدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم العقود التمويلية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويقدم خدمات مصرفية أخرى تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يشمل هذا القطاع على الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات.
- **الخزينة** – يقوم أساساً بتقديم خدمات أسواق الأموال التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وخدمات المتاجرة والخزينة، متضمنة مرابحات السلع قصيرة الأجل.
- **الاستثمارات** – يقوم أساساً بإدارة المحافظ المملوكة من قبل المجموعة، ويقوم بخدمة العملاء بتقديم منتجات استثمارية، وإدارة الصناديق، وتقديم استثمارات بديلة.

تتم المعاملات بين القطاعات بمعدلات داخلية مخصصة. تستند رسوم التحويل على المعدل المجمع، الذي يقارب تكلفة الأموال.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للفترة المنتهية في 31 ديسمبر:

	2019				
	الخدمات المصرفية ألف دينار بحريني	**الخزينة ألف دينار بحريني**	**الاستثمارات ألف دينار بحريني**	**غير مخصص ألف دينار بحريني**	**المجموع ألف دينار بحريني**
صافي الدخل	**37,522**	**13,435**	**2,570**	**–**	**53,527**
نتيجة القطاع	**13,750**	**8,847**	**(1,467)**	**–**	**21,130**
موجودات القطاع	**1,111,107**	**722,623**	**201,962**	**2,474**	**2,038,166**
المطلوبات والحقوق حسب القطاع	**1,098,663**	**617,227**	**1,256**	**321,020**	**2,038,166**

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم آي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

	2018				
	الخدمات المصرفية ألف دينار بحريني	الخزينة ألف دينار بحريني	الاستثمارات ألف دينار بحريني	غير مخصص ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
صافي الدخل	40,581	14,619	1,894	–	57,094
نتيجة القطاع	8,561	13,312	(3,353)	–	18,520
موجودات القطاع	834,508	661,932	212,457	1,482	1,710,379
المطلوبات والحقوق حسب القطاع	964,454	423,469	11,827	310,629	1,710,379

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم آي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

معلومات قطاعات الأعمال الثانوية

تعمل المجموعة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحقق كافة إيراداتها التشغيلية، وتتكبد كافة مصروفاتها التشغيلية في دول مجلس التعاون الخليجي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

38. موجودات الأمانة

بلغت الصناديق المدارة في نهاية السنة 162,077 ألف دينار بحريني (2018: 164,314 ألف دينار بحريني). هذه الموجودات محتفظ بها بصفة الأمانة وتقاس بمبالغ الاكتتاب المبدئية ولا يتم إدراجها في بيان المركز المالي الموحد. بالإضافة لذلك، فإن المجموعة ومن خلال الشركات ذات الأغراض الخاصة، تعمل كوكيل/أمين نيابة عن بعض العملاء لتسهيل المعاملات وفقاً للشروط والتعليمات من العملاء.

39. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من أربعة علماء يقومون بمراجعة امتثال البنك للمبادئ العامة للشريعة الإسلامية والفتاوى الخاصة والتعليمات والإرشادات الصادرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات العلاقة بالحوكمة الشرعية والإلتزام. تتضمن مراجعتهم على فحص الأدلة المتعلقة بالتوثيق والإجراءات المتبناة من قبل المجموعة للتأكد من أن أنشطتها تدار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي إصدار تقرير سنوي عن إلتزام البنك، بعد مراجعة البيانات المالية.

40. الإيرادات والمصروفات المخالفة للشريعة الإسلامية

خلال السنة، استلمت المجموعة إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية بإجمالي 182 ألف دينار بحريني (2018: 251 ألف دينار بحريني). تتضمن هذه على دخل مكتسب من الاستثمارات والتمويلات التقليدية نتيجة استحواذ بي إم أي و البنك البحريني السعودي، وغرامات مالية محتسبة على عملاء ودخل من أرصدة الحسابات الجارية المحتفظ بها في البنوك المراسلة. وتم تخصيص هذه الأموال للمساهمات الخيرية بعد خصم مصروفات الاسترداد من هذه الأموال.

41. الواجبات الإجتماعية

أدت المجموعة خلال السنة واجباتها الإجتماعية وذلك من خلال نفقات صندوق الزكاة والصدقات للأفراد والمؤسسات المستخدمة لأغراض التبرعات الخيرية. خلال السنة دفعت المجموعة مبلغ وقدره 395 ألف دينار بحريني (2018: 619 ألف دينار بحريني)، منها 204 ألف دينار بحريني (2018: 506 ألف دينار بحريني) تم دفعها من مجمع إيرادات مخالفة للشريعة.

42. الزكاة

وفقاً لقرار المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي عقد بتاريخ 12 نوفمبر 2009، تم تعديل النظام الأساسي للبنك لإلغاء المساهمين عن إلتزاماتهم بدفع الزكاة على صافي الدخل وصافي القيمة. وبالتالي، لم يتم احتساب الزكاة في بيان الدخل الموحد كمصروف. بلغ مجموع الزكاة مستحقة الدفع من قبل المساهمين لسنة 2019 والتي تم تحديدها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة بواقع 2.3 فلس (2018: بواقع 2.4 فلس) للسهم. بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (9)، تم احتساب الزكاة المستحقة للسنة في 2019 بنسبة 2.5775% من قاعدة الزكاة بمبلغ 189,479 ألف دينار بحريني (2018: 198,399 ألف دينار بحريني)، والتي تم تحديدها باستخدام طريقة صافي الأموال المستثمرة.

43. كفاية رأس المال

إن الهدف الرئيسي لسياسات إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة للمساهمين. كما يتم إدارة كفاية رأس المال لكل شركة من شركات المجموعة بشكل منفصل وبصورة فردية. لا توجد لدى المجموعة أية قيود جوهرية على قدرتها للحصول على أو استخدام موجوداتها وتسوية إلتزاماتها باستثناء القيود التي قد تنتج عن الأطر الرقابية من خلال الشركات التابعة المصرفية التي تعمل فيها.

من أجل الحفاظ على أو تعديل هيكلة رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار أسهم حقوق ملكية. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

تم احتساب رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل 3 على النحو المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي.

	2019 **ألف دينار بحريني**	2018 ألف دينار بحريني
رأس المال الأسهم العادية فئة 1	**265,251**	254,761
رأس المال الإضافي فئة 1	**16**	13
رأس المال فئة 2	**39,143**	35,557
مجموع رأس المال	**304,410**	290,331
التعرضات المرجحة لمخاطر الائتمان	**1,355,921**	1,304,492
التعرضات المرجحة لمخاطر السوق	**3,108**	2,306
التعرضات المرجحة للمخاطر التشغيلية	**100,639**	101,343
مجموع الموجودات المرجحة للمخاطر	**1,459,668**	1,408,141
مجموعة نسبة كفاية رأس المال	**%20.85**	%20.62
الحد الأدنى المطلوب	**%12.5**	%12.5

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

44. تراتبية القيمة العادلة

المستوى 1: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في سوق نشط لموجودات ومطلوبات مماثلة؛

المستوى 2: تقنيات أخرى يكون للمدخلات أثر جوهري على القيمة العادلة المسجلة القابلة للرصد بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛

المستوى 3: تقنيات تستخدم المدخلات التي لها اثر جوهري على القيمة العادلة ليست مستندة على معلومات السوق القابلة للرصد.

الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة

الجدول التالي يوضح تحليل الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، والتي تظهر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد:

31 ديسمبر 2019	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**3,578**	**6,480**	**97,380**	**107,438**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**–**	**–**	**1,553**	**1,553**
	3,578	**6,480**	**98,933**	**108,991**

31 ديسمبر 2018	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	3,576	5,282	96,992	105,850
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	–	–	1,658	1,658
	3,576	5,282	98,650	107,508

خلال السنة، لم يكن هناك أي تحويلات بين المستويات.

تحركات القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة مصنفة ضمن المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة، كما يلي:

	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	**98,650**	99,861
تغيرات القيمة العادلة	**(2,008)**	(1,641)
الاستبعادات خلال السنة	**–**	(48)
المقبوضات خلال السنة	**(294)**	(274)
إضافات خلال السنة	**2,585**	752
كما في 31 ديسمبر	**98,933**	98,650

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2019

44 تراتبية القيمة العادلة (تتمة)

الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة

31 ديسمبر 2019	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	القيمة العادلة ألف دينار بحريني
صكوك سيادية	**340,950**	**–**	**–**	**340,950**	**343,975**
صكوك الشركات	**10,825**	**–**	**11,055**	**21,880**	**22,004**
	351,775	**–**	**11,055**	**362,830**	**365,979**

31 ديسمبر 2018	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	القيمة العادلة ألف دينار بحريني
صكوك سيادية	354,215	–	–	354,215	349,087
صكوك الشركات	9,222	–	–	9,222	9,390
	363,437	–	–	363,437	358,477

القيمة العادلة المقدرة للموجودات التمويلية المدرة للدخل والمطلوبات التمويلية تقارب قيمتها الدفترية ، كون أسعارها لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن العائد السوقي المتوقع من مثل هذه العقود.

لا يتوقع أن تختلف القيمة العادلة المقدرة للأدوات المالية الأخرى اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018، نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل.

45. نظام حماية الودائع

يتم تغطية ودائع بعض عملاء المصرف بنظام حماية الودائع المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي. يتم تغطية ودائع العملاء المحتفظ بها من قبل البنك في مملكة البحرين بنظام حماية الودائع وحقوق حاملي حسابات الاستثمار المطلقة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (34) لسنة 2010. يغطي هذا النظام «الأشخاص الاعتياديين» (الأفراد) المؤهلين بحد أقصى 20,000 دينار بحريني كما هو منصوص عليه وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. ويتم دفع مساهمة دورية من قبل البنك على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي ضمن هذا النظام.

46. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتناسب مع العرض المطبق في السنة الحالية. إن إعادة التصنيفات هذه لم تؤثر على صافي الربح للسنة، ومجموع حقوق الملكية للمجموعة المبينة مسبقاً.

اتفاقية بازل 3 - العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

المحتويات

1. مقدمة 116
2. الأداء والوضع المالي 116
3. هيكلة المجموعة ورأس المال 119
3.1 هيكلة المجموعة 119
3.2 هيكل رأس المال 119
4. نسب ملاءة رأس المال 121
4.1 إدارة رأس المال 121
5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال 121
5.1 مخاطر الائتمان 121
6. حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار 135
7. إفصاحات أخرى 137
7.1 مخاطر العملة 137
7.2 المعاملات مع الأطراف من ذوي العلاقة 137
7.3 التسهيلات المعاد هيكلتها 137
7.4 الموجودات المباعة بموجب اتفاقيات حق الرجوع 137
7.5 المخاطر القانونية والمطالبات 137
7.6 نظام حماية الودائع 137
7.7 التعرض للأطراف ذات الاستدانة العالية وغيرهم من الأطراف ذات المخاطر العالية 137
7.8 تعرضات تتجاوز الحدود المحددة من الجهات الرقابية 137
7.9 عقوبات مصرف البحرين المركزي (PD 1.3.44) 137

الملحق الأول – مكونات الإفصاح عن رأس المال 138
الملحق 2 - إفصاح نسبة صافي التمويل المستقر 144
ملحق 3 - نسبة الدين إلى راس المال 147
ملحق 4 - نسبة تغطية السيولة 148

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

1. مقدمة

بدأ سريان متطلبات مصرف البحرين المركزي، التي تعمل كإطار مشترك لتنفيذ اتفاقية بازل 3 في مملكة البحرين، بتاريخ 1 يناير 2015.

تقوم اتفاقية بازل على ثلاثة عناصر:

- **الدعامة 1** ويصف أسس احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي، ويحدد قواعد احتساب الموجودات الموزونة للمخاطر (RWAs) لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، بالإضافة إلى اشتقاق أسس رأس المال التنظيمي. ويتم احتساب نسبة ملاءة رأس المال على أساس أنها نسبة رأس المال التنظيمي للبنك إلى مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر.
- **الدعامة 2** ويتعلق بعملية المراجعة الإشرافية لإطار إدارة المخاطر للمؤسسات المالية وملاءة رأس المال الخاصة بها.
- **الدعامة 3** ويتعلق بانضباط السوق، ويتطلب من المصرف نشر معلومات مفصلة نوعياً و كمياً عن سياساته لإدارة المخاطر وملاءة رأس المال وطرق المعالجات لاستكمال الدعامتين الأولين وعملية المراجعة الإشرافية.

إن الإفصاحات الواردة في هذه الوثيقة هي إضافة إلى الإفصاحات المدرجة في البيانات المالية الموحدة والتي يتم إعدادها وفقًا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقًا لقانون الشركات التجارية في البحرين و قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية ولائحة قواعد وإجراءات مصرف البحرين المركزي (المجلد 2) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات الصلة.

2. الأداء والوضع المالي

تأسس البنك في 19 يناير 2006 في مملكة البحرين. ويمارس المصرف نشاطاته وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية بما يتطابق مع المتطلبات التنظيمية للبنوك الإسلامية التي حددها مصرف البحرين المركزي. إن الأسهم العادية للبنك مدرجة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي، ويعمل بموجب ترخيص الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

في 30 مارس 2014، استحوذ البنك على حصة قدرها 100% في بي إم آي بنك ش.م.ب (مقفلة)، وهي شركة مساهمة مقفلة في مملكة البحرين، من خلال تبادل الأسهم. وفي شهر يناير 2015، اعتمدت هيئة الرقابة الشرعية تحول بي إم آي بنك إلى بنك إسلامي اعتبارًا من 1 يناير 2015 وتصبح عملياته متفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية اعتبارًا من 1 يناير 2015.

في 29 نوفمبر 2016، وافق مساهمو بي إم آي بنك على نقل عمليات بي إم آي بنك إلى المصرف. وفي 17 أبريل 2017 تمت الموافقة على نقل الأعمال من قبل مصرف البحرين المركزي والتي تم نشرها لاحقًا في الجريدة الرسمية بتاريخ 20 أبريل 2017. وقام المصرف بنقل غالبية حقوق بي إم آي بنك وتحمل جميع التزاماته وفقًا لقيمها الدفترية.

خلال عام 2016، استحوذ البنك على حصة قدرها 70% في مصرف السلام سيشل المحدود ("ASBS")، (المعروف سابقًا باسم "BMIO") وهو بنك خارجي في سيشيل. ويعمل مصرف السلام سيشل المحدود بموجب ترخيص مصرفي خارجي صادر عن مصرف سيشيل المركزي. وكان بنك BMIO يعمل بموجب ترخيص مصرفي خارجي صادر عن مصرف سيشيل المركزي. واعتبارا من 20 مايو 2016، تم منح ASBS ترخيص ممارسة الأعمال الصرفية والذي يسمح له بممارسة الأنشطة المصرفية الخارجية والداخلية. وتم الانتهاء من جميع الإجراءات القانونية المتعلقة بتخصيص الأسهم فيما تم البدء بتحويل جميع عمليات ASBS لتكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ووفقًا للائحة قواعد وإجراءات مصرف البحرين المركزي CA–B.1.4 ولغرض الإفصاح عن الموجودات الموزونة المخاطر وحساب ملاءة رأس المال، حصل المصرف على موافقة من مصرف البحرين المركزي لتجميع التعرضات الموزونة المخاطر الخاصة ببنك ASBS، وبالتالي أصبحت التعرضات الموزونة المخاطر لـ ASBS لا تشكل جزءًا من جميع الإفصاحات الواردة في وثيقة الإفصاح المتعلقة بـ بازل 3.

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

2. الأداء والوضع المالي (تتمة)

خلال 2018، أعادت المجموعة تقييم مشاركتها مع شركة زميلة وأصولها الخاضعة للإدارة وهي ASB Biodiesel 1 ("Biodiesel")، وهي شركة تأسست في جزر كايمان ولها عمليات يقع مقرها في هونغ كونغ وتقوم بتصنيع الديزل الحيوي، وكان لدى المجموعة أيضًا تعرضات تمويل كبيرة لشركة Biodiesel.

واعتمادا على المشاركة المستمرة للمجموعة ودعمها للأعمال وزيادة التغيرات في تعرضاتها الناجمة عن العمليات، فقد أوضحت التقييمات بأن المجموعة قد تمكنت من السيطرة على أنشطة الشركة ذات الصلة بصفتها الطرف الأساسي. ووفقًا لذلك، قامت المجموعة بتوحيد ASB Biodiesel وشركاتها التابعة (ويشار إليهما معا بإسم "Biodiesel Group") اعتبارًا من 30 سبتمبر 2018، وهو التاريخ الذي تم فيه الاستحواذ.

يعمل المصرف وشركته المصرفية التابعة الرئيسية من خلال 10 فروع في مملكة البحرين وفرع واحد في سيشيل ويقدم مجموعة كاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتشمل أنشطة المصرف إدارة حسابات الاستثمار في تقاسم الأرباح، وتقديم عقود التمويل الإسلامي، والتعامل في العقود المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كأصيل/ وكيل، وإدارة العقود المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وغيرها من الأنشطة المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية الإسلامية المنظمة من قبل مصرف البحرين المركزي، ويشار إلى المصرف مع الشركات التابعة له باسم "المجموعة".

تم إعداد البيانات المالية الموحدة والإفصاحات التنظيمية لملاءة رأس المال للمجموعة على أساس ثابت حيثما ينطبق ذلك.

الجدول 2.1: المؤشرات المالية الرئيسية (P.D 1.3.9 أ ب ج) **بآلاف الدنانير البحرينية**

	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014
إجمالي دخل التشغيل	53,527	56,719	62,190	63,000	58,898	46,068
الربح الصافي	21,130	18,520	18,055	16,096	10,548	15,821
مجموع الموجودات	2,038,166	1,710,310	1,589,228	1,681,293	1,656,643	1,955,297
مجموع حقوق المساهمين	315,437	304,822	303,837	324,899	320,002	328,803
النسب الرئيسية	**ديسمبر 2019**	**ديسمبر 2018**	**ديسمبر 2017**	**ديسمبر 2016**	**ديسمبر 2015**	**ديسمبر 2014**
العائد على كل سهم (فلس)	9.8	8.7	8.5	7.6	5.8	8.0
العائد على متوسط الموجودات (%)	1.1	1.1	1.1	1.0	0.6	1.0
العائد على متوسط حقوق المساهمين (%)	6.8	6.1	5.7	5.0	3.3	5.5
التكلفة إلى دخل التشغيل (%)	55.6	44.0	39.0	41.4	44.7	57.3
نسبة مدفوعات الأرباح (%)	83.9	81.0	83.0	66.5	86.2	67.7
نسبة حصيلة الأرباح (%)	8.0	7.0	6.1	4.2	5.4	3.8
هامش صافي الربح على الموجودات الإسلامية (%)	%2.7	%2.9	%3.2	%2.7	%3.3	%2.8

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

2. الأداء والوضع المالي (تتمة)

جدول 2.2 الملخص المالي

بآلاف الدنانير البحرينية

المركز المالي الموحد	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014
نقد وأرصدة لدى البنوك والبنك المركزي	219,456	82,587	66,351	131,990	152,572	277,751
صكوك سيادية	340,950	354,215	363,569	358,269	350,474	145,789
إيداعات لدى المؤسسات المالية	118,615	163,305	141,225	182,452	103,345	182,110
صكوك الشركات	21,880	9,222	10,419	28,934	50,472	88,193
موجودات التمويلات	723,198	568,905	532,535	478,798	491,353	470,880
موجودات الإيجارات التمويلية	348,488	256,892	213,238	188,485	155,217	141,052
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	108,991	107,508	111,325	122,073	123,514	147,096
عقارات استثمارية	72,774	74,261	66,782	51,863	68,786	65,149
عقارات للتطوير	2,943	6,290	6,448	17,781	49,021	59,262
استثمار في شركات زميلة	10,640	15,972	16,835	10,561	9,994	10,492
موجودات أخرى	44,260	45,182	34,530	64,276	75,924	341,552
الشهرة	25,971	25,971	25,971	25,971	25,971	25,971
الموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	–	–	–	19,840	–	–
إيداعات من المؤسسات المالية	392,014	144,125	154,765	132,032	120,795	121,266
إيداعات العملاء	751,712	705,924	602,784	723,439	842,570	1,034,052
الحسابات الجارية للزبائن	289,456	251,842	283,886	279,609	224,366	226,648
تمويل مرابحة لأجل	145,590	155,543	79,986	91,837	35,986	21,337
مطلوبات أخرى	41,481	48,293	45,089	49,260	50,573	195,039
مطلوبات متعلقة بأصول مصنفة كمحتفظ بها للبيع	–	–	–	11,421	–	–
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	102,476	99,761	118,881	68,796	62,351	28,152
رأس المال	**ديسمبر 2019**	**ديسمبر 2018**	**ديسمبر 2017**	**ديسمبر 2016**	**ديسمبر 2015**	**ديسمبر 2014**
ملاءة رأس المال (%)	21.2	20.6	21.4	21.6	20.1	18.7
حقوق الملكية / إجمالي الموجودات (%)	15.5	17.8	19.1	19.3	19.3	16.8
إجمالي ودائع العملاء / حقوق الملكية (مرات)	3.6x	3.5x	3.3x	3.3x	3.5x	4.3x
السيولة والنسب الأخرى	**ديسمبر 2019**	**ديسمبر 2018**	**ديسمبر 2017**	**ديسمبر 2016**	**ديسمبر 2015**	**ديسمبر 2014**
عقود التمويل الإسلامي / إجمالي الموجودات (%)	52.6	48.3	46.9	39.7	39.0	31.3
الاستثمارات / إجمالي الموجودات (%)	27.4	33.2	36.2	36.2	39.4	26.4
الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات (%)	33.3	35.1	35.9	40.0	36.6	31.0
الموجودات السائلة / ودائع حساب الاستثمار الجاري وغير المقيد (%)	173.2	170.7	141.8	193.1	211.5	237.7
ودائع العملاء / إجمالي الموجودات (%)	56.1	61.8	63.3	63.8	68.2	65.9
مستحقات من البنوك والمؤسسات المالية / إجمالي الموجودات (%)	5.8	9.5	8.9	10.9	6.2	9.3
الموجودات بين البنوك / المطلوبات بين البنوك	30.3	113.3	91.3	138.2	85.6	150.2
عقود التمويل الإسلامي / ودائع العملاء (%)	93.7	78.1	74.2	62.3	57.3	47.5
عدد الموظفين	355	341.0	322.0	333.0	368.0	457.0

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

3. هيكلة المجموعة ورأس المال

3.1 هيكلة المجموعة

تشتمل البيانات المالية الموحدة للسنة على البيانات المالية للمصرف وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") .

كانت الشركات التابعة والزميلة الرئيسية كما في 31 ديسمبر 2019 ومعاملتها لأغراض ملاءمة رأس المال على النحو التالي:

	تصنيف الكيان حسب نموذج ملاءة رأس المال (CA)	المعاملة البنكية
الشركات التابعة		
مصرف السلام سيشل	شركة مصرفية تابعة	تجميع الموجودات الموزونة للمخاطر والمعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي في 28 يونيو 2016
كناز القدم للعقارات الاستثمارية ذ.م.م	كيان تجاري	وزن مخاطر التعرض للاستثمار
كناز الهملة للعقارات الاستثمارية ذ.م.م		
واحات المحرق للعقارات الاستثمارية ذ.م.م		
برج القرب		
ASB بايوديزل 1		
الشركات الزميلة		
مصرف السلام الجزائر	كيان مالي	
بنك الخليج الإفريقي		
شركة المنارة للتطوير ش.م.ب.	كيان تجاري	وزن مخاطر التعرض للاستثمار
شركة ان. اس العقارية ذ.م.م		
برج الجوار		
شركة دراري للاستثمار ذ.م.م		
برج الصفوة		
شركة السلام جلوبال REIT		

3.2 هيكل رأس المال

يتألف إجمالي رأس مال المجموعة وقدره 304,421 ألف دينار بحريني من الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 ("CET1") ورأس المال الإضافي من الفئة 1 ("AT1") ورأس المال من الفئة 2 ("T2") الموضح بالتفصيل في الجدول التالي: **(PD 1.3.11)**

وكان رأس المال الصادر والمدفوع للمجموعة 221,586 ألف دينار بحريني في 31 ديسمبر 2019، ويتكون من 2,215,863 ألف سهم بقيمة 0.100 دينار بحريني لكل سهم. **(PD 1.3.11)**

وتعتقد الإدارة بأن هيكل رأس المال الحالي يغطي الأنشطة الحالية والمستقبلية للمجموعة.

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

3. المجموعة وهيكلة رأس المال (تتمة)

3.2 هيكل رأس المال (تتمة)

جدول 3.1 تفاصيل قاعدة رأس مال المصرف (PD 1.3.12, 13, 14, 15, 16)

بآلاف الدنانير البحرينية

	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1	رأس المال الإضافي من الفئة 1	رأس المال من الفئة 2
الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل	221,586		
اسهم الخزينة	(6,758)		
احتياطي قانوني	21,107		
علاوة إصدار السهم	12,209		
الأرباح المستبقاة	6,095		
صافي الدخل / الخسائر المتراكمة المرحلية الحالية	21,094		
الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية المتوفرة للبيع	(11)		
الأرباح والخسائر الناتجة من تحويل العملات الأجنبية	(3,223)		
الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن تقييم الأسهم بالقيمة العادلة	19,051		
مجموعة حقوق الأقلية في الشركات المصرفية التابعة مع الإقرار برأس مال الأسهم العادية المستوى 1	80		
إجمالي الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 قبل التسويات التنظيمية	**291,230**		
مطروحاً:			
الشهرة	(25,971)		
إجمالي الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 بعد التسويات التنظيمية أعلاه	**265,259**		
الأدوات الصادرة عن البنوك التابعة لأطراف ثالثة		17	23
احتياطي إعادة تقييم الموجودات – الممتلكات والمنشآت والمعدات		–	23,589
مخصصات خسائر التمويل العامة		–	15,533
الإجمالي المتاح من رأس المال الإضافي من الفئة 1 ورأس المال من الفئة 2		**17**	**39,145**
مجموع الفئة 1		**265,276**	
إجمالي رأس المال (PD 1.3.20 a)			**304,421**

جدول 3.2

بآلاف الدنانير البحرينية

	التعرضات الموزونة للمخاطر		
	الائتمان	**التشغيلية**	**السوق**
التعرضات الموزونة للمخاطر (تمويل ذاتي)	1,315,234	99,983	3,108
التعرضات الموزونة للمخاطر (حساب الاستثمار غير المقيد)	11,469	–	–
تجميع التعرضات الموزونة للمخاطر	3,011	802	–
التعرضات الموزونة للمخاطر بعد التجميع	**1,329,714**	**100,785**	**3,108**
مجموع التعرضات الموزونة للمخاطر			**1,433,607**

	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1	**الفئة الأولى لرأس المال**	**مجموع رأس المال**
النسبة المئوية لمجموع التعرضات الموزونة للمخاطر (PD 1.3.20 a) (نسبة ملاءة رأس المال)	%18.50	%18.50	%21.23
الحد الأدنى المطلوب لأحكام مصرف البحرين المركزي بموجب اتفاقية بازل 3 (قبل CCB)	%6.50	%8.00	%10.00
معدل الاحتفاظ برأس المال (CCB)	%2.50	%2.50	%2.50
الحد الأدنى المطلوب لأحكام مصرف البحرين المركزي بموجب اتفاقية بازل 3 (بعد CCB)	%9.00	%10.50	%12.50

* محسوبة وفقًا لنموذج ملاءة رأس المال – المجلد 2 الصادر عن مصرف البحرين المركزي. لم يتم اعتبار ASBS كشركة تابعة ذات أهمية حيث أن رأسمالها التنظيمي أقل من 5% من قاعدة رأس المال الموحدة للمجموعة.

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

4. نسب ملاءة رأس المال

لا توجد أي عوائق تحول دون تحويل الأموال أو إعادة تخصيص رأس المال التنظيمي، وللمجموعة رأس مال كاف لدعم الأنشطة الحالية والمستقبلية للمجموعة (PD 1.3.6.c و PD 1.3.16)

4.1 إدارة رأس المال

عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال

تهدف إدارة رأس المال للمجموعة إلى الحفاظ على المستوى الأمثل لرأس المال لتمكينها من متابعة الاستراتيجيات التي تقدم قيمة المساهمين على المدى الطويل، مع الحفاظ دائمًا على الحد الأدنى لمتطلبات النسب المحددة من الجهات الرقابية.

تشمل المبادئ الأساسية لإدارة رأس المال :

- المحافظة على رأس مال كاف كمانع للخسائر غير المتوقعة لحماية أصحاب المصلحة كالمساهمين والمودعين.
- زيادة العائد على رأس المال وتحقيق عائد مستدام أعلى من تكلفة رأس المال.

تتم مراقبة ملاءة رأس مال المجموعة باستخدام القواعد والنسب التي وضعها مصرف البحرين المركزي. والهدف الرئيسي من إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد من التزامها بمتطلبات رأس المال المفروضة من الخارج. وقد امتثلت المجموعة بالكامل بجميع متطلبات رأس المال المفروضة من الخارج خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال

تبنت المجموعة المنهج الموحد لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومنهج المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية لأغراض إعداد التقارير للجهات الرقابية. وفيما يلي متطلبات رأس المال الموزونة المخاطر لمخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية للمجموعة.

5.1 مخاطر الائتمان

تعريف فئات التعرض لكل محفظة نموذجية (PD 1.3.21 a)

لدى المجموعة محفظة ائتمانية متنوعة ممولة وغير ممولة. وتصنف التعرضات وفقًا لمعيار المحفظة الأساسية لملاءة رأس المال المذكورة في إطار اتفاقية بازل 3 لمصرف البحرين المركزي والتي تغطي النهج الموحد لمخاطر الائتمان.

فيما يلي أوصاف فئات الطرف المقابل إلى جانب أوزان المخاطر المستخدمة في استخلاص الموجودات الموزونة للمخاطر:

أ. مطالبات سيادية

تتعلق بالتعرضات للحكومات وبنوكها المركزية. يتم وزن المخاطر بالنسبة للبحرين ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 0% فيما يتم منح وزن للمطالبات على جميع الجهات السيادية الأخرى بنسبة 0% حيث يتم تصنيف هذه المطالبات وتمويلها بالعملة المحلية ذات الصلة بتلك السيادة. ويتم تصنيف المخاطر على المطالبات السيادية، بخلاف تلك المذكورة أعلاه، بناءً على تصنيفاتها الائتمانية.

ب. مطالبات على مؤسسات القطاع العام

تم تخصيص وزن 0% لمخاطر مؤسسات القطاع العام في البحرين، أما جهات القطاع العام السيادية الأخرى، التي خصصت لها الجهات الرقابية المحلية نسبة 0% كوزن للمخاطر بالعملة المحلية ذات الصلة، فإنه تم تعيين وزن المخاطر بنسبة 0% كما هو مخصص من قبل مصرف البحرين المركزي. تتم موازنة مؤسسات القطاع العام بخلاف تلك المذكورة أعلاه بناءً على تصنيفاتها الائتمانية.

ج. مطالبات على البنوك

يتم وزن المخاطر على البنوك بناءً على التصنيفات المخصصة لها من قبل وكالات التصنيف الخارجية، ومع ذلك، قد يتم تحديد وزن للمطالبات قصيرة الأجل على البنوك المدرجة محليًا بنسبة 20% عندما تكون هذه المطالبات على البنوك ذات تاريخ استحقاق أصلي قدره ثلاثة أشهر أو أقل، ويتم تصنيف المطالبات وتمويلها أما بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي.

وتحدد أوزان المخاطر التفضيلية التي تعد بفئة واحدة أفضل من مخاطر المطالبات القياسية الموزونة على البنوك الأجنبية المرخصة في البحرين ذات أجل استحقاق أصلي مدته ثلاثة أشهر أو أقل، مقومة وممولة بالعملة المحلية ذات الصلة. ويسمح بأوزان المخاطر التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل للبنوك المرخص لها في السلطات القضائية الأخرى فقط إذا سمحت الجهة الرقابية أيضا بأوزان المخاطر التفضيلية قصيرة الأجل على البنوك التابعة له.

ولن تحصل أية مطالبة على بنك غير مصنف على وزن مخاطرة أقل من تلك المطبقة على المطالبات المتعلقة بجهة التأسيس السيادية. ويتم تحديد وزن المخاطر على الاستثمارات الكبيرة في الديون الثانوية للبنوك والأوراق المالية الهيئات المالية بنسبة 250% والاستثمارات التي تتجاوز 15% من الأسهم العادية المستوى1 للبنك، ثم سيتم خصم المبلغ الزائد من رأس مال البنك.

د. مطالبات على محفظة الشركات، بما في ذلك شركات التأمين

تعتبر المطالبات على محفظة الشركات بما في ذلك شركات التأمين بأنها ذات موزونة المخاطر على أساس التصنيفات الائتمانية. ويتم تحديد أوزان مخاطر مطالبات الشركات غير المصنفة بنسبة 100%.

هـ. مطالبات على محفظة التجزئة التنظيمية

تخصص لمطالبات التجزئة المشمولة في محفظة التجزئة التنظيمية مخاطر موزونة نسبتها 75% (باستثناء عقود التمويل الإسلامي التي فات موعد استحقاقها)، إذا كانت تفي بالمعايير المذكورة في قواعد وإجراءات مصرف البحرين المركزي.

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (تتمة)

5.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

تعريف فئات التعرض لكل محفظة نموذجية (PD 1.3.21 a) (تتمة)

و. الرهون العقارية

تخضع المطالبات المضمونة برهن على الرهونات السكنية والعقارات التجارية لحد أدنى من المخاطر بنسبة 35% و 75% و 100% على التوالي.

ز. الذمم المدينة التي مضى موعد استحقاقها (PD 1.3.22 a)

الجزء غير المضمون من حسابات الذمم المدينة وذمم الإيجارات (بخلاف عقد تمويل الرهن العقاري السكني المؤهل) المتأخرة عن السداد لأكثر من 90 يوما، فإنه يتم وزن حسب مخاطرها على النحو التالي (مخصومًا منها مخصصات محددة شاملة مبالغ مشطوبة معينة):

(أ) وزن المخاطر بنسبة 150% عندما تقل المخصصات المحددة عن 20% من المبلغ المستحق من التسهيل.

(ب) وزن المخاطر بنسبة 100% عندما تكون المخصصات المحددة 20% أو أكثر من المبلغ المستحق من التسهيل.

ح. الاستثمار في الأوراق المالية والصكوك

يتم وزن الاستثمارات في الأسهم المدرجة بنسبة 100% و 150% إذا كانت غير مدرجة.

ط. الاحتفاظ بالعقارات

جميع العقارات المملوكة من قبل البنوك (أي تلك المملوكة بصورة مباشرة أو كشركات تابعة أو زميلة أو أي ترتيبات أخرى مثل العُهد أو الصناديق أو صناديق الاستثمارات الاستثمارية العقارية) يجب أن تكون موزونة بالمخاطر بنسبة 200%، في حين يتم وزن المخاطر في الاستثمارات في الشركات العقارية المدرجة والاستثمارات في الشركات العقارية غير المدرجة بنسبة 300% و 400% على التوالي. كما يتم وزن المخاطر بالنسبة للعقارات التي يشغلها البنك بنسبة 100%.

ي. الموجودات الأخرى

يتم وزن مخاطر الموجودات الأخرى بنسبة 100%.

الجدول 5.1 المخاطر الممولة وغير الممولة **بآلاف الدنانير البحرينية**

مساهمة الأسهم والحسابات الجارية					
نوع المخاطر	إجمالي مخاطر الائتمان	تقليل مخاطر الائتمان	صافي مخاطر الائتمان	الموجودات الموزونة للمخاطر	الحد الأدنى من رأس المال
النقد والأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	218,032	–	218,032	20,760	2,595
صكوك سيادية	340,974	–	340,974	4,937	617
إيداعات مع مؤسسات مالية	12,859	–	12,859	12,482	1,560
صكوك الشركات	21,507	–	21,507	15,895	1,987
تمويل بالمرابحة	148,353	26,160	122,193	96,438	12,055
تمويل بالمضاربة	554,776	27,804	526,972	348,771	43,596
مشاركة	30,858	–	30,858	30,777	3,847
بطاقات ائتمان	3,171	–	3,171	2,721	340
موجودات إيجارات تمويلية	348,719	140,941	207,778	126,302	15,788
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	109,874	–	109,874	424,663	53,083
عقارات استثمارية	72,774	–	72,774	145,549	18,194
عقارات للتطوير	2,943	–	2,943	5,886	736
استثمارات في شركات زميلة	11,701	–	11,701	29,252	3,657
موجودات أخرى	20,668	–	20,668	22,167	2,771
مجموع التعرضات الممولة	**1,897,209**	**194,905**	**1,702,304**	**1,286,600**	**160,825**
مطلوبات والتزامات طارئة	35,413	–	35,413	28,634	3,579
مجموع التعرضات غير الممولة	**35,413**	–	**35,413**	**28,634**	**3,579**
تجميع الموجودات الموزونة للمخاطر لمصرف السلام سيشل المحدود	–	–	–	3,011	376
إجمالي التعرضات	**1,932,622**	**194,905**	**1,737,717**	**1,318,246**	**164,781**

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

5. نبذة عن الموجودات الموزونة ومخصص رأس المال (تتمة)

5.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

مساهمة حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار					
نوع المخاطر	إجمالي مخاطر الائتمان	تقليل مخاطر الائتمان	صافي مخاطر الائتمان	الموجودات الموزونة للمخاطر	الحد الأدنى من رأس المال
إيداعات مع مؤسسات مالية	99,691	–	99,691	6,886	861
مجموع التعرضات الممولة	**99,691**	–	**99,691**	**6,886**	**861**
مطلوبات والتزامات طارئة	–	–	–	–	–
مجموع التعرضات غير الممولة	–	–	–	–	–
إجمالي التعرضات	**99,691**	–	**99,691**	**6,886**	**861**

الملاحظة أ: وفقا لمتطلبات الإفصاح العام، فقد تم استقاء الإفصاح عن متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر الائتمان بموجب النهج الموحد من المستندات المعدة بناءً على استمارة PIRI المقدمة من قبل المصرف إلى مصرف البحرين المركزي.

الملاحظة ب: تم التوصل إلى إجمالي مخاطر الائتمان بعد أخذ ما يلي في الاعتبار:

- إدخال التعرضات غير الممولة (بعد عامل تحويل الائتمان ("CCF"))، و
- طرح المبلغ الزائد على الحد الأقصى للتعرض الكبير المسموح به.

الملاحظة ج: بلغت التعرضات غير الممولة (قبل CCF) كما في 31 ديسمبر 2019 مبلغا وقدره 100,484 دينار بحريني.

تركز مخاطر زائدة (PD 1.3.26 a)

تنشا التركزات عندما يكون عدد من الأطراف ضالعين في نشاطات تجارية مماثلة، أو نشاطات في نفس المنطقة الجغرافية، أو لها ملامح اقتصادية متشابهة مما تتسبب في كون قدراتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية متأثرة بنفس الطريقة من جراء التغييرات في الأحوال الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. وتشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على صناعة معينة أو موقع جغرافي محدد.

ومن أجل تفادي تركزات كبيرة للمخاطر، فقد تم الحرص على أن تشمل سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات محددة للتركيز على الحدود المخصصة للبلد وللجهة والاحتفاظ بمحفظة متنوعة. ويتم التحكم في التركزات التي يتم التعرف عليها لمخاطر الائتمان وإدارتها تبعاً لذلك.

فيما يلي إجمالي التعرضات الائتمانية لعقود التمويل الإسلامية والتي تمثل المخاطر على الذمم المدينة وذمم مدفوعات الإيجار المغطاة بضمانات مؤهلة. **(PD 1.3.25 b, c) (PD 1.3.17)**

الجدول 5.2 إجمالي التعرضات الائتمانية (PD 1.3.26 b) **بآلاف الدنانير البحرينية**

				الضمانات المؤهلة المحتفظ بها (بعد التعديلات المناسبة)*				
التعرضات الائتمانية الحالية حسب نوعية عقود التمويل الإسلامية	إجمالي القيمة العادلة الإيجابية (ناقصا مخصصات معينة)	منافع المقاصة	التعرضات الائتمانية الحالية الصافية	نقد	أسهم حكومية	ضمانات	عقارات	المجموع
تمويل بالمرابحة	148,353	–	148,353	6,611	32,264	–	–	38,875
تمويل بالمضاربة	554,776	–	554,776	40,984	–	–	–	40,984
تمويل الموجودات المؤجرة (إجارة منتهية بالتمليك)	348,719	–	348,719	5,647	–	–	202,889	208,537
مشاركة	30,858	–	30,858	–	–	–	–	–
بطاقات ائتمان	3,171	–	3,171	–	–	–	–	–
المجموع	**1,085,878**	**–**	**1,085,878**	**53,242**	**32,264**	**–**	**202,889**	**288,396**

* يعتبر أعلى وأكثر من الضمان الإضافي، بأنه مؤهل بموجب نموذج ملاءة رأس المال، يحتفظ المصرف بضمانات إضافية في هيئة رهونات على عقارات سكنية، وضمانات الشركات، وموجودات ملموسة أخرى، والتي يمكن استخدامها للمطالبة بمبلغ الدين في حالة التعثر السداد.

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (تتمة)

5.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

تركزات مخاطر الائتمان وحدودها العليا

إن المستوى الأول للحماية مقابل خطر ائتماني غير مناسب هو عبر الحدود على البلد وعلى القطاع والحدود المعينة، إلى جانب الحدود الائتمانية للعميل وبنك العميل المحددة من لجنة المخاطر، ومن ثم يتم مراقبة والتحكم في مخاطر الائتمان الخاصة بالعملاء من الأفراد أو البنوك من خلال تسلسل هرمي للصلاحيات المتدرجة المفوضة للمسئولين.

وتتم مراقبة التركزات ذات الأسماء المفردة بصورة فردية. وحسب أنظمة مصرف البحرين المركزي للضامنين المنفردين، فإنه يتطلب من البنوك التي تأسست في البحرين الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي لأي تعرضات مخطط لها لأي طرف منفرد أو مجموعة من الأطراف المتصلة ببعضها بما يتجاوز 15% من مجموع رأس المال.

كما في 31 ديسمبر 2019 كانت تعرضات المجموعة التي تتجاوز 15% من حدود الضامنين مقابل الأطراف المنفردة وباستثناء تعرضات مصرف البحرين المركزي مبلغا وقدره (لا شيء) (PD 1.3.23 f).

الجدول 5.3 إجمالي التعرضات الائتمانية (PD 1.3.23 a) **(بآلاف الدنانير البحرينية)**

مساهمة الأسهم والحسابات الجارية		
نوع التعرض	**إجمالي التعرض الائتماني**	**متوسط إجمالي التعرض الائتماني**
نقد وأرصدة لدى البنوك والبنك المركزي	219,456	154,942
صكوك سيادية	340,950	384,514
إيداعات لدى المؤسسات المالية	16,139	26,040
صكوك الشركات	21,880	15,043
موجودات التمويلات	723,198	665,752
موجودات الإيجارات التمويلية	348,488	307,912
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	108,991	108,114
عقارات استثمارية	72,774	75,012
عقارات للتطوير	2,943	2,943
استثمار في شركات زميلة	10,640	15,442
موجودات أخرى	44,260	47,414
الشهرة	25,971	25,971
إجمالي التعرضات الممولة	**1,935,690**	**1,829,098**
المطلوبات الطارئة والالتزامات	95,517	96,413
إجمالي التعرضات الغير ممولة	**95,517**	**96,413**
إجمالي التعرضات	**2,031,207**	**1,925,511**

مساهمة حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار		
نوع التعرض	**إجمالي التعرض الائتماني**	**متوسط إجمالي التعرض الائتماني ***
إيداعات لدى مؤسسات مالية	102,476	97,302
إجمالي التعرضات الممولة	**102,476**	**97,302**
المطلوبات الطارئة والالتزامات	–	–
إجمالي التعرضات الغير ممولة	–	–
إجمالي التعرضات	**102,476**	**97,302**

*احتسبت المجموعة متوسط إجمالي تعرضات المخاطر الائتمانية بالاعتماد على متوسط الأرصدة ربع السنوية.

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (تتمة)

5.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

التقليل من المخاطر، والضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يعتمد مبلغ ونوع الضمان على تقييمات مخاطر الائتمان للطرف المقابل. وتشتمل أنواع الضمانات في الأساس على النقد والرهن على العقارات وضمانات البنوك. كما في 31 ديسمبر 2019، بلغت الضمانات المؤهلة للتقليل من المخاطر (بعد تطبيق التعديلات التنظيمية) مبلغا وقدره 288,396 ألف دينار بحريني.

تقوم الإدارة بمتابعة القيمة السوقية للضمان، وتطلب ضمانات إضافية بموجب الاتفاقية ذات العلاقة، ومن ثم تتابع القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء قيامها بمراجعة كفاية مخصص خسائر انخفاض القيمة وذلك فيما يتعلق بتسهيلات المرابحة والإجارة. كما يقوم المصرف بالاستفادة من اتفاقيات المقاصة الرئيسية (Master Netting Agreements) مع الأطراف المقابلة حيثما يكون مناسبا (PD 1.3.25 a).

وتشمل الأنواع الرئيسية للضامنين، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المصنفة، والجهات السيادية المصنفة من قبل جهات التقييم الائتماني الخارجية، إلى جانب الضمانات الشخصية لمجلس إدارة/موظفي الإدارة التنفيذية للمقترض وأفراد آخرين من ذوي الثروات.

كما تطلب المجموعة ضمانات إضافية حيثما وحينما يتم تقييم الضمان الذي تم الحصول عليه في الأصل بسعر أقل من الحد الأدنى المطلوب حسب نسبة القرض مقابل القيمة (LTV) الخاصة بالضمان. كما أنه حينما لا يكون العميل في وضع يمكّنه من تقديم ضمان إضافي، تقوم المجموعة بالتشاور مع الدائرة القانونية بتقييم ما يتوفر من الخيارات القانونية والتعاقدية.

وتتأكد المجموعة من أنه عند البدء بالتسهيل، يتم الحصول على تقييم من طرف ثالث للضمانات الملموسة المقدمة، وإجراء مراجعة سنوية على التسهيل حيث يتم الحصول على التقييم المعدل للضمان من طرف ثالث.

في حالة التعثر، تعمل المجموعة مع الطرف المقابل لمناقشة كيفية تسديد التسهيل المستحق. وكملجأ أخير سوف تستخدم أصول الطرف المقابل لتسديد الالتزام المستحق.

5.1.1 التوزيع الجغرافي للتعرضات

يتم تخصيص التعرضات لكل منطقة جغرافية على حده حسب البلد الذي توجد فيه مخاطر التعرض الخاصة بالتسهيل. فيما يلي التوزيع الجغرافي للتعرضات حسب نوعية المخاطر (بما في ذلك عقود التمويل، واستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، وعقارات استثمارية، وعقارات للتطوير، والاستثمار في الشركات الزميلة) والممولة أو غير الممولة:

جدول 5.4 (PD 1.3.23 b) **(بآلاف الدنانير البحرينية)**

مساهمة الأسهم والحسابات الجارية							
نوع التعرض	دول مجلس التعاون	الوطن العربي	أوروبا	آسيا والمحيط الهادئ	شمال أمريكا	أخرى	المجموع
النقد والأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	159,396	23	30,897	179	27,443	1,517	**219,456**
صكوك سيادية	336,017	–	–	2,667	–	2,267	**340,950**
إيداعات لدى المؤسسات المالية	6,304	754	1,565	–	–	7,516	**16,139**
صكوك الشركات	14,489	–	–	–	7,014	377	**21,880**
تمويل بالمرابحة	125,943	10,398	6,396	–	–	2,492	**145,230**
تمويل بالمضاربة	518,692	–	24,941	–	–	475	**544,108**
مشاركة	30,857	–	–	–	–	–	**30,857**
بطاقات الائتمان	3,002	–	–	–	–	–	**3,002**
موجودات الإيجارات التمويلية	347,822	–	–	–	–	666	**348,488**
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	98,554	1,203	2,754	–	6,480	–	**108,991**
عقارات استثمارية	72,774	–	–	–	–	–	**72,774**
عقارات للتطوير	–	–	2,943	–	–	–	**2,943**
استثمارات في شركات زميلة	–	7,401	–	–	–	3,239	**10,640**
موجودات أخرى	20,820	–	335	21,793	–	1,311	**44,260**
الشهرة	25,971	–	–	–	–	–	**25,971**
إجمالي التعرضات الممولة	**1,760,643**	**19,780**	**69,832**	**24,638**	**40,937**	**19,859**	**1,935,690**
المطلوبات الطارئة والالتزامات	88,895	5,857	25	740	–	–	**95,517**
إجمالي التعرضات الغير ممولة	**88,895**	**5,857**	**25**	**740**	–	–	**95,517**
إجمالي التعرضات	**1,849,538**	**25,637**	**69,857**	**25,379**	**40,937**	**19,859**	**2,031,207**

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (تتمة)

5.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

جدول 5.5 (PD 1.3.23 b) **(بآلاف الدنانير البحرينية)**

مساهمة حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار							
نوع التعرض	دول مجلس التعاون الخليجي	الوطن العربي	أوروبا	آسيا والمحيط الهادىء	شمال أمريكا	أخرى	المجموع
إيداعات لدى المؤسسات المالية	**102,476**	–	–	–	–	–	**102,476**
إجمالي التعرضات الممولة	**102,476**	–	–	–	–	–	**102,476**
المطلوبات الطارئة والالتزامات	–	–	–	–	–	–	**–**
إجمالي التعرضات غير الممولة	–	–	–	–	–	–	**–**
إجمالي التعرضات	**102,476**	–	–	–	–	–	**102,476**

جدول 5.6 التوزيع الجغرافي للتعرضات بما فيها الموجودات منخفضة القيمة ومخصصات انخفاض القيمة ذات الصلة (PD 1.3.23 i)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	إجمالي عقود التمويل المستحقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة غير منخفضة القيمة (المرحلة 1 و 2)	إجمالي عقود التمويل منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة المنخفضة ائتمانياً (المرحلة 3)
دول مجلس التعاون الخليجي	33,707	(1,343)	62,432	(16,632)
أخرى	122	(1)	–	–
المجموع	**33,829**	**(1,344)**	**62,432**	**(16,632)**

5.1.2 التعرضات حسب القطاع

جدول 5.7 التعرض حسب نوعية المخاطر الائتمانية (PD 1.3.23 c) **(بآلاف الدنانير البحرينية)**

مساهمة الأسهم والحسابات الجارية								
نوع التعرض	التجارة والصناعة	المصارف والمؤسسات المالية	العقارات	الطيران	الأفراد	الحكومة	أخرى	المجموع
النقد والأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	–	102,236	–	–	110,745	6,476		**219,456**
صكوك سيادية	–	190,105	–	–	150,845	–		**340,950**
إيداعات لدى المؤسسات المالية	–	16,139	–	–	–	–		**16,139**
صكوك الشركات	–	18,191	2,033	–	–	1,656		**21,880**
تمويل بالمرابحة	16,944	13,043	8,670	–	103,455	273		**145,230**
تمويل بالمضاربة	185,939	30,769	73,556	–	53,810	41,508		**544,108**
مشاركة	14,057	–	10,053	–	6,748	–		**30,857**
بطاقات الائتمان	111	17	13	–	2,705	154	3,002	
موجودات الإيجارات التمويلية	51,237	666	77,682	–	209,508	7,397	348,488	
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	7,287	–	97,316	1,203	–	3,185		**108,991**
عقارات استثمارية	–	–	72,774	–	–	–		**72,774**
عقارات للتطوير	–	–	2,943	–	–	–		**2,943**
استثمارات في شركات زميلة	–	10,640	–	–	–	–		**10,640**
موجودات أخرى	23,503	1,646	24	–	4,693	–	14,393	**44,260**
الشهرة	–	25,971	–	–	–	–	25,971	
إجمالي التعرضات الممولة	**299,079**	**409,422**	**345,064**	**1,203**	**380,919**	**424,961**	**75,042**	**1,935,690**
المطلوبات الطارئة والالتزامات	66,834	8,136	7,535	–	5,376	2,977	4,659	**95,517**
إجمالي التعرضات الغير ممولة	**66,834**	**8,136**	**7,535**	–	**5,376**	**2,977**	**4,659**	**95,517**
إجمالي التعرضات	**365,913**	**417,559**	**352,599**	**1,203**	**386,296**	**427,938**	**79,701**	**2,031,207**

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (تتمة)

5.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

جدول 5.8 التعرض حسب نوع المخاطر الائتمانية (PD 1.3.23 c)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	مساهمة حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار							
نوع التعرض	التجارة والصناعة	المصارف والمؤسسات المالية	العقارات	الطيران	الأفراد	الحكومة	أخرى	المجموع
إيداعات لدى مؤسسات مالية	–	102,476	–	–	–		–	**102,476**
إجمالي التعرضات الممولة	–	**102,476**	–	–	–		–	**102,476**
المطلوبات الطارئة والالتزامات	–	–	–	–	–		–	–
إجمالي التعرضات الغير ممولة	–	–	–	–	–		–	–
إجمالي التعرضات	–	**102,476**	–	–	–		–	**102,476**

جدول 5.9 التعرض حسب القطاع بما فيها الموجودات منخفضة القيمة وانخفاض القيمة ذي الصلة على النحو التالي: (PD 1.3.23 h)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	إجمالي عقود التمويل المستحقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة غير منخفضة القيمة (المرحلة 1 و 2)	إجمالي عقود التمويل منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة المنخفضة ائتمانياً (المرحلة 3)
التجارة والصناعة	1,770	(151)	14,926	(4,489)
المصارف والمؤسسات المالية	2,933	(54)	25,550	(3,045)
العقارات	7,298	(221)	2,432	(1,170)
الأفراد	19,983	(795)	15,311	(5,043)
أخرى	1,845	(124)	4,214	(2,886)
المجموع	**33,829**	**(1,344)**	**62,432**	**(16,632)**

5.1.3 الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة (PD 1.3.24 d)

جدول 5.10 يتضمن رصيد مخصص الخسائر الائتمانية في الجدول أدناه جميع الموجودات المالية والتعرضات خارج الميزانية بالإضافة إلى موجودات التمويلات:

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهرا	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – غير منخفضة ائتمانياً	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – المنخفضة ائتمانياً	إجمالي : الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في بداية السنة	**5,593**	**5,385**	**29,746**	**40,724**
المحول إلى المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	1,042	(667)	(375)	–
– المحول إلى المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة –غير منخفضة ائتمانياً	(754)	2,812	(2,058)	–
– المحول إلى مرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة –منخفضة ائتمانياً	(29)	(580)	609	–
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	1,811	644	3,440	5,895
الاستردادات / إعادة تسجيل المبالغ المشطوبة	(472)	(299)	(2,593)	(3,364)
مخصص خسائر الائتمان	**1,598**	**1,910**	**(977)**	**2,531**
تسوية فروقات العملة والحركات الأخرى	–	–	(214)	**(214)**
المبالغ المشطوبة خلال العام	–	–	(9,620)	**(9,620)**
الإلغاء عند التوحيد	–	–	107	**107**
الرصيد في نهاية السنة	**7,191**	**7,295**	**19,042**	**33,528**

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

5. نبذة عن الموجودات الموزونة ومخصص رأس المال (تتمة)

5.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

جدول 5.11 تحليل الأعمار (PD 1.3.24 b (i)) **(بآلاف الدنانير البحرينية)**

	إجمالي المبالغ المنخفضة القيمة والعقود المتأخرة عن السداد			الخسائر الائتمانية المتوقعة/ مخصصات محددة	صافي المبالغ المستحقة	القيمة السوقية للضمان
	حتى سنة واحدة	اكثر من سنة وحتى 3 سنوات	اكثر من ثلاث سنوات			
التجارة والصناعة	12,424	922	3,350	(4,640)	12,055	21,575
المصارف والمؤسسات المالية	28,483	–	–	(3,099)	25,385	13,684
العقارات	7,969	82	1,679	(1,391)	8,339	23,746
الأفراد	25,805	2,452	7,037	(5,837)	29,456	46,044
أخرى	4,456	574	1,029	(3,010)	3,049	5,094
المجموع	**79,137**	**4,030**	**13,095**	**(17,977)**	**78,284**	**110,145**

5.1.4 التعرض عن طريق التصنيف الائتماني الخارجي

تستخدم المجموعة المعلومات العامة المقدمة من وكالات التصنيف الخارجية مثل ستاندرد اند بورز، و فيتش، وموديز، وكابيتال انتيليجنس (مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية المعتمدة – ECAI). ويتم استخدام أقل التصنيفات بناءً على المعلومات المتاحة للجمهور كمدخلات في حساب التعرضات التقديرية. (PD 1.3.22 c, d, e))

جدول 5.12 **(بآلاف الدنانير البحرينية)**

	إجمالي التعرض للائتمان *	التعرض المصنف	التعرض الغير مصنف
النقد	6,476	–	6,476
مطالبات على جهات سيادية	577,547	–	577,547
مطالبات على المصارف	238,476	214,066	24,410
مطالبات على محفظة الشركات	266,630	–	266,630
محفظة حسابات الأفراد للجهات الرقابية	77,261	–	77,261
الرهون	543,589	–	543,589
ذمم مدينة مستحقة لأكثر من 90 يوما	48,966	–	48,966
الاستثمارات في الأوراق المالية والصكوك	13,890	–	13,890
حجز العقارات	184,388	–	184,388
الموجودات الأخرى والتمويل المتخصص	77,526	–	77,526
المجموع	**2,034,750**	**214,066**	**1,820,684**

*تم استخراج إجمالي التعرضات الائتمانية أعلاه من المستندات التي تم إعدادها بناءً على نموذج PIRI المقدم إلى مصرف البحرين المركزي.

تنص سياسة المجموعة على الحفاظ على تصنيفات مخاطر دقيقة ومتسقة عبر محفظة الائتمان من خلال نظام تصنيف المخاطر الداخلي. وعلى هذا النحو، تستخدم المجموعة تصنيفات المخاطر الداخلية التي تدعمها مجموعة متنوعة من التحليلات المالية، جنبًا إلى جنب مع معلومات السوق التي تمت معالجتها، لتوفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الائتمان للطرف المقابل. وجميع التصنيفات الداخلية مصممة وفقًا لمختلف الفئات ومشتقة وفقًا لسياسة المجموعة الائتمانية، ويتم تقييمها وتحديثها على أساس منتظم. (PD 1.3.22 e)

الملاحظة أ: وفقا لمتطلبات الإفصاح العام للإفصاح عن متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر الائتمان بموجب النهج الموحد، فقد تم استخراج المبالغ أعلاه من المستندات المعدة بناءً على نموذج PIRI المقدم إلى المصرف إلى مصرف البحرين المركزي.

الملاحظة ب: تم التوصل إلى إجمالي مخاطر الائتمان بعد أخذ ما يلي في الاعتبار:

- إدخال المخاطر غير الممولة (بعد عامل تحويل الائتمان CCF)، و
- وزن المخاطر للمبلغ الزائد على الحد الأعلى المسموح به من التعرضات الكبيرة عند نسبة 800%.

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (تتمة)

5.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

5.1.5 تحليل بشأن تعرض تواريخ الاستحقاق

الجدول أدناه يلخص المبالغ الإسمية الرئيسية والتعرض ذي الصلة، قبل تطبيق مخففات مخاطر الائتمان:

جدول 5.13 **(بآلاف الدنانير البحرينية)**

	رأس مال الرئيسي	التعرض للائتمان*
الالتزامات الطارئة نيابة عن العملاء	30,891	16,996
التزامات غير قابلة للإلغاء وغير المستخدمة	64,626	13,450
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	4,967	4,967
التزامات الإيجار التشغيلي	1,984	–
الإجمالي	**102,468**	**35,413**

*تعرض الائتمان هو بعد تطبيق عامل تحويل الائتمان CCF

جدول 5.14 تحليل الاستحقاقات التعاقدية حسب نوع التعرضات الائتمانية الكبرى – ممول (PD 1.3.24 a) (PD 1.3.23 g)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	حتى 3 شهور	3 أشهر إلى سنة	الإجمالي خلال 12 شهرا	1–5 سنوات	5–10 سنوات	10–20 سنة	أكثر من 20 سنة	الإجمالي لأكثر من 12 شهرا	المجموع
النقد والأرصدة لدى البنوك و المصرف المركزي	219,456	–	**219,456**	–	–	–	–	**–**	**219,456**
صكوك سيادية	5,162	20,574	**25,736**	165,233	135,093	–	14,888	**315,214**	**340,950**
إيداعات لدى المؤسسات المالية	117,346	1,269	**118,615**	–	–	–	–	**–**	**118,615**
صكوك الشركات	10,893	3,982	**14,875**	7,005	–	–	–	**7,005**	**21,880**
موجودات التمويلات وموجودات الإيجارات التمويلية	91,057	212,149	**303,206**	456,801	206,178	78,664	26,836	**768,480**	**1,071,686**
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	–	–	**–**	108,991	–	–	–	**108,991**	**108,991**
عقارات استثمارية	–	–	**–**	72,774	–	–	–	**72,774**	**72,774**
عقارات للتطوير	–	–	**–**	2,943	–	–	–	**2,943**	**2,943**
استثمارات في شركات زميلة	–	–	**–**	10,640	–	–	–	**10,640**	**10,640**
موجودات أخرى	13,500	2,480	**15,980**	1,562	26,073	634	10	**28,279**	**44,260**
الشهرة	–	–	**–**	–	25,971	–	–	**25,971**	**25,971**
المجموع	**457,414**	**240,454**	**697,868**	**825,949**	**393,315**	**79,298**	**41,735**	**1,340,298**	**2,038,166**

جدول 5.14 (أ) تحليل الاستحقاقات التعاقدية حسب نوع التعرضات الائتمانية الكبرى – غير ممول

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	حتى 3 شهور	3 أشهر إلى سنة	الإجمالي خلال 12 شهرا	1–5 سنوات	5–10 سنوات	10–20 سنة	أكثر من 20 سنة	الإجمالي لأكثر من 12 شهرا	المجموع
الالتزامات غير المستخدمة	32,820	30,020	**62,840**	1,786	–	–	–	**1,786**	**64,626**
الالتزامات الطارئة	16,016	9,719	**25,735**	5,142	13	–	–	**5,155**	**30,891**
التزامات الإيجارات التشغيلية	309	928	**1,237**	746	–	–	–	**746**	**1,984**
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	4,967	–	**4,967**	–	–	–	–	**–**	**4,967**
المجموع	**54,112**	**40,668**	**94,780**	**7,675**	13	–	–	**7,688**	**102,468**

يستند تحليل الاستحقاقات التعاقدية المذكورة أعلاه إلى تصنيف بيان المركز المالي الموحد.

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (تتمة)

5.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

5.1.5 (أ) تحليل استحقاق التمويل

جدول 5.15 تحليل الاستحقاق التعاقدي حسب نوع التمويل الرئيسي

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	حتى 3 شهور	3 أشهر إلى سنة	الإجمالي خلال 12 شهرا	1–5 سنوات	5–10 سنوات	10–20 سنة	أكثر من 20 سنة	الإجمالي لأكثر من 12 شهرا	المجموع
إيداعات من المؤسسات المالية	305,147	86,868	**392,014**	–	–	–	–	**–**	**392,014**
إيداعات من العملاء	278,531	387,099	**665,630**	86,082	–	–	–	**86,082**	**751,712**
الحسابات الجارية للعملاء	289,456	–	**289,456**	–	–	–	–	**–**	**289,456**
تمويل مرابحة لأجل	52,614	43,886	**96,501**	33,842	15,247	–	–	**49,089**	**145,590**
مطالبات أخرى	10,936	15,014	**25,950**	9,805	5,726	–	–	**15,531**	**41,481**
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	102,476	–	**102,476**	–	–	–	–	**–**	**102,476**
المجموع	**1,039,160**	**532,867**	**1,572,027**	**129,729**	**20,973**	**–**	**–**	**150,702**	**1,722,729**

5.2 مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من تقلبات أسعار السوق على الأدوات المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية والتي يمكن أن يكون لها تأثير غير مباشر على قيمة موجودات المجموعة وأسعار الأسهم. وقد ضع مجلس الإدارة حدودًا للمخاطر التي قد يتم قبولها. وتتم مراقبة ذلك بشكل منتظم من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة. (PD 1.3.27 a)

جدول 5.16 فيما يلي مخصص رأس مال المجموعة فيما يتعلق بمخاطر السوق وفقًا للمنهجية الموحدة:

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	الموجودات الموزونة للمخاطر	متطلبات رأس المال	رسوم نهاية الفترة المالية	متطلبات رأس المال – الحد الأدنى *	متطلبات رأس المال – الحد الأقصى*
مخاطر صرف العملات الأجنبية	3,108	288	249	195	258
إجمالي مخاطر السوق	**3,108**	**288**	**249**	**195**	**258**

* تُظهر المعلومات الواردة في هذه الأعمدة الحد الأدنى والحد الأقصى لتكاليف رأس المال لكل فئة من فئات مخاطر السوق على أساس ربع سنوي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

تشكل مراكز العملات الأجنبية أحد المكونات الرئيسية في مخصص مخاطر السوق لرأس المال. وتحتفظ المجموعة بتعرضات محافظة لمخاطر السوق تركز على مخاطر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن المراكز المصرفية للمجموعة. وقد تم الاحتفاظ بمراكز مفتوحة بغرض إدارة العمليات اليومية للمجموعة، والتي تشمل تمويل محفظة استثمارات المجموعة. وتحرص المجموعة على مراقبة وإدارة هذه المراكز المفتوحة بشكل يومي. (PD 1.3.27 a)

5.3 مخاطر التشغيل

تُعرّف مخاطر التشغيل على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية العمليات أو الأنظمة الداخلية، أو ناجمة عن أحداث خارجية. وتعتبر مخاطر التشغيل متأصلة في جميع أنشطة الأعمال ولا يمكن القضاء عليها بالكامل؛ ومع ذلك يمكن الحفاظ على القيمة للمساهمين وتعزيزها عن طريق إدارتها وتخفيفها، وفي بعض الحالات عن طريق التأمين ضد مخاطر التشغيل. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، وضعت المجموعة إطار عمل لمخاطر التشغيل يشمل تحديد المخاطر، وقياسها، وإدارتها، ومراقبتها من خلال السيطرة على المخاطر والتخفيف من حدتها. ويتم استخدام مجموعة متنوعة من العمليات الأساسية في المجموعة والتي تشمل تقييم والتحكم في التقييمات الذاتية، إلى جانب مؤشرات المخاطر الرئيسية، وإدارة الأحداث، ومراجعة المنتجات الجديدة وطرق اعتمادها، بالإضافة إلى خطط الطوارئ للأعمال. (PD 1.3.21 c)

وتفرض سياسة المجموعة أن تنجز الوظائف التشغيلية للحجز وتسجيل ومراقبة المعاملات التي يتم تنفيذها من قبل موظفين مستقلين عن الأفراد الذين يشرعون في المعاملات. ويتحمل كل قسم ايضاً، بما فيها أقسام العمليات وتقنية المعلومات والموارد البشرية والشئون القانونية والامتثال والرقابة المالية المسئولية عن استخدام العمليات الإطارية المذكورة أعلاه فضلا عن برامج الرقابة لإدارة المخاطر التشغيلية ضمن المبادئ التوجيهية المشمولة في سياسة المجموعة، وتطوير الإجراءات الداخلية التي تلتزم بهذه السياسات. ولضمان أن جميع المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المجموعة تدار بالشكل المناسب، تشارك وحدات الدعم أيضًا في تحديد وقياس وإدارة والتحكم في المخاطر التشغيلية والتخفيف منها، حيثما يكون مناسبا. (PD 1.3.29) (PD 1.3.28)

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (تتمة)

5.3 مخاطر التشغيل (تتمة)

ووفقًا للمبدأ الأساسي للملكية، فإن وحدات الأعمال ذات الصلة مسؤولة ومساءلة عن إدارة المخاطر التشغيلية المتعلقة بأعمالها. ونتيجة لذلك، قامت وحدات الدعم والأعمال بتوثيق الإجراءات والضوابط المطبقة بما يتوافق مع أدلة التوجيهات الخاصة بكل دائرة. وتخضع جميع التعديلات التي تجرى على هذه السياسات لموافقة جميع وحدات الأعمال المعنية، ولاعتماد مجلس الإدارة بعد المراجعة الإدارية. وتتم مراجعة الإجراءات من قبل وحدة الأعمال أو الدعم المعنية ويتم اعتمادها على مستوى الإدارة. (PD 1.3.29) (PD 1.3.28)

وتحتفظ المجموعة ببرنامج لسياسة استمرارية الأعمال وبرنامج مواجهة الكوارث، كما قامت بتوثيق الإجراءات المحدّثة التي تغطي جميع الأنشطة اللازمة لاستمرارية الأعمال في حالة وقوع حدث يعطل الأعمال. ويوفر قسم التدقيق الداخلي أيضًا تقييماً مستقلاً لفعالية البرنامج.

وفقًا للمؤشر الأساسي لمنهجية بازل 3، بلغ مجموع الحد الأدنى لمخصص رأس المال الإجمالي فيما يتعلق بمخاطر التشغيل 12،498 ألف دينار بحريني. وقد تم احتساب هذا المخصص الرأسمالي عن طريق تصنيف أنشطة المجموعة حسب وحدات الأعمال المحددة (كما هو محدد في إطار بازل 3) وضرب متوسط الدخل الإجمالي لوحدات الأعمال للسنوات المالية الثلاث الأخيرة بعامل تجريبي محدد مسبقًا. (PD 1.3.19)

جدول 5.17

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	ديسمبر 2019
متوسط الدخل الإجمالي	53,324
التعرضات الموزونة للمخاطر	99,983
الحد الأدنى لمخصص رأس المال	12,498

تستخدم المجموعة نظام تيمينوس تي 24 الأساسي الذي طورته غلوبوس، للحصول على البيانات اللازمة لتحليل الوقائع والبيانات المتعلقة بتقييم مخاطر الائتمان والسوق ومسائل التشغيل. يستخدم البنك نظاماً خاصاً، هو نظام «نواة المخاطر» (Risk Nucleus) المطور من قبل بينج ماتريكس لإدارة مخاطر التشغيل بفعالية.

بلغ الدخل غير المتوافق مع الشريعة الإسلامية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مبلغا وقدره 352 ألف دينار بحريني. وقد تحقق هذا الدخل في المقام الأول من التمويلات والاستثمارات التقليدية، ورسوم الجزاءات من العملاء، والدخل على أرصدة الحسابات الجارية المحتفظ بها لدى مصارف المراسلة، ولم توجد أي انتهاكات للشريعة خلال العام. (PD 1.3.30 a, b)

5.4 مخاطر معدل العائد (PD 1.3.39)

تنشأ مخاطر معدل العائد من امكانية تأثير التغيرات في معدلات العائد على الربحية المستقبلية أو على القيم العادلة للأدوات المالية. والمجموعة معرضة لمخاطر معدل العائد نتيجة عدم التطابق في إعادة تسعير معدل العائد للموجودات والمطلوبات. بالاضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر مخاطر معدل العائد على المجموعة أيضًا من خلال معدل التغيرات التي تطرأ على السوق على المستوى الأوسع والتي تحدث بسبب التغيرات في الاقتصاد. وينعكس تأثير أسعار السوق ويمكن ملاحظته في تسعير المجموعة للعقود لأنها تحمل أسعارًا تنافسية تتبع حركة السوق. وعندما تكون المخاطر مرتفعة، يميل السوق إلى فرض معدل عائد أعلى للحفاظ على التوازن بين المخاطر والعائد. وبناءً على ذلك، يقوم السوق بخفض معدل العائد عندما يجد انخفاضًا في مخاطر السوق على المستوى الأوسع والتي تنعكس على قيام البنوك بتخفيض معدل تسعير العائد.

ويتم تقليل هذه المخاطر إلى الحد الأدنى عندما تكون موجودات ومطلوبات المجموعة الحساسة لمعدل العائد قصيرة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الاستراتيجية الحذرة للمجموعة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات على تفادي تمويل تسهيلات الإقراض قصيرة الأجل من القروض طويلة الأجل. ولقد وضعت المجموعة حدودًا لمخاطر عائد الأرباح والتي يتم مراقبتها بشكل مستمر من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات التابعة للمجموعة.

تقدم الجداول أدناه تفاصيل إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات في تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق، أيهما أسبق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. (PD 1.3.27 c)

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (تتمة)

5.4 مخاطر معدل العائد (PD 1.3.39) (تتمة)

جدول 5.18

الموجودات	الإجمالي	حتى شهر	>1 حتى 3 اشهر	>3 حتى 6 اشهر	>6 حتى 12 اشهرا	>1 حتى 2 سنوات	>2 حتى 3 سنوات	> 3 سنوات	الربح غير الحساس
النقد والأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	219,456	–	–	–	–	–			219,456
صكوك سيادية	340,950	3,586	1,576	17,949	2,625	43,653	58,055	213,505	–
إيداعات لدى المؤسسات المالية	118,615	112,373	4,973	1,270	–	–	–	–	–
صكوك الشركات	21,880	4,098	6,795	3,982	–	–	2,109	4,896	–
تمويل بالمرابحة	145,229	9,560	5,339	10,344	16,823	19,163	15,845	68,154	–
تمويل بالمضاربة	544,109	12,766	20,704	55,676	93,333	82,856	56,980	221,793	–
مشاركة	30,857	26	472	5,720	11,030	4,717	1,910	6,983	–
بطاقات الائتمان	3,002	3,002	–	–	–	–	–	–	–
موجودات الإيجارات التمويلية	348,488	9,255	29,931	5,362	13,863	27,181	46,432	216,465	–
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	108,991	–	–	–	–	–			108,991
عقارات استثمارية	72,774	–	–	–	–	–			72,774
عقارات للتطوير	2,943	–	–	–	–	–			2,943
استثمارات في شركات زميلة	10,640	–	–	–	–	–	–	10,640	–
موجودات أخرى	44,260	13,234	266	170	2,310	585	463	26,372	859
الشهرة	25,971	–	–	–	–	–	–	–	25,971
إجمالي الموجودات (أ)	**2,038,166**	**167,900**	**70,056**	**100,472**	**139,984**	**178,156**	**181,795**	**768,808**	**430,995**

المطلوبات	الإجمالي	حتى شهر	>1 حتى 3 اشهر	>3 حتى 6 اشهر	>6 حتى 12 اشهرا	>1 حتى 2 سنوات	>2 حتى 3 سنوات	> 3 سنوات	الربح غير الحساس
إيداعات من المؤسسات المالية	392,014	204,308	100,839	59,593	27,274	–	–	–	–
إيداعات العملاء	751,712	104,317	174,214	165,260	221,839	66,700	8,698	10,684	–
الحسابات الجارية للعملاء	289,456	–	–	–	–	–	–		289,456
تمويل المرابحة لأجل	145,590	17,798	34,817	26,921	16,965	31,630	–	17,459	–
مطلوبات أخرى	41,481	10,936	–	11,401	3,613	–	–	15,531	–
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	102,476	–	–	–	–	–	–	–	102,476
إجمالي المطالبات	**1,722,729**	**337,359**	**309,870**	**263,175**	**269,692**	**98,331**	**8,698**	**43,674**	**391,932**
أموال المساهمين	315,437	–	–	–	–	–	–	–	315,437
إجمالي المطلوبات وأموال المساهمين	2,038,166	337,359	309,870	263,175	269,692	98,331	8,698	43,674	707,369
مطالبات خارج الميزانية العمومية	95,517	10,794	11,003	21,589	17,200	34,931	–	–	–
إجمالي المطلوبات مع البنود خارج الميزانية العمومية (ب)	**2,133,683**	**348,153**	**320,873**	**284,764**	**286,891**	**133,261**	**8,698**	**43,674**	**707,369**
الفارق (أ – ب)		**(180,253)**	**(250,816)**	**(184,292)**	**(146,908)**	**44,895**	**173,097**	**725,134**	**(276,374)**
الفارق التراكمي		**(180,253)**	**(431,070)**	**(615,362)**	**(762,269)**	**(717,374)**	**(544,277)**	**180,857**	**(95,517)**

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (تتمة)

5.4 مخاطر معدل العائد (PD 1.3.39) (تتمة)

جدول 5.18 (أ)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

مخاطر معدل الربح في الدفتر المصرفي 200 (نقطة أساس) معدل صدمات الربح		
معدل الصدمات	**العملة**	**التأثير على صافي الربح في 31 ديسمبر 2019**
معدل الصدمات التصاعدي:	دولار أمريكي	682
	دينار بحريني	623
معدل الصدمات التنازلي:	دولار أمريكي	(682)
	دينار بحريني	(623)

5.5 مخاطر مركز الأسهم (PD 1.3.31) (PD 1.3.21 d)

تنشأ مخاطر مركز الاسهم من احتمال حدوث تغييرات في سعر الأسهم أو مؤشرات الأسهم والتأثير المقابل لها على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. وتتعرض المجموعة لمخاطر الأسهم في الوضع غير التجاري ومحفظة الاستثمار بشكل أساسي في أسواقها الدولية ودول مجلس التعاون الخليجي.

تتم إدارة مخاطر مركز الأسهم في الدفتر المصرفي بشكل فعال من خلال المشاركة الفعالة من اللجنة التنفيذية ولجنة الاستثمار، والالتزام بالسياسات والإجراءات المعمول بها، وإشراك المهنيين الأكفاء، وتوفير بيئة مناسبة للرقابة الداخلية وقسم التدقيق الداخلي المستقل.

المراقبة من قبل اللجنة التنفيذية والاستثمار

تبدأ مشاركة مجلس الإدارة بالموافقة على سياسة الاستثمار التي تحدد بشكل أساسي ما يلي: إجمالي معايير المحفظة، وقيود فئة الموجودات، وتفويضات الموافقة، وتحمل المخاطر، واعتبارات الاستحقاق، واستراتيجية التخارج، وقضايا الحوكمة.

قامت اللجنة التنفيذية بالتفويض بالصلاحيات ضمن الصلاحية الكلية لمجلس الإدارة، وتوفر التوجيه للإدارة التنفيذية بشأن جميع المسائل المتعلقة بالأعمال، وتتولى دور المجلس في معالجة المسائل التي تنشأ بين اجتماعات المجلس. وتتحمل اللجنة المسئولية عن الأمور ذات الصلة بالأعمال المتعلقة بمخاطر الائتمان والسوق، ومراجعة الاستراتيجية، وتقديم التوصيات إلى المجلس. وتقوم لجنة الاستثمار بمراجعة واعتماد جميع المعاملات المتعلقة باستثمارات الشركات والعقارات، وكذلك مراقبة أدائها بشكل مستمر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة مسؤولة عن الإشراف على أداء مديري الصناديق، والتوصية باستراتيجيات التخارج لزيادة العائد لمستثمريها.

الضوابط الداخلية

فيما يتعلق بالضوابط الداخلية، يخضع النشاط الاستثماري لنفس الضوابط والتوازنات الرقابية الصارمة المطبقة على النشاط المصرفي التجاري. ويتم ضمان ملاءمة الضوابط الداخلية من خلال توظيف موظفين مؤهلين مناسبين، والتعريف والتواصل الجيد لأدوار الإدارات وموظفيها، والفصل بين مسؤوليات الإنشاء والتنفيذ، والمحافظة على استقلالية قسم الرقابة المالية، والمراجعة الداخلية الدورية للتأكد من توافر وتنفيذ طرق المعالجات والضوابط. ويتم توثيق جميع توصيات إدارة الاستثمار على شكل تقارير محافظ الاستثمار ومذكرات الاستثمار والتي تخضع للمراجعة المستقلة من قبل مكتب الاستثمار الأوسط. وتقع مسئولية جميع عمليات النشر واستلام عائدات الاسترداد على عاتق إدارة الاستثمار، التي يتوجب عليها ضمان الشفافية في التقييم من خلال تحديد الأسعار من المصادر المتاحة، واستخدام مبادئ التقييم المحافظة وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يعمل مكتب الاستثمار الأوسط كإدارة مستقلة مسؤولة عن اجراء الدراسات اللازمة على الاستثمارات التي تقترحها إدارة الاستثمارات. وبهذه الطريقة، يمكن لإدارة الاستثمار أن تتخصص في الحصول على الصفقات وإجراء التحليلات الأولية، في حين سيركز مكتب الاستثمار الأوسط على إعداد تحليل تفصيلي في بداية الاستثمار. علاوة على ذلك، ستتولى دائرة الشئون الإدارية للاستثمار بواجبات إدارة الاستثمار في مراقبة الشركة الاستثمارية المتمثلة في إعداد تقارير الأداء إلى جانب الوثائق الأخرى المطلوبة. وهذه الترتيبات تساعد على تبسيط العمليات حيث ستركز كل مجموعة على مجموعة محددة من الواجبات والوظائف التي تؤدي إلى توفير الوقت بالإضافة إلى ضمان وجود ضوابط مستقلة.

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (تتمة)

5.5 مخاطر مركز الأسهم (PD 1.3.31) (PD 1.3.21 d) (تتمة)

جدول 5.19 مركز الاسهم في الدفتر المصرفي

(بآلاف الدنانير البحرينية)

فئات الموجودات لمخاطر الائتمان	إجمالي مخاطر الائتمان	الموجودات الموزونة للمخاطر	الحد الأدنى لمخصص رأس المال		إجمالي مخاطر الائتمان
استثمارات الأسهم – غير المدرجة	2,160	3,240	405	الأسهم المسعرة	3,578
استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية 10%	11,701	29,252	3,657	الأسهم غير مسعرة	106,295
الاستثمار في شركات عقارية مدرجة	10,059	30,176	3,772	الاستثمار في الشركات الزميلة – محتسبة بطريقة حقوق الملكية	10,640
الاستثمار في شركات عقارية غير مدرجة	97,730	390,918	48,865	صافي الأرباح المحققة خلال العام	196
				صافي الأرباح غير المحققة خلال العام	2,145

تتكون إستراتيجية مراكز الأسهم للمجموعة من الاستثمارات التي من المتوقع أن تحقق مكاسب رأسمالية، أو لأسباب استراتيجية. لقد تمت صياغة الإستراتيجية بعد الأخذ في الاعتبار الرغبة في المخاطرة لدى مجلس الإدارة والسياسات المعتمدة للسيولة ومخاطر السوق وإدارة رأس المال. وتماشياً مع السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، فإن إستراتيجية الاستثمار تعتبر متحفظة من حيث أنها تتجنب الاستثمارات ذات العوائد عالية التذبذب.

5.6 المخاطر التجارية المتغيرة (PD 1.3.32 i) (PD 1.3.21 f) (PD 1.3.41 a)

تتعرض المجموعة لمخاطر تجارية متغيرة في حالة وجود معدلات أرباح على حقوق ملكية حسابات الإستثمار التي تكون أقل من أسعار السوق، مما يعرض المجموعة لخطر الدفع إلى حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار من أموال المساهمين لتغطية مخاطر تقلبات الأرباح. لقد خفف مصرف السلام – البحرين من هذا المخاطر عبر المراقبة المنتظمة لفجوات السيولة وأسعار الودائع والتركيزات من حيث متطلبات التمويل من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراجعة ومراقبة تحليل مراجعة الأقران، والذي يتضمن متوسط أسعار الودائع التي يدفعها أقرانها من أجل إعادة مواءمة أسعار الودائع مع السوق الحالية.

5.7 مخاطر السيولة (PD 1.3.36) (PD 1.3.37)

تراقب المجموعة بطريقة نشطة السيولة الخاصة بها من خلال تحليل فجوة السيولة عبر الأطر الزمنية المحددة من أجل الحفاظ على مركز صافي الموجودات والمطلوبات التي تقع ضمن نطاق الرغبة في المخاطرة لدى المجلس. ويتم الحفاظ على مركز صافي الموجودات والمطلوبات من خلال مراقبة مؤشرات سيولة المجموعة التي يمكن من خلالها تقييم سيولة المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، تخفف المجموعة من مخاطر السيولة لديها من خلال إنشاء مصادر تمويل متعددة لتقليل ارتباطها بنظير تمويل فردي. ويمكن استخدام خطوط التمويل المتعددة لتعويض أي نقص ناتج عن التزامات المجموعة و/أو لتسوية أي نقص في كل من الحسابات الجارية وحقوق ملكية حسابات الاستثمار. وفي 31 ديسمبر 2019، كانت نسبة تغطية السيولة 209%.

5.8 مخاطر أخرى

لدى المجموعة استثمار في شركة مصرفية أجنبية تابعة، حيث تسجل المعاملات بالدولار الأمريكي، وحيث أن الدولار الأمريكي مرتبط بالدينار البحريني، فلا يوجد تأثير لتحويل العملات الأجنبية على الاستثمار (PD 1.3.42).

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

6. حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار

حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار، هي أموال المستثمرين التي تحتفظ بها المجموعة لاستثمارها حسبما يكون مناسبا دون قيود فيما يتعلق بمكان وكيفية استثمار هذه الأموال ولأي غرض. يتم مزج أموال حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار مع أموال المجموعة والوكالة لإنشاء حساب مضاربة عام واحد، ويتم إدارة واستثمار المحفظة بالكامل بحكمة عالية ووفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية .ويتم استثمار هذه الأموال المجمعة في موجودات مدرة للدخل، وبالرغم من ذلك، لا تمنح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمارات أو توزيع الأرباح. حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار تتكون من حسابات التوفير وحسابات تحت الطلب، والتي تتميز بإمكانية التصفية عند الطلب، بدون رسوم أو غرامات.

ولم تتغير توزيعات هذه الموجودات منذ السنة المالية الأخيرة، حيث يتم استثمار الأموال وإدارتها وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. (PD 1.3.32 b)

وفقًا لشروط قبول حسابات الاستثمار غير المقيدة، يتم استثمار 100% من الأموال بعد خصم الاحتياطي الإلزامي. من أجل تجنب التركيز المفرط للمخاطر، تحرص المجموعة على استثمار الأموال المختلطة بطريقة تتوافق مع حدود مصرف البحرين المركزي للتعرضات والمخاطر الكبيرة. ويتم تصنيف جميع حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمارعلى أنها مضاربة، حيث يتم خصم الرسوم قبل تخصيص الأرباح، حيث لا يوجد حد لسحبها. ويجب العلم بأن رسوم حساب المضاربة تخضع للتنازل جزئيًا أو كليًا لكي تتطابق مع العوائد السوقية لحامل حساب الاستثمار. (PD 1.3.32 c, j, k)

تشمل الموجودات الموزونة للمخاطر للمجموعة مساهمة من حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار التي تخضع لوزن مخاطر قدره 30%.

يمكن لحقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار والزبائن الآخرين الاستعانة بمدراء العلاقات بالمجموعة للحصول على أية مشورة او خدمات وساطة او تظلمات او شكاوي. (PD 1.3.32 f, g)

ليس هناك اختلاف بين مساهمة المضارب المتفق عليها والنسبة التعاقدية المتفق عليها. أرقام المقارنة للأرباح المحققة والمدفوعة ومعدل العائد لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2018، 2017، 2016 و 2015، 2014 هي على النحو التالي: (PD 1.3.33 e,l,m,n)

جدول 6.1

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014
المساهمين	334	246	119	119	155	215
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار (قبل التسوية)	1,904	492	230	216	282	391
الربح المحقق لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار (قبل التسوية)	1,904	492	230	216	282	391
الربح المدفوع لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بعد التسوية	334	246	119	119	155	215
الرصيد من:						
مخصص معادلة الأرباح PER	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
معدل العائد الداخلي	لا ينطبق	لا ينطبق	7	7	7	7
معيار معدل العائد السنوي	%3	%3	%3	%3	%3	%3
معدل العائد السنوي (حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار) – الربح المحقق	%1.86	%0.53	%0.23	%0.18	%0.41	%0.63
معدل العائد السنوي (حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار) – الربح المدفوع	%0.33	%0.27	%0.12	%0.10	%0.23	%0.34
مبلغ مخصص معادلة الأرباح PER	–	–	–	–	–	–
مبلغ مخصص معادلة الأرباح %	–	–	–	–	–	–
مبلغ معدل العائد الداخلي	–	–	–	7	7	7
معدل العائد الداخلي %	–	–	–	–	–	–
التسوية:						
الربح المحقق من المضاربة	1,904	492	230	216	282	391
رسوم المضارب	(1,570)	(246)	(111)	(97)	(127)	(176)
الربح المقيد لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	334	**246**	**119**	**119**	**155**	**215**
حركات معدل العائد الداخلي	–	–	–	–	–	–
الربح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	334	**246**	**119**	**119**	**155**	**215**
رسوم المضاربة كنسبة من إجمالي أرباح الاستثمار	%82	%50	%45	%48	%45	%45
رصيد حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	102,476	99,761	68,796	118,881	62,351	28,152
الموجودات الموزونة للمخاطر وفقًا لتقرير مخصص معادلة الأرباح	38,229	22,954	13,759	62,424	6,506	4,387

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

6. حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار (تتمة)

جدول 6.2

	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014
معدل العائد	%0.33	%0.25	%0.10	%0.17	%0.25	%0.76
العائد على متوسط موجودات حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	%1.96	%0.49	%0.26	%0.32	%0.42	%1.28
العائد على متوسط حقوق الملكية (إجمالي حقوق الملكية)	%0.61	%0.16	%0.14	%0.07	%0.09	%0.13

جدول 6.3 حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الطرف المقابل ومنتجات المرابحة الإسلامية (i PD 1.3.33)

ذمم المرابحة والوكالة المستحقة من البنوك

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	إجمالي التعرضات	ممولة من حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	ممولة ذاتيا ومن الحسابات تحت الطلب	نسبة حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار إلى المجموع %
المؤسسات المالية	118,615	102,476	–	%86
المجموع	**118,615**	**102,476**	**–**	**%86**

جدول 6.4 التغييرات في نسبة توزيع الموجودات هي كما يلي: (d PD 1.3.32) **(بآلاف الدنانير البحرينية)**

	ذمم المرابحة والوكالة المستحقة من البنوك		صكوك الشركات	
	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	الحسابات الشخصية والحسابات تحت الطلب	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	الحسابات الشخصية وحسابات تحت الطلب
توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2019	102,476	16,139	–	–
توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2018	99,761	63,544	–	–
توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2017	118,881	22,344	–	–
توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2016	68,796	113,656	–	–
توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2015	62,351	40,994	–	–
توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2014	24,281	157,829	3,871	135,433

لا يوجد أي تعرضات خارج الميزانية العمومية ناشئة عن قرارات الاستثمار المنسوبة إلى حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار، لأن حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار تستخدم لعقود التمويل الإسلامي قصيرة الأجل.

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

7. افصاحات أخرى

7.1 مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، ولهذا السبب وضع مجلس الإدارة قيودًا على المراكز حسب العملة. وتتم مراقبة المراكز بصورة دورية من قبل لجنة التدقيق والمخاطر، بالإضافة إلى لجنة الموجودات والمطلوبات لضمان الحفاظ على المراكز ضمن الحدود الموضوعة، علما بأن جزءاً كبيراً من موجودات ومطلوبات المجموعة مقوم بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي أو بالريال السعودي. ونظرًا لأن الدينار البحريني والريال السعودي مرتبطان بالدولار الأمريكي، فإن المراكز في هذه العملات لا تعتبر بأنها تمثل مخاطر عملة كبيرة كما في 31 ديسمبر 2019.

7.2 المعاملات مع الاطراف من ذوي العلاقة

يمثل الأطراف ذات العلاقة الشركات الزميلة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة للمجموعة والمؤسسات المتحكم بها، أو متحكم بها بشكل مشترك أو متأثرة بشكل كبير من قبل هذه الأطراف. ويتم اعتماد سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من قبل الإدارة العليا للمجموعة. وللحصول على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الإيضاح 14 تحت عنوان معاملات الأطراف من ذوي العلاقة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. وتتم المعاملات داخل المجموعة ومع الأطراف ذات العلاقة على أسس تجارية بحتة خلال العام. (PD 1.3.23 d) (PD 1.3.10 e)

7.3 التسهيلات المعاد هيكلتها

في 31 ديسمبر 2019، بلغ رصيد تسهيلات التمويل التي أعيد التفاوض عليها للأفراد والشركات 66,940 ألف دينار بحريني، ومعظم التسهيلات التي أعيد التفاوض بشأنها هي نشطة ومؤمنة بالكامل. وبشكل عام، يتم إعادة التفاوض على التسهيلات لتحسين الكفاءة الائتمانية فيما يتعلق باستردادها. ويمكن أن يتضمن ذلك تغيير أي من معدل الربح أو المدة أو حزمة الضمان. ولم يكن لإعادة الهيكلة المذكورة أعلاه أي تأثير جوهري على الأرباح الحالية والمستقبلية. (PD 1.3.23 j)

7.4 الموجودات المباعة بموجب اتفاقيات حق الرجوع

لم تبرم المجموعة أي اتفاقية تخص حق الرجوع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. (PD 1.3.23 k)

7.5 المخاطر القانونية والمطالبات

بلغت الدعاوى القانونية المقامة ضد المجموعة في 31 ديسمبر 2019 مبلغا وقدره 385 ألف دينار بحريني (2018: 5,552 ألف دينار بحريني). وبناءً على رأي المستشار القانوني للمجموعة، فإن إجمالي الالتزامات التقديرية الناشئة عن هذه الحالات لا يعتبر جوهريًا يؤثر على المركز المالي الموحد للمجموعة، حيث قامت المجموعة أيضًا برفع دعاوى مضادة ضد هذه الأطراف. (PD 1.3.30 c)

7.6 نظام حماية الودائع

إن بعض ودائع العملاء في المجموعة مغطاة من خلال نظام حماية الودائع التي أنشأها مصرف البحرين المركزي. كما أن ودائع العملاء المحتفظ بها لدى المصرف في مملكة البحرين هي محمية بموجب نظام حماية الودائع و حسابات الاستثمار غير المقيدة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وفقًا للقرار رقم (34) لسنة 2010. ويغطي هذا النظام «الأشخاص الطبيعيين» (الأفراد) المستحقين بحد أقصى قدره 20,000 دينار بحريني على النحو المنصوص عليه في متطلبات مصرف البحرين المركزي. وتقوم المجموعة بدفع مساهمة دورية وفقًا لما يفرضه مصرف البحرين المركزي بموجب هذا النظام. (PD 4.4.2)

7.7 التعرض للأطراف ذات الاستدانة العالية وغيرهم من الأطراف ذات المخاطر العالية

ليس لدى المصرف أي تعرض لأطراف ذات استدانة عالية أو ذات مخاطر عالية أخرى وفقًا للتعريف الوارد في لائحة قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي PD–1.3.24 . (PD1.3.23e)

7.8 تعرضات تتجاوز الحدود المحددة من الجهات الرقابية

حدد مصرف البحرين المركزي حدًا فرديا للتعرض يبلغ 15% من إجمالي قاعدة رأس المال للمصرف فيما يتعلق بالتعرضات للأفراد وحدود التعرض المشتركة بنسبة 25% من إجمالي قاعدة رأس المال للأطراف المقابلة وثيقة الصلة. ويجب أن يكون الفائض لأي تعرض أعلى من العتبات المذكورة أعلاه موزوناً للمخاطر بنسبة 800%، ما لم يكن من التعرضات المعفاة وفقًا لمتطلبات قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي. ولم يكن لدى البنك في 31 ديسمبر 2019 أي تعرضات تتجاوز حد المدين المنفرد وهو 15% من القاعدة الرأسمالية للمصرف **(PD 1.3.23 f)**

7.9 عقوبات مصرف البحرين المركزي (PD 1.3.44)

خلال عام 2019، تم دفع مبلغ لا شيء دينار بحريني كعقوبة جزائية لمصرف البحرين المركزي، نتيجة لعدم الامتثال بمتطلباته.

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

الملحق الأول – مكونات الإفصاح عن رأس المال

الملحق 2–PD: متطلبات المطابقة

الخطوة 1: الإفصاح عن الميزانية العمومية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد

لا توجد فروق بين التوحيد التنظيمي والمحاسبي ، حيث يستخدم كل منهما نهج التوحيد الكامل ضمن سياسات محاسبية متسقة دون استبعاد أي مؤسسات. ووفقًا لتوجيهات مصرف البحرين المركزي، تم جمع تسهيلات واستثمارات التمويل من خلال مخصص انخفاض القيمة الجماعية ، كما هو موضح أدناه:

	(بآلاف الدنانير البحرينية)
الميزانية العمومية حسب البيانات المالية المنشورة	**2,038,166**
المخصص الجماعي لانخفاض القيمة	15,533
ناقصا: مخصص متعلق بالمطالبات الطارئة والالتزامات	(227)
الميزانية العمومية كما هو في العائد التنظيمي	**2,053,472**

الخطوة 2: المطابقة بين الميزانية العمومية المنشورة والتقارير التنظيمية في 31 ديسمبر 2019

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	الميزانية العمومية حسب البيانات المالية المنشورة	بيانات PIRI الموحدة	مرجع
الموجودات			
النقد والأرصدة لدى المصارف والمصرف المركزي	219,456	219,549	
إيداعات لدى المصارف والمؤسسات المالية المشابهه	118,615	118,714	
منها التمويل الذاتي	–	16,238	
منها التي تمولها حسابات الاستثمار غير المقيدة	–	102,476	
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	362,830	362,859	
منها صكوك سيادية	340,950	–	
منها صكوك الشركات	21,880	–	
موجودات التمويلات	723,198	1,085,598	
موجودات الإيجارات التمويلية	348,488	–	
استثمارات متوفرة للبيع	1,553	1,553	
عقارات استثمارية	75,717	75,717	
منها الاستثمارات في العقارات	72,774	–	
منها عقارات للتطوير	2,943	–	
استثمارات في شركات زميلة	10,640	11,701	
الممتلكات والآلات والمعدات	22,692	22,692	
موجودات أخرى	154,977	155,088	
استثمارات محتفظ لها لغرض غير المتاجرة	107,438	–	
ذمم مدينة أخرى ومصروفات مدفوعة مقدماً	21,568	–	
الشهرة	25,971	–	G
مجموع الموجودات	**2,038,166**	**2,053,472**	
المطلوبات			
الحسابات الجارية للعملاء	289,456	289,456	
إيداعات من المؤسسات المالية	392,014	392,014	
مطلوبات التمويل (مثل مرابحة السلع العكسي ، إلخ.)	897,302	897,302	
منها إيداعات من العملاء	751,712	–	
منها تمويل مرابحة لأجل	145,590	–	
المستحقات، والإيرادات المؤجلة، والمطلوبات الأخرى، والالتزامات الضريبية الحالية والمؤجلة	41,481	41,253	
منها مطلوبات أخرى	35,900	35,672	
منها أرباح أسهم مستحقة الدفع	5,581	5,581	
حسابات استثمارات غير مقيدة	102,476	102,476	
مجموع المطلوبات	**1,722,729**	**1,722,501**	

اتفاقية بازل 3 - العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

الملحق الأول – مكونات الإفصاح عن رأس المال (تتمة)

الخطوة 2: المطابقة بين الميزانية العمومية المنشورة والتقارير التنظيمية في 31 ديسمبر 2019

	الميزانية العمومية حسب البيانات المالية المنشورة	بيانات PIRI الموحدة	مرجع
حقوق الملكية			
إجمالي أسهم رأس المال	214,828	214,828	A
رأس المال	221,586	221,586	
أسهم الخزينة	(6,758)	(6,758)	
الاحتياطيات والأرباح المستبقاة	**99,910**	**99,910**	
علاوة إصدار الأسهم	12,209	12,209	C–1
الاحتياطي القانوني	21,107	21,107	C–2
الأرباح المستبقاة (باستثناء أرباح للسنة)	25,146	25,146	B–1
صافي أرباح السنة	21,094	21,094	B–2
تعديل تحويل العملات الأجنبية	(3,224)	(3,224)	C–3
التغييرات في القيمة العادلة – المبلغ المؤهل لـ CET1	(11)	(11)	C–4
احتياطي القيمة العادلة للعقارات – المبلغ المؤهل لـ T2	23,589	23,589	D
حصة غير مسيطرة في رأس مال الشركات التابعة	699	699	
منها مبلغ غير مؤهل لرأس المال التنظيمي	–	579	
منها مبلغ مؤهل لـ CET1	–	80	E–1
منها مبلغ مؤهل لـ AT1	–	17	E–2
منها مبلغ مؤهل لـ T2	–	23	E–3
الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلتان 1 و 2)	–	15,533	F
مجموع حقوق الملكية	**315,437**	**330,970**	
مجموع المطلوبات + حقوق الملكية	**2,038,166**	**2,053,472**	

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

الملحق الأول – مكونات الإفصاح عن رأس المال (تتمة)

ملحق 1-PD: متطلبات ونموذج المطابقة

الخطوة 3: مكونات نموذج رأس المال المشترك في 31 ديسمبر 2019

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	تركيبة رأس المال والتوزيع للتقارير التنظيمية	مكون رأس المال التنظيمي	الأرقام المرجعية للميزانية العمومية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد من الخطوة 2
	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1: الأدوات والاحتياطيات		
1	أسهم رأس المال العادية المؤهلة الصادرة مباشرة زائداً فائض الأسهم ذات الصلة	214,828	A
2	الأرباح المستبقاة	46,240	B1+B2
3	الدخل الشامل الآخر المتراكم (والاحتياطيات الأخرى)	30,081	C1+C2+C3+C4
4	لا ينطبق		
5	أسهم رأس المال العادية الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 للمجموعة)	80	E1
6	**الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 قبل التعديلات التنظيمية**	291,229	
	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1: التعديلات التنظيمية		
7	تسويات التقييم التحوطية	–	
8	الشهرة (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	25,971	G
9	الموجودات غير الملموسة الأخرى عدا حقوق خدمة الرهن العقاري (صافي من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	–	
10	أصول الضريبة المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء الموجودات الناشئة عن الفروق المؤقتة (صافي من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	–	
11	احتياطي التحوط للتدفق النقدي	–	
12	نقص المخصصات مقابل الخسائر المتوقعة	–	
13	ربح التورق عند البيع (كما هو مبين في الفقرة 562 من إطار عمل بازل 2)	–	
14	لا ينطبق		
15	صافي موجودات صندوق المنافع التقاعدية المحددة	–	
16	الاستثمارات في الأسهم الخاصة	–	
17	الحيازات المتبادلة في الأسهم العادية	–	
18	الاستثمارات في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج عن نطاق التوحيد التنظيمي، صافي من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك المصرف أكثر من 10% من أسهم رأس مال الصادر (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10%)	–	
19	استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للمصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد التنظيمي ، صافي من المراكز القصيرة المؤهلة (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10 %)	–	
20	حقوق خدمة الرهن العقاري (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10 %)	–	
21	موجودات الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10%، بعد خصم الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	–	
22	مبلغ يتجاوز الحد الأدنى 15 %	–	
23	منها: استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	–	
24	منها: حقوق خدمة الرهن العقاري	–	
25	منها: موجودات الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة	–	
26	التعديلات التنظيمية المحددة لمصرف البحرين المركزي	–	
27	التعديلات التنظيمية المطبقة على الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 نتيجة لعدم كفاية رأس المال الإضافي من الفئة 1 والفئة 2 لتغطية الخصومات	–	
28	**إجمالي التعديلات التنظيمية على الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1**	25,971	
29	**الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1(CET1)**	265,258	
	رأس المال الإضافي من الفئة 1: الأدوات		
30	أدوات رأس المال الإضافي من الفئة 1 المؤهلة الصادرة مباشرة زائداً فائض الأسهم ذات الصلة	–	
31	منها: المصنفة كحقوق ملكية وفقًا للمعايير المحاسبية المعمول بها	–	
32	منها: المصنفة كمطلوبات وفقاً للمعايير المحاسبية المعمول بها	–	
33	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة الخاضعة للتخلص التدريجي من رأس المال الإضافي من الفئة 1	–	

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

الملحق الأول – مكونات الإفصاح عن رأس المال (تتمة)

ملحق 1-PD: متطلبات ونموذج المطابقة

الخطوة 3: مكونات نموذج رأس المال المشترك في 31 ديسمبر 2019 (تتمة)

	تركيبة رأس المال والتوزيع للتقارير التنظيمية	مكون رأس المال التنظيمي	الأرقام المرجعية للميزانية العمومية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد من الخطوة 2
34	أدوات إضافية من رأس المال فئة 1 (وأدوات الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1غير مدرجة في الصف 5) صادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في رأس المال الإضافي من الفئة 1 لرأس المال للمجموعة)	17	E–2
35	منها: الأدوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي	–	
36	**رأس المال الإضافي من الفئة 1 قبل التعديلات التنظيمية**	**17**	
	رأس المال الإضافي من المستوى 1: التعديلات التنظيمية		
37	الاستثمارات في أدوات رأس المال الإضافي من المستوى 1 الخاصة زائداً فائض الأسهم ذات الصلة	–	
38	مقتنيات متبادلة في أدوات رأس المال الإضافي من المستوى 1	–	
39	الاستثمارات في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد التنظيمي ، صافي من المراكز القصيرة المؤهلة ، حيث لا يمتلك البنك أكثر من 10% من الأسهم العادية لرأس المال الصادر للمنشأة (المبلغ أعلى من الحد الادنى10%)	–	
40	استثمارات جوهرية في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)	–	
41	التعديلات التنظيمية المحددة لمصرف البحرين المركزي	–	
42	التعديلات التنظيمية المطبقة على رأس المال الإضافي من الفئة 1 نتيجة لعدم كفاية رأس المال الإضافي من الفئة 1 والفئة 2 لتغطية الخصومات	–	
43	**إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي من الفئة 1**	–	
44	**رأس المال الإضافي من الفئة 1 (AT1)**	**17**	
45	**رأس المال من الفئة 1 (رأس المال الإضافي من الفئة 1 = الأسهم العادية لرأس المال من الفئة +1رأس المال الإضافي من الفئة 1)**	**265,275**	
	رأس المال من الفئة 2: الأدوات والمخصصات		
46	أدوات من الفئة 2 المؤهلة الصادرة مباشرة زائداً فائض الأسهم ذات الصلة	23,589	D
47	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة الخاضعة للتخلص التدريجي من الفئة 2	–	
48	أدوات رأس المال من الفئة 2 (وأدوات الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 ورأس المال الإضافي من الفئة 1 غير المدرجة في الصفوف 5 أو 34) الصادرة عن الشركات التابعة والتي تحتفظ بها أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في رأس المال من الفئة 2 المجموعة)	23	E–3
49	منها: الأدوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي	–	
50	المخصصات	15,533	F
51	**رأس المال من الفئة 2 قبل التعديلات التنظيمية**	**39,145**	
	رأس المال من الفئة 2: التعديلات التنظيمية		
52	الاستثمارات في أدوات رأس المال من الفئة 2 الخاصة	**–**	
53	الحيازات المتبادلة في أدوات رأس المال من الفئة 2	**–**	
54	استثمارات في رأس مال المصارف و المؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد التنظيمي ، صافي من المراكز القصيرة المؤهلة ، حيث لا يمتلك المصرف أكثر من 10% من الأسهم العادية لرأس المال الصادر للمنشأة (المبلغ أعلى من الحد الادنى 10%)	**–**	
55	استثمارات جوهرية في رأس مال المصارف و المؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)	**–**	
56	التعديلات التنظيمية الوطنية المحددة		
57	**إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال من الفئة 2**	**–**	
58	**رأس المال من الفئة 2 (T2)**	**39,145**	
59	**إجمالي رأس المال = رأس المال من الفئة 1 + رأس المال من الفئة 2**	**304,420**	
60	**إجمالي الموجودات الموزونة للمخاطر**	**1,433,607**	
	نسب ومخففات رأس المال		
61	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)	**%18.50**	
62	رأس المال من الفئة 1 (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)	**%18.50**	
63	إجمالي رأس المال (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة بالمخاطر)	**%21.23**	

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

الملحق 1 – مكونات الإفصاح عن رأس المال (تتمة)

ملحق 1-PD: متطلبات ونموذج المطابقة

الخطوة 3: مكونات نموذج رأس المال المشترك في 31 ديسمبر 2019 (تتمة)

	تركيبة رأس المال والتوزيع للتقارير التنظيمية	مكون رأس المال التنظيمي	الأرقام المرجعية للميزانية العمومية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد من الخطوة 2
64	متطلبات التخفيف الخاصة بالمؤسسة (متطلبات الحد الأدنى للأسهم العادية لرأس المال فئة 1 زائداً متطلبات التخفيف الدورية المضادة زائداً متطلبات D–SIB معبراً عنه كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة بالمخاطر)	%9.00	
65	منها: متطلبات التخفيف لحماية رأس المال	%2.50	
66	منها: متطلبات التخفيف الدورية المضادة للتقلبات الخاصة بالبنك	%0.00	
67	منها: متطلبات تخفيف D–SIB	%0.00	
68	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1المتوفرة لاستيفاء المخففات (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة بالمخاطر)	%18.50	
	الحد الأدنى الوطني بما في ذلك CCB (إذا كان مختلفًا عن بازل 3)		
69	الحد الأدنى لنسبة الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 لمصرف البحرين المركزي	%9.00	
70	الحد الأدنى لنسبة الفئة 1 لرس المال لمصرف البحرين المركزي	%10.50	
71	الحد الأدنى لإجمالي نسبة رأس المال لمصرف البحرين المركزي	%12.50	
	المبالغ دون الحد الادنى للاستقطاع (قبل وزن المخاطر)		
72	استثمارات غير جوهرية في رأس مال الشركات المالية الأخرى	–	
73	استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للشركات المالية	–	
74	حقوق خدمة الرهن العقاري (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	–	
75	أصول الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة (صافي من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	–	
	حدود قابلة للتطبيق على إدراج المخصصات في رأس المال من الفئة 2		
76	المخصصات المؤهلة للإدراج في رأس المال من الفئة 2 فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للنهج الموحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)	15,533	
77	الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال من الفئة 2 في إطار النهج الموحد	16,621	
78	لا ينطبق		
79	لا ينطبق		
	أدوات رأس المال الخاضعة لترتيبات التخلص التدريجي (تنطبق فقط بين 1 يناير 2019 و 1 يناير 2023)		
80	الحد الاقصى الحالي على أدوات الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 الخاضعة لترتيبات التخلص التدريجي	–	
81	المبلغ المستثنى من الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد الاسترداد واستحقاقات)	–	
82	الحد الأقصى على أدوات رأس المال الإضافي من الفئة 1 الخاضعة لترتيبات التخلص التدريجي	–	
83	المبلغ المستبعد من رأس المال الإضافي من الفئة 1 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	–	
84	الحد الأقصى على أدوات رأس المال من الفئة 2 تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	–	
85	المبلغ المستبعد من رأس المال من الفئة 2 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد الاسترداد واستحقاقات)	–	

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

الملحق 1 – مكونات الإفصاح عن رأس المال (تتمة)

مميزات رأس المال التنظيمي

للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

1	المُصدر	مصرف السلام، البحرين
2	معرِّف حصري (مثل معرّف كيوسيب أو ايسين أو بلومبيرغ للاستثمار الخاص)	سلام
3	القوانين الحكومية للأداة	جميع القوانين واللوائح المعمول بها في مملكة البحرين
	المعالجة التنظيمية	
4	لائحة قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي الانتقالية	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1
5	لائحة قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي بعد المرحلة الانتقالية	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1
6	مؤهل في مفرد/مجموعة/مفرد ومجموعة	مجموعة
7	نوع الأداة (أنواع يحددها كل من السلطات المختصة)	الأسهم العادية لرأس المال
8	المبلغ المحتسب في رأس المال التنظيمي (العملة بالملايين ، في تاريخ آخر تقرير)	221,586 مليون
9	القيمة الاسمية للأداة المالية	0.100 دينار بحريني
10	التصنيف المحاسبي	حقوق ملكية المساهمين
11	التاريخ الأصلي للإصدار	13 ابريل 2006
12	دائم أو مؤرخ	دائم
13	تاريخ الاستحقاق الأصلي	لا تاريخ لاستحقاق الدين
14	دعوة جهة الإصدار تخضع لموافقة إشرافية مسبقة	لا
15	تاريخ الدعوة اختياري وتواريخ دعوات طارئة ومبلغ الاسترداد	لا ينطبق
16	مواعيد الدعوات اللاحقة ، إن وجدت	لا ينطبق
	قسائم / أرباح الأسهم	
17	أرباح ثابتة / عائمة / قسيمة	توزيعات الأرباح كما قرر المساهمون
18	معدل القسيمة وأي مؤشر ذات صلة	لا ينطبق
19	وجود سدّاد أرباح الأسهم	لا ينطبق
20	تقديرية بالكامل ، تقديرية جزئيا أو إلزامية	متوفرة بالكامل
21	وجود تصعيد أو حافز آخر للاسترداد	لا
22	تراكمي أو غير تراكمي	غير تراكمي
23	قابل للتحويل أو غير قابل للتحويل	غير قابل للتحويل
24	إذا كان قابلاً للتحويل ، محفزات التحويل	لا ينطبق
25	إذا كان قابلا للتحويل ، كلياً أو جزئياً	لا ينطبق
26	إذا كان قابلا للتحويل ، معدل التحويل	لا ينطبق
27	اذا كان قابلا للتحويل، تحويل إلزامي أو اختياري	لا ينطبق
28	إذا كان قابلا للتحويل ، حدد نوع الأداة القابلة للتحويل إليها	لا ينطبق
29	إذا كان قابلاً للتحويل ، حدد جهة إصدار الأداة التي يتم تحويلها إليها	لا ينطبق
30	ميزة الشطب	لا
31	في حالة الشطب، محفزات الشطب	لا ينطبق
32	في حالة الشطب، كامل أو جزئي	لا ينطبق
33	في حالة الشطب، دائم أو مؤقت	لا ينطبق
34	في حالة الشطب المؤقت، يرجى وصف آلية الشطب	لا ينطبق
35	الموضع في التسلسل الهرمي المتبع في التسييل (حدد نوع الأداة من الاعلى مباشرة إلى الأداة)	لا ينطبق
36	ميزات انتقالية غير متوافقة	لا
37	إذا كانت الإجابة بنعم ، حدد الميزات غير المتوافقة	لا ينطبق

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

الملحق 2 – إفصاح نسبة صافي التمويل المستقر

خلفية

تم إلزام مصرف السلام – البحرين لمعايير نسبة صافي التمويل المستقر الخاصة بنظام بازل 3 ابتداء من ديسمبر 2019، تبعاً لتعميم مصرف البحرين المركزي رقم 2018/EDBS/KH/54 المؤرخ 16 أغسطس 2018. على مستوى جميع العملات، يتطلب من مصرف السلام – البحرين الحفاظ على نسبة صافي التمويل المستقر بما يساوي 100% على الأقل، على أساس مستمر.

إن هدف نسبة صافي التمويل المستقر هو تحسين مرونة البنوك من خلال تعزيز الاستقرار طويل الأجل للتمويل. إن نسبة صافي التمويل المستقر مصممة للحد من المخاطر المنبعثة من عدم التطابق المفرط في الاستحقاقات على المدى المتوسط إلى طويل الأجل. وبشكل خاص، فإن نسبة صافي التمويل المستقر تتطلب من مصرف السلام – البحرين تمويل موجودات غير سائلة بحد أدنى من المطلوبات المستقرة على مدى سنة واحدة.

نسبة صافي التمويل المستقر – الحد الأدنى للمتطلبات البالغ 100% يتطلب من مصرف السلام – البحرين الاحتفاظ بمبلغ الحد الأدنى من التمويل المستقر بالنسبة إلى محفظة السيولة لأنشطة الموجودات على مدى سنة واحدة.

نسبة صافي التمويل المستقر يتطلب من البنوك الحفاظ على محفظة تمويل مستقر بالنسبة لتكوين موجوداتها وأنشطتها خارج الميزانية العمومية. إن تعميم مصرف البحرين المركزي ينص ويحدد عامل التمويل المستقر المطلوب القابل للتطبيق لكل فئة من الأصول، وعامل التمويل المستقر المتاح لكل نوع من مصادر التمويل.

يسعى مصرف السلام – البحرين لضمان أن تظل نسبة صافي التمويل المستقر فوق متطلبات الحد الأدنى التنظيمية المطلوبة. يتحقق هذا من خلال:

1) مراقبة نسبة صافي التمويل المستقر عن كثب، مقابل محفز إنذار مبكر ومحفز إداري معدان داخلياً.
2) إدارة وتطوير الاستراتيجيات لبناء قاعدة تمويل متنوعة، مع إمكانية الوصول لمصادر تمويل عبر قنوات التمويل بالمفرد وبالجملة.

التحليل والعوامل الرئيسية:

إن استراتيجية مصرف السلام هي الاحتفاظ بمصادر تمويل مستقرة ومتنوعة بشكل جيد، والتركيز على جمع الودائع المستقرة ذات المعدلات العائمة بحرية والودائع طويلة الأجل من قاعدة العملاء الرئيسية في البحرين وعبر الأسواق الرئيسية الأخرى في دول مجلس التعاون، حيث تم إنشاء علاقات مصرفية قوية بنجاح. العامل الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو تمويل أنشطة العمل الرئيسية للبنك من خلال أوسع قاعدة للإيداع، وبالتالي المحافظة على مزيج تمويل متوافق للموجودات طويلة الأجل، وبالتالي نسبة صحية لصافي التمويل المستقر.

تقوم لجنة الأصول والمطلوبات بمراجعة مؤشرات السيولة المختلفة بشكل دوري، بما في ذلك نسبة صافي التمويل المستقر، وتضع خطط عمل مناسبة للحفاظ على وضع سيولة كافية ومستدامة وصحية. إن عملية مراجعة لجنة الأصول والمطلوبات تأخذ بالاعتبار المؤشرات الاقتصادية العالمية، بالإضافة لعوامل الاقتصاد المحلي، وبالتالي يتم وضع إدارة فعالة للسيولة قيد التنفيذ، تقوم بقيادتها إدارة الخزينة والمخاطر، والتعاون مع وحدات العمل الرئيسية الأخرى.

كما في 31 ديسمبر 2019، استقرت القيمة الموزونة للتمويل المستقر المتاح عند 1.237 بليون دينار بحريني، بينما استقر مجموع القيمة الموزونة للتمويل المستقر المطلوب عند 1.169 بليون دينار بحريني. استقرت نسبة صافي التمويل المستقر الناتجة عند 105.82%. القيمة الموزونة للتمويل المستقر المتاح مدفوعة بشكل أساسي بقاعدة رأس مال قوية، وقاعدة كبيرة من الودائع المصرفية للأفراد والودائع المصرفية الخاصة، وودائع من العملاء من الشركات غير المالية.

بعد تطبيق العوامل ذات الصلة، استقرت مساهمة قاعدة رأس المال، وودائع الأفراد، وودائع الشركات غير المالية عند 24%، و 36%، و 18% على التوالي. لا يعتمد المصرف على مصادر تمويل السوق المالي (على سبيل المثال سوق أدوات الدين)، وتستخدم أنشطة التمويل بين البنوك بشكل رئيسي لفجوات التمويل قصيرة الأجل.

إن التمويل المستقر المطلوب بعد تطبيق العوامل ذات الصلة مدفوع بالتمويلات المقدمة للعملاء من الشركات غير المالية، والعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، وبعض الاستثمارات غير المدرجة. الموجودات السائلة عالية الجودة لمصرف السلام – البحرين، تتطلب الحد الأدنى من التمويل نتيجة لطبيعتها السيادية والسيولة العالية، والتي تشكل بعد تطبيق العوامل ذات الصلة ما يعادل 1.16% من محفظة التمويل المستقر المطلوب. التمويلات والاستثمارات المنتجة تمثل ما يساوي 66.56% و 17.04% من التمويل المستقر المطلوب.

هناك تركيز كبير في مصرف السلام – البحرين على تنمية والحفاظ على استقرار الودائع تحت الطلب وقصيرة الأجل، المودعة من قبل العملاء من لشركات الخاصة والأفراد، بالإضافة للودائع المودعة من قبل العملاء من الشركات، والتي ستستمر في تشكيل جزء جوهري من التمويل.

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

الملحق 2 – إفصاح نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)

نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

الرقم	البند	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				مجموع القيمة الموزونة
		بدون تاريخ استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	
	التمويل المستقر المتاح:					
1	رأس المال:					
2	رأس المال التنظيمي	291,239	–	–	38,995	**330,234**
3	أدوات رأسمالية أخرى	–	–	–	–	**–**
4	ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة:					
5	ودائع مستقرة	–	–	–	–	**–**
6	ودائع أقل استقراراً	–	383,983	107,506	59,104	**501,444**
7	تمويلات بالجملة:					
8	ودائع تشغيلية	–	–	–	–	**–**
9	تمويلات أخرى بالجملة	–	872,778	138,161	96,385	**405,825**
10	مطلوبات أخرى:					
11	نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات عقود التحوط الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية		–	–	–	
12	جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	–	44,451	–	–	**–**
13	**مجموع التمويل المستقر المتاح**					**1,237,504**
	التمويل المستقر المطلوب:					
14	مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة	–	–	–	–	**13,552**
15	ودائع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية	–	–	–	–	**–**
16	تمويلات وصكوك/أوراق مالية منتجة:					
17	تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	–	–	–	–	**–**
	التمويل المستقر المتاح:					
18	تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية	–	221,009	3,161	5,918	40,650
19	تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وتمويلات للعملاء من الأفراد الشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	–	177,553	134,751	714,111	732,316
20	بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال	–	–	–	154,150	100,197
21	رهونات سكنية منتجة، منها:					

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

الملحق 2 – إفصاح نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)

نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)

الرقم	البند	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				مجموع القيمة الموزونة
		بدون تاريخ استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	
22	بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	–	–	–	8,305	5,398
23	أوراق مالية/صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	–	5,073	–	942	3,337
24	موجودات أخرى:					
25	سلع متداولة مادياً، بما في ذلك الذهب	–				–
26	موجودات مدرجة كهامش مبدئي لعقود التحوط المتوافقة مع مبادىء الشريعة الإسلامية ومساهمات صناديق طرف المقاصة المركزي		–	–	–	–
27	موجودات تحوط نسبة صافي التمويل المستقر المتوافقة مع مبادىء الشريعة الإسلامية		–	–	–	–
28	موجودات عقود تحوط نسبة صافي التمويل المستقر المتوافقة مع مبادىء الشريعة الإسلامية قبل طرح هامش التغيير المدرج		–	–	–	–
29	جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	284,141	9,282	–	80,342	369,124
30	بنود خارج الميزانية العمومية		100,483	–	–	5,024
31	**مجموع التمويل المستقر المطلوب**		**–**	**–**	**–**	**1,169,401**
32	**نسبة صافي التمويل المستقر (%)**					**%106**

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

ملحق 3 – نسبة الدين إلى راس المال

رقم	الوصف	بآلاف الدنانير البحرينية
1	مجموع الموجودات الممولة ذاتياً	1,935,690
2	مجموع الموجودات الممولة بحسابات الاستثمار غير المقيدة	102,476
3	بنود خارج الميزانية العمومية – مع عوامل التحويل الائتماني ذات الصلة	47,911
4	**تعرض نسبة الدين إلى رأس المال ((1)+(2)*30%+(3))**	**2,014,344**
5	تسويات تنظيمية	25,971
6	**مجموع التعرضات لحساب نسبة الدين إلى رأس المال ((4)–(5))**	**1,988,373**
7	**رأس المال من الفئة 1**	**265,267**
	نسبة الدين إلى رأس المال ((7)/(6))	**%13**
	الحد الأدنى لنسبة الدين إلى رأس المال حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي	%3

اتفاقية بازل 3 – العنصر 3 الإفصاحات

31 ديسمبر 2019

ملحق 4 – نسبة تغطية السيولة

		الربع الرابع 2019		الربع الثالث 2019	
		مجموع القيمة غير الموزونة (المتوسط)	مجموع القيمة الموزونة (المتوسط)	مجموع القيمة غير الموزونة (المتوسط)	مجموع القيمة الموزونة (المتوسط)
	موجودات سائلة عالية الجودة				
1	مجموع الموجودات السائلة عالية الجودة	–	267,049	–	255,221
	التدفقات النقدية للخارج				
2	ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة منها:				
3	ودائع مستقرة	47,906	1,437	47,675	1,430
4	ودائع أقل استقراراً	126,221	12,622	122,501	12,250
5	تمويلات بالجملة غير مضمونة، منها:				
6	ودائع تشغيلية (جميع الأطراف المقابلة) وودائع في شبكات من بنوك تعاونية	–	–	–	–
7	ودائع غير تشغيلية (جميع الأطراف المقابلة)	459,802	291,999	469,607	257,924
8	صكوك غير مضمونة	–	–	–	–
9	**تمويلات بالجملة مضمونة**		–		–
10	**متطلبات إضافية، منها:**				
11	تدفقات نقدية للخارج لتعرضات أدوات التحوط المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومتطلبات الضمانات الأخرى	–	–	–	–
12	تدفقات نقدية للخارج تتعلق بخسارة تمويل على منتجات التمويل	–	–	–	–
13	تسهيلات ائتمانية وتسهيلات سيولة أخرى	10,292	3,086	17,274	5,151
14	**التزامات تمويل تعاقدية أخرى**	–	–	–	–
15	**التزامات تمويل طارئة أخرى**	71,573	3,910	78,459	4,175
16	مجموع التدفقات النقدية للخارج		313,054		280,930
	التدفقات النقدية للداخل				
17	إقراضات مضمونة (على سبيل المثال اتفاقيات إعادة الشراء العكسية)	–	–	–	–
18	تدفقات للداخل من تعرضات منتجة بالكامل	37,193	19,470	33,791	17,502
19	تدفقات نقدية أخرى للداخل	176,518	171,741	155,972	154,980
20	**مجموع التدفقات النقدية للداخل**	213,711	191,211	189,763	172,482
			مجموع القيمة المعدلة		**مجموع القيمة المعدلة**
21	**مجموع الموجودات السائلة عالية الجودة**		267,049		**255,221**
22	**مجموع صافي التدفقات النقدية للخارج**		122,135		**108,495**
23	**نسبة تغطية السيولة (%)**		%230		**%239**

مصرف السلام-البحرين ش.م.ب.
مركز البحرين التجاري العالمي، البرج الشرقي
ص.ب. 18282، المنامة، مملكة البحرين